الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي - تيسمسيلت -

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه "ل م د" تخصص: دراسات لغوية موسومة بـ:

إسهام الخطاب اللغوي في التراث العربي في تطوير النظرية اللسانية الحديثة

- عبد القاهر الجرجاني نموذجا -

إعداد الطالبة:

عياد أم السعد

إشراف الأستاذ الدكتور:

رزايقية محمود

أعضاء لجنة المناقشة

غربي بكاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أحمد بن يحي الونشريسي - تيسمسيلت -	رئيسا
رزايقية محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة أحمد بن يحي الونشريسي - تيسمسيلت -	مقررا
بن جامعة الطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة ابن خلدون – تيارت-	ممتحنا
عزوز ميلود	أستاذ التعليم العالي	جامعة ابن خلدون – تيارت-	ممتحنا
صديق ليلى	أستاذ التعليم العالي	جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم-	ممتحنا
يونسي محمد	أستاذ محاضر- أ-	جامعة أحمد بن يحي الونشريسي - تيسمسيلت -	ممتحنا

السنة الجامعية: 1441-1442هـ - 2020-2021 م

بسم الله الرحمن الرحيم

أهداء

إلى أحبتي وأطيب قلوبهم

والسر في السكر يمس

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله على سوابغ النعم، وجلائل القسم، والحمد لله الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، خاتم النبيين، محمد الأمين، وآله وصحبه الطاهرين الغرّ الميامين.

لقد شهد النصفُ الثاني من القرن العشرين، وخاصة العقد السادس والسابع ثورة بعض الباحثين على جوانب من قضايا اللغة والنحو العربي، وذلك بتأثير من تبنّي معظم هؤلاء الباحثين للمناهج اللسانية الغربية الحديثة، وعلى رأسها المنهج البنيوي الوصفي؛ ومن هؤلاء: إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) الذي نشره لأول مرّة سنة 1951م، وعبد الرحمن أيوب في كتابه(دراسات نقدية في النحو العربي) الذي نشرة لأول مرة سنة 1957م، وتمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) الذي نشره لأول مرة سنة 1958م.

وعندما اشتدّ عودُ النظرية التوليدية التحويلية ووصلت آثارها إلى هؤلاء الباحثين، حصل عندهم ما يُشبه الانقلاب في آرائهم وأفكارهم؛ فبدلا أن كان التعليلُ والعاملُ في نظرهم هما أصلا فساد النحو، أصبحَ يُنظر إليهما أنهما " من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي" ومن خلال العامل "يمكن للغة العربية أن يُعاد وصفها ألسنياً".

إنّي أروم في هذه الدراسة إقامة حوار فكري لغوي بين المنجز اللغوي في التراث العربي والنظريات اللسانية الحديثة.وقد يتبادر إلى الأذهان ذلك السؤال الذي يغلق أبواب الانفتاح على الآخر: هل هناك ما يُسوّغُ الجمع في هذا الموضوع بين طرفين قد يبدوان للوهلة الأولى أنهما متناقضان، وعلى أشدّ ما يكون الاختلاف بينهما؛ هما: التراث اللغوي العربي من جهة والنظريات اللسانية الحديثة من جهة ثانية؟

ولم يعد مصطلح اللّسانيّات في حدّ ذاته حكرا على اللّسانيّات الحديثة، وإنّما هو يطلق على الدراسات اللغوية القديمة أيضا. ويكفي أن أشير في هذا الصدد إلى ما قاله تشومسكي في كتابه (اللسانيّات الديكارتيّة)، وذلك بأنّ اللسانيّات الحديثة " انقطعت بطواعية عن النظريّة اللسانيّة التقليديّة، وحاولت إنشاء نظريّة لغويّة بكيفيّة جديدة كلّ الجدّة ومستقلّة. ولم يهتمّ اللّسانيون المحترفون عموماً إلّا قليلاً بالإسهامات المقدّمة إلى النظريّة اللسانية من قبل التقليد الأوروبيّ السابق، واهتمّوا بمسائل مختلفة جدّا داخل نطاق ثقافيّ بعيدٍ عن أن يجعلهم مُدركين للمسائل التي أثارتها الدراساتُ اللسانيّةُ الأكثر قِدَماً، والتي أوْصلتْ إلى النتائج المحقّقة إلى حدّ الآن، وما زلنا إلى اليوم نجهل كثيرا إسهامات الماضي هذه أو ننظر إليها باستخفاف غير خفي".[اللسانيات الديكارتية، ص152].

وكان الهدف من هذا الاستطراد الإشارة إلى أمرين اثنين:

1 ـ أنّ المناهج اللغوية والنظريات اللسانية الحديثة، ليست في حقيقتها صالحة أو فاسدة إلّا بقدر ما تقدّمه من إجراءات تطبيقية على الظواهر اللغوية.

2 ـ من المجازفة أحياناً أن نقرأ التراث اللغوي العربي عامة والنحوي خاصة في ضوء ما استحدث من مناهج ونظريات لسانية غربية؛ وذلك بسبب خصوصية التربة التي نما فيها تراثنا اللغوي.

لقد أصبحت الدراساتُ الحديثةُ تأخذ مفهوم " اللسانيات " من جهة، ومفهوم " التراث اللغوي العربي "من جهة ثانية بشيء من الاستقلال عن بعضهما البعض؛ كأنه أصبح من المعلوم بالضرورة في أذهان بعض الباحثين والمفكرين العرب أنّ الثاني له تأثيرٌ كبيرٌ على الأوّل، وأنّ النظريات اللسانية الحديثة أصبحت تمثّل النموذج والبديل عن التراث اللغوي بما تقدّمه في مجال علم الأصوات الوظيفي، وميادين الذكاء الاصطناعي، ونظريات الاكتساب اللغوي، وتيسير التعليم، وآليات تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

ومن الجانب الآخر لا ينبغي إنكار فضل الإرث الحضاري الإنساني والعربي في تقدّم اللسانيات المعاصرة .

وقد كان وراء اختياري لهذا الموضوع حوافز ذاتية وأخرى موضوعية.

لعلّ الحوافز الذاتية ترجع إلى ما تراكم لدينا من خلال قراءات سابقة في مواضيع متفرقة حول القيمة العلمية للتراث اللغوي العربي خلال فترة التكوين في الليسانس والماستر، وهذا ما فتح عيني على البحث في هذا الموضوع، وبتشجيع من أستاذي المشرف الذي استطاع أن يوجه هذه الرغبة نحو طريقها الصحيح في البحث العلمي.

وأما الدوافع الموضوعية فهي تتجلى في محاولة تتبّع واقع حضور التراث اللغوي العربي في النظريات اللسانية المعاصرة، ورصد الأمثلة والنماذج التراثية الملموسة.

إضافة إلى غياب المقاربات اللغوية بين لسانيات التراث واللسانية الغربية المعاصرة؛ إذ ما تزال هذه الدراسات ميدانا خصبا للبحث والدراسة، فقد رأيت أنّ هناك ما يسوّغ الجمع بين طرفي المعادلة: بين التراث اللغوي العربي واللسانيات المعاصرة بما يستوجب السبق والحضور والتجلّي لا التفوّق والتقدّم العلمي؛ إذ العلماءُ العربُ القدامى كانت لهم رؤاهم حول قضايا اللغة العربية، والتي كانت تعدّ بالنسبة إلى زمانهم متطورة، ممّا يمكّن النظريات اللسانية من الاستفادة من الرؤى والمفاهيم التي توصّل إليها التراث اللغوي العربي.

وبهذا جاء عنوان البحث:

(إسهام الخطاب اللغوي في التراث العربي في تطوير النظرية اللسانية الحديثة ــ عبد القاهر الجرجاني نموذجا ــ)

ويعدّ هذا البحثُ مساهمة، وقراءة ـ بالوصف والتحليل بمنظار الدرس اللغوي المعاصر ـ للتراث اللغوي العربي؛ ولعلّ مؤلفات عبد القاهر الجرجاني، وبالأخصّ " دلائل الإعجاز " و"أسرار البلاغة"، فهما يمثلان خير نموذج وشاهد على تلك المعارف والنظريات التي يحتاجها علماء اللسانيات في عصرنا هذا.

ولِمَا تقدّم فإني أبتغي إعادة قراءة التراث اللغوي العربي على بصيرة من نظريات الدرس اللساني المعاصر وفق فرضية سبق التراث اللغوي للسانيات المعاصرة.

وقد اقتضت مادّة البحث خطة تكوّنت من مدخل وثلاثة فصول تسبقها مقدّمة، وتتلوها خاتمة بأبرز نتائج البحث.

اهتم المدخل بالخطاب اللغوي في التراث العربي واللسانيات الحديثة : قراءة في المفاهيم، وقد قسمته على ثلاثة مباحث: الأول: : الخطاب اللغوي: من التراث العربي إلى اللسانيات الحديثة، والمبحث الثاني حول موقع التراث اللغوي العربي في الخطاب اللساني المعاصر، فالمبحث الثالث: لماذا عبد القاهر الجرجاني وليس لغوياً آخر من اللّغويين في التراث العربي؟

وقد انصبّ النقاشُ حول العلاقة التي تربط التراث اللغوي العربي بالمناهج والنظريات اللسانية الغربية الحديثة، ممّا أثار جدلا كبيراً بين الباحثين والمفكرين العرب حول مشروعية إعادة قراءة التراث العربي وفق منظور لساني حداثي.

وقد ناقشت في الفصل الأول (حضور التراث اللغوي العربي في اللسانيات الحديثة)، وقسمته على خمسة مباحث؛ المبحث الأول: في حضور مفهوم اللغة ووظيفتها بين التراث اللغوي العربي والنظريات اللسانية، والمبحث الثاني بعنوان: معالم التلاقي بين البحث الصوتي العربي وعلم الأصوات الحديث، والمبحث الثالث في معالم التلاقي بين البحث الصرفي العربي وعلم الصرف الحديث.

أما المبحث الرابع، فكشفت فيه عن معالم التلاقي بين النحو العربي والنظريات اللسانية، ثم المبحث الخامس حول معالم التلاقي بين البحث الدلالي في التراث العربي مع علم الدلالة الحديث.

أما الفصل الثاني، فاختص بـ: (جهود عبد القاهر الجرجاني في البحث اللغوي)، لقد قدم عبد القاهر الجرجاني الكثير من وجهات النظر التي أصبحت أساسا رئيسا قامت عليه كثيرٌ من آراء المحدثين؛ من صوت، ونحو وتركيب ودلالة وسياق، حيث استطاع أن يؤسس فكرا لغويا مبدعا بعيدا عن تقليد الآخرين. وقد استطاع بفكره المبدع الخلّاق أن يؤلّف بين اللفظ والمعنى، وأن يكشف عن تفاصيل نظرية النظم ، وأن يقيم صلة وثيقة بين النحو وعلم المعاني؛ إذ النحوُ عنده ليس مطاردة للحركة الإعرابية، وإنما وظيفته الأساسية إبراز الفروق بين المستويات التداولية للتراكيب.

وكشفت في الفصل الثالث عن مدى إسهام الخطاب اللغوي العربي ـ ممثلا في الجرجاني ـ في تطوير النظريات اللسانية الحديثة، وكان عنوانه (معالم التلاقي بين عبد القاهر الجرجاني والنظريات اللسانية الحديثة). فحاولتُ من خلاله أن أكشف عن بعض الملامح اللسانية في الفكر اللغوي العربي من خلال معالم التلاقي بين البحث اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني والنظريات اللسانية الحديثة. وهي محاولة جادة لربط الفكر اللغوي العربي بالفكر اللساني، وهذا دليل على مدى استمرارية الفكر اللغوي العربي عبر الزمن، وهو اعتراف ضمني بجهود علمائنا الأوائل في دراسة اللغة العربية دراسة علمية .

أما الخاتمة فتناولت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة.

وقد حرصت كثيرا على تحقيق نوع من التوازن بين فصول الأطروحة من حيث الحجم، غير أنّ طبيعة المادّة حالت دون ذلك، إذ كان للفصل الثالث حصةّ الأسد من حيث التوسّع، فهو فصلٌ تطبيقي، حاولتُ أن أجمع فيه شتات الأفكار والمعالم التي جمعت بين الفكرين اللغويين: العربي القديم واللساني الغربي الحديث.

وقد اعتمدت في دراستي هذه على كتب علمائنا في التراث اللغوي العربي، كما أفدتُ من الدراسات اللسانية الحديثة، بما يخدم الأهداف المسطرة للبحث، نحو: كتاب (التفكير اللغوي بين القديم والجديد) لكمال بشر، والكتاب القيم (أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث) لحسام البهنساوي، وبعض البحوث العلمية؛ مثل مقال: الألسنية بين عبد القاهر الجرجاني والمحدثين للعبيدي رشيد عبد الرحمن.

ولا يفوتني أن أذكّر ببعض الصعوبات التي واجهتني، وكان أبرزها اتساع الموضوع وتشعبه، بالإضافة إلى محاولة الموضوع الكشف عن معالم التلاقي بين طرفين مختلفين، أي بين التراث اللغوي العربي الضخم والنظرية اللسانية المعاصرة بما أفرزته من رؤى ومفاهيم.

أما عن المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو منهج تكاملي؛ يحاول رصد الظاهرة اللغوية في التراث اللغوي العربي عند عبد القاهر الجرجاني واستجلاء منطلقاتها الفكرية، ومدى انسجامها مع

آراء العلماء المحدثين، ومدى تلاقيها مع النظريات اللسانية الغربية، مع محاولة الوقوف عند آراء الجرجاني التي تفرد بها، وسبق بها غيره.

ولست أدّعي ـ بعد هذا ـ أنّي أعطيت الموضوع حقّه، أو أنّي بلغتُ الغاية التي كنت أصبو لبلوغها، وهي حضور الفكر اللغوي لعبد القاهر الجرجاني في النظريات اللسانية الحديثة، ولكنّي حاولتُ وسعيت، فلعلي قد حققْتُ بعض ما في النفس من رغبة، وأن أكون قد أضأت جانباً من جوانب فكرنا اللغوي في تراثنا العربي، وهي جديرة بالعناية والتأمل. فإن أصبت في عملي فالله الموفق بفضله ونعمته، وإن أخطأت فمن الله العون والمغفرة في كل ما حصل، وأسأل الله أن يتقبل مني هذا الجهد ويجعله في ميزان العمل الذي يسبّب رضاه، والله الموفق للصواب.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف رزايقية محمود الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا البحث ورعايته وتذليل صعوباته بمتابعته وملاحظاته التوجيهية التي أفدت منها في إنجاز موضوعي هذا.

الباحثة: عياد أمّ السّعد

الخميس: 06 رجب 1442هـ

18 فيفري 2021م

المدخل

الخطاب اللغوي في التراث العربي واللسانيات الحديثة:

قراءة في المفاهيم

أوّلاً: الخطاب اللغوي: من التراث العربي إلى اللّسانيات الحديثة

ثانياً: موقع التراث اللغوي العربي في الخطاب اللساني المعاصر

ثالثاً: لماذا عبد القاهر الجرجاني وليس لغوياً آخر من اللّغويين في التراث العربي؟

يطرح الدّرسُ اللّسانيُ العربيُ الحديثُ الكثيرَ من التساؤلات حول نفسه وماهيته، ويظهر ذلك جلياً من خلال الاختلاف والجدل القائم بين رُوّاده، فاختلفت التوجّهات وتعدّدت الرُّؤى والأفكار في قضية حازت على اهتمام الباحثين، وهي قضية العلاقة بين التراث اللغوي العربي الإسلامي والوافد الجديد (اللسانيات أو ما يسمّى بعلم اللّغة الحديث)، الذي ظهر كنتيجة لتراكمات وأبحاث منهجية متتابعة، أي بين سياقين حضاريين وتاريخيين معرفيين مختلفين، لكلّ منهما مفاهيمه وإجراءاته الخاصة.

وفي ظلّ هذا الصراع، يجد القارئ أو الباحثُ العربيُ نفسه مُؤَطّرا بتراثه، مثقلا بحاضره: فهو مؤطرٌ بتراثه: أي أنّ التراث العربي يحتوي قارئه احتواء يُفقده استقلاليته وحريته، ذلك أنّ هذا القارئ في تلقّيه لهذا التراث تلقّاه كأفكار ومفاهيم بعيدا عن النقد، فيقرأه مستذكرا لا ناقدا ولا كاشفا، وهو مثقلٌ بحاضره: فيلجأ لتراثه لقراءة حاضره باحثا فيه عن آماله ورغباته، فيُكيّفُ التراث ليقرأ فيه ما لم يستطع إنجازه، ويحرّف النصّ ويفقده دلالته. فالقارئ يعيش تحت ضغط مواكبة العصر والعصر يهرب منه[1].

وفي واقع الأمر، يواجه العقلُ العربيُ اليوم مشكلة كبيرة في بناء درس لساني عربي معاصر ذلك أنّ هذا الأخير، وفي محاولة منه قراءة تراثه وبعثه من جديد، تعترض طريقه جملةٌ من الصعوبات، وتُطرحُ أمامه العديدُ من التساؤلات، أهمّها: كيف يعيش العقلُ العربيُ حاضرَه ويتعامل مع تراثه اللّغوي ليبنيَ فكراً عربياً له خصوصيته؟

إنّ البحثَ في هذه التساؤلات التي تطرح نفسها بقوّة سيكون من شأنه الإجابة عن العلاقة بين التراث اللغوي العربي القديم وأهمّ ما تتداوله النظرياتُ اللّسانيةُ الحديثةُ بمعرفة نقاط الاختلاف والائتلاف بين هذين السياقين المعرفيين.

(1) ينظر: الجابري محمد عابد، نحن والتراث ـ قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط04، 1985م، ص 23_24.

أوّلاً: الخطاب اللغوي: من التراث العربي إلى اللّسانيات الحديثة :

شاع مصطلح (الخطاب) في الكثير من الدراسات الحديثة، خاصة الدراسات اللغوية، وكان ذلك نتاج كثرة البحوث والدراسات اللغوية واللّسانية الحديثة التي أعطت بعدا عميقاً في النظرة إلى اللغة الإنسانية عامة. وحول (الخطاب) تعدّدت المفاهيمُ النظريةُ منذ بداية تداوله في الستينيات من القرن العشرين، وتبعاً لهذه المفاهيم تراكمت الدلالات التي يفيدها، وكان تأثير ذلك التراكم واضحاً على ترجمة مصطلح (الخطاب) للغة العربية عن أصلها في اللغات الأجنبية:DISCOURS.

أ ـ مفهوم الخطاب في التراث اللغوي العربي:

الخطابُ(DISCOURS): مصطلحٌ معرفيٌ له أصلٌ لغويٌ، ومعنى اصطلاحي، لذلك نحاول أن نعرض لمحة موجزة عن الخطاب عند العرب في تراثنا، ثم نتناول الخطاب في الفكر اللّغوي الغربي وصولاً إلى مفهوم الخطاب اللغوي.

الخطاب: لفظة مأخوذة من الجذر (خطب)، جاء في لسان العرب : " الخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة"[1]؛ فالخطاب: عملية انتقال الكلام من شخص لآخر؛ ويتمّ تبادل الأدوار بفعل الخاصة التناظرية له، وهذا هو المعنى الذي ورد في معجم مقاييس اللغة لابن فارس(395هـ)، فالخطاب" الكلامُ المتبادلُ بين اثنين.يقال: خاطبه، يخاطبه، خطاباً"[2].

يبدو أنّ مصطلح الخطاب في المعاجم اللغوية العربية لم يخرج عن معنى تبادل كلام مفيد بين طرفيه؛ حيث يتحوّل المتكلّم من منتج للخطاب إلى متلقٍّ له.

ورد اسم المفعول (المخاطَبُ) عند النحاة للدلالة على طرف الخطاب الآخر الذي يوجّه المرسلُ كلامه إليه. أمّا من ناحية صيغة لفظ (الخطاب) فهو أحد مصدرَيْ الفعل (خاطب،

(1) ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، لبنان(د.ط، د.ت)، مادة: (خطب)، 01/ 361.

(2) ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ط.ت)، 198/01.

يخاطب، خطاباً، ومخاطبةً)، وهو يدلّ على توجيه الكلام لمن يفهم؛ حيث نُقل من الدلالة على الحدث المجرّد من الزمن إلى الدّلالة الاسمية، وهو في عُرْف الأصوليين: الكلام[1].

وقد نشأ مفهوم الخطاب في التراث العربي دينياً وأصولياً، فاستمدّ دلالته من السياق القرآني، ممثّلاً في قوله تعالى:(وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ)[2]، وفي قوله كذلك:(إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ)[3].

مرّ مفهومُ الخطاب في التراث العربي بمراحل عديدة نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولى: ارتبط مفهومُ الخطاب في المعاجم بما ورد في كُتُب التفاسير، فاتّكأ مفهومُه المعجمي على معناه في كُتُب التفاسير. وفسّرَ الكثيرُ من المعجَميين كلمة (الخطاب) كما جاء عند المفسّرين، فارتبط المعنى المعجمي بالمعنى الموجود في التفاسير، وابن منظور (ت711هـ) مثلا يُفسّر " فصل الخطاب" مثلما ورد في كُتُب التفسير حين يقول: "هو أن يحكم بالبيّنة أو اليمين؛ وقيل: معناه أن يفصل بين الحق و الباطل، و يميّز بين الحكم وضدّه؛ وقيل: فصل الخطاب أمّا بعد؛ وداود ـ عليه السلام ـ أوّلُ من قال: أمّا بعد؛ و قيل فصل الخطاب : الفقه في القضاء"[4].

وجاء في القاموس المحيط: " وفصل الخطاب: الحُكمُ بالبيّنة واليمين، أو الفقه في القضاء، أو النطقُ بأمّا بعد "[5].

أمّا مفهوم (الخطاب) عند المفسرين ، نكتفي بما قدّمه الزمخشري(ت 538هـ)، حيث فسّر "فصل الخطاب" على أنه "البيّنُ من الكلام، والملخّصُ الذي يتبيّنُهُ من يخاطب به ولا يلتبس

(1) ينظر: الشهري الهادي بن ظافر، استيراتيجيات الخطاب ـ مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة، بيروت، طرابلس، لبنان، ط01، 2004م، ص 35.

(2) سورة ص، الآية 20.

(3) سورة ص، الآية 23.

(4) ابن منظور جمال الدين ، لسان العرب(م.س)، مادة: (خطب)، 01/ 361.

(5) الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب(ت817 هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة_ محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط08، 1436هـ_2005م، (فصل الخاء ـ باب الحاء)، 81/01.

.

عليه"[1]، ويضيف فيقول: "خطب: خاطبه أحسن الخطاب، وهو المواجهة بالكلام. وخطب الخطيب خطبة حسنة، وخطب الخاطب خطبة جميلة"[2].

فقد اشتمل تفسير "فصل الخطاب" عند الزمخشري على عناصر الخطاب، من: مخاطِب ومخاطَب وخِطاب، ونجده ها هنا يفسّر لفظتي: (فصل والخطاب) معجميا ؛ فالفصلُ دالٌّ على المقصود دون التباس أو غموض، أمّا الخطابُ: فالمقصود به الكلام. أو هو " القصدُ الذي ليس فيه اختصارٌ مخلٌّ ولا إشباعٌ مملٌّ "[3].

يتّضح لنا من خلال هذه التعريفات للخطاب الارتباط الوثيق بين المعنى المعجمي ومعناه في التفاسير، فلم يخرج معناه عن المعنى الديني.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة ارتبط مفهومُ الخطاب بالكلام، وقد استخدمه الكثيرُ من اللغويين والنحاة، فابنُ جنّي (ت392هـ) يُعرّف الكلام أنه " كلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يُسمّيه النحويون الجُمَل، نحو زيد أخوك، وقام محمد...فكلّ لفظ استقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[4]،ويضيف مُفرّقاً بين القول والكلام أنّ " الكلام هو الجُمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وأنّ القول لا يستحقّ هذه الصفة، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا، وإن لم تكن كلاما، ومن حيث كان الاعتقاد والرأيُ قولا، وإن لم يكن كلاما..."[5].

ونجد رأي الزمخشري في تعريف الكلام لغوياً ماثلاً في تعريف الآمدي له حين يقول: "قال الزمخشري الكلام: ما تركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وهو حَسَنٌ، وأحسن منه أن

---

(1) الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود_علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، السعودية، ط01، 1418هـ_1998م، 251/05.

(2) الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون_دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1914هـ_1998م، (مادة خطب)، 01/ 255.

(3) الزمخشري، الكشاف، 255/05.

(4) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق:محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، مصر، ط01، (د.ت)، 17/01.

(5) المصدر نفسه، 01/ 19.

يقال: ما تألّف من كلمتين تأليفاً يحسن السكوت عليه، وأقلّ ما يكون من اسمين أو من فعل واسم وسميت الجملة الأولى اسمية، والثانية فعلية..."[1].

ويعرّفه ابنُ هشام على أنّه قولٌ مفيدٌ حاملٌ لمعنى، فيقول: " اعلمْ أنّ اللّفظ المفيدَ يسمّى: كلاماً وجملةً، ونعني بالمفيد: ما يحسنُ السكوتُ عليه..."[2].

والمراد بالإفادة ها هنا : أنّ الكلام يحمل معنى ودلالة يحسن السكوت عليها.

المرحلة الثالثة: عرف مفهومُ الخطاب في هذه المرحلة تطوّرا ملحوظاً واتّساعاً في الدّلالة، ولنأخذ على سبيل التمثيل ما عرض له الرازي (ت 606هـ) في تفسيره الكبير عن المراحل التي يقطعها الكلام ليصل إلى مرتبة الخطاب، فيقول في فصل الخطاب:" واعلمْ أنّ أجسام هذا العالم على ثلاثة أقسام...(وثالثها) الذي يحصل له إدراكٌ وشعورٌ، ويحصلُ عنده قدرةٌ على تعريف غيره الأصول المعلومة له، وذلك هو الإنسان وقدرته على تعريف الغير؛ الأحوال المعلومة عنده بالنطق والخطاب، ثم إنّ الناس مختلفون في مراتب القدرة على التعبير عمّا في الضمير، فمنهم من يتعذّر عليه إيرادُ الكلام المرتّب المنتظم، بل يكون مختلط الكلام مضطرب القول، ومنهم من يتعذّر عليه الترتيب من بعض الوجوه، ومنهم من يكون قادرا على ضبط المعنى والتعبير عنه إلى أقصى الغايات، وكلّ ما كانت هذه القدرة في حقّه أكمل كانت الآثارُ الصادرةُ عن النفس النطقية في حقّه أكمل، وكلّ من كانت تلك القدرةُ في حقّه أقلّ كانت تلك الآثارُ أضعف"[3].

ويضيف موضّحاً:" لأنّ فصل الخطاب عبارة عن كونه قادراً على التعبير عن كل ما يخطر بالبال، ويحضر في الخيال، بحيث لا يختلط شيء بشيء، وبحيث ينفصل كلّ مقام عن مقام"[4].

---

(1) الآمدي سيف الدين علي بن محمد، منتهى السول في علم الأصول، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط01، 1424هـ_2003م، ص 22.

(2) ابن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط01، (د.ت)،ص35.

(3) الرازي محمد فخر الدين، التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)، دار الفكر، لبنان، ط01، 1401هـ_1981م، 26/187_188.

(4) المصدر نفسه، 26/ 188.

ويبدو أنّ كلامَ الرّازي في معرض حديثه وتفسيره (فصل الخطاب) يحمل تصوّرا متقدّماً دقيقا للخطاب وتمييزه عن سائر الكلام من جهة أخرى.

والنتيجة أنّ لفظ الخطاب عند المفسرين مرادفٌ للكلام، وهو يمثّل المعنى المركزي لهذه المفردة. والتلازم الدلالي بين مفهومي (الخطاب والكلام)، وترادفهما اللغوي على مستوى اللفظ المعجمي، فهو بذلك يشير إلى أصول المصطلح الشفهية، وبالتالي فإنّ دلالة المصطلح لم تقترن بعلامة مكتوبة، بل ارتبطت بالمستوى الشفهي تحديداً.

ب-مفهوم الخطاب في الدرس اللساني الغربي:

نشأ عن الثورة التي قام بها فردينان سوسير F.DE SAUSSURE في أواخر القرن التاسع عشر إرساء مفاهيم جديدة أبرزها مصطلح الخطاب، فأضحى حيّزا هاماً في حقل اللسانيات،"فلم يعد طريقة للتعبير ولا حديثا متساوقا، أو مجموعة عمليات فكرية مترابطة، أو تحليلا لذات واعية، تتأمّل وتعرّف وتعبّر، وإنما أصبح إمكانا وشرطَ وجود ونظاماً.

أصبح حقلا تتمفصلُ فيه الذواتُ، ومجموعة علاقات تجد فيها مرتكزا له. وهذا التحوّل الابستمولوجي في تناول أقاويل البشر يعتبر رائده المفكر الفرنسي ميشال فوكو الذي هو أوّل من أنشأ نظرية في وصف المقال كميدان مستقل"[1].

وقد تمّ ربط مفهوم "الخطاب" في الثقافة الغربية بفكرة الثنائية اللغوية ـ اللغة والكلام ـ التي وضعها دي سوسير، وقد ميّز بين اللغة والكلام من حيث المفهوم والوظيفة؛ فاللغة ملكة اجتماعية، ووسيلة للتواصل بين الأفراد، أمّا الكلام فهو إنتاج فردي يتجلّى في حرية الفرد في استخدامه للأنساق التعبيرية لإبراز آرائه وأفكاره، وتتفاوتُ هذه القدرةُ من فرد لآخر[2].

وبهذا تكون اللغةُ : تلك الظاهرةُ العامّةُ التي يشترك فيها أفراد المجتمع، أمّا الكلامُ فهو كلّ ما يلفظه أفرادُ المجتمع.

(1) حرب علي، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، ط01، 1986م، 771/01.

(2) ينظر: شرشار عبد الله، تحليل الخطاب الأدبي وقضايا النص، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، (د.ط)، 2006م، ص 11.

ويرى ميشال فوكو M .foucault أنّ الخطاب عبارة عن مصطلح لساني وشكل أدبي، يتميّز عن غيره من الأشكال الأدبية بطريقة نظمه، وبكونه ناتجا عن عصف ذهني للمخاطِب، ويعبّر فيه عن آرائه وأفكاره التي كوّنتها ثقافته وخبرته والظروف المحيطة به[1] .

ويرى الزواوي بغورة أنّ الخطاب عند ميشال فوكو يشكّل مجموعة من المنطوقات، وهذه المجموعة هي أساس التشكيلة الخطابية، وأننا لا يمكن أن نفصل مفهوم الخطاب عن مفهوم اللغة رغم الفارق الأساسي بينهما [2].

ويتفق الكثير من الباحثين على ريادة زليج هاريسharris: Z في تحليله للخطاب، معرّفاً إياه على أنّه " ملفوظ طويل، أو هو متتالية من الجمل تكون مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر، بواسطة المنهجية التوزيعية وبشكل يجعلنا نظلّ في مجال لساني محض"[3].

إنّ الخطاب حسب هاريس بنية لغوية ينتجها المتكلمُ، وتتجاوز حدود الجملة.

ولإيميل بنيفستE . BENVENISTE منظوره الخاص في مفهومه للخطاب يخالف فيه هاريس، الذي يعرّف الخطاب انطلاقا من تعريف الجملة عند بلومفيلدBLOOMFIELD، باعتبار أنّ الخطاب يستدعي منظومة من الجمل بنية للملفوظ[4]، فيذهب إلى أنّ " مفهوم التلفّظ (Enonciation)، وهو يعني الفعل الذاتي في استعمال اللغة: إنه فعلٌ حيويٌ في إنتاج نصّ ما، كمقابل للملفوظ (énoncé) باعتباره الموضوع اللّغوي المنجز والمنغلق والمستقلّ عن الذاّت التي أنجزته. وهكذا يتيحُ التلفّظُ دراسة الكلام ضمن مركز نظرية التواصل ووظائف اللّغة.

(1) ينظر: فوكو ميشال، نظام الخطاب، ترجمة: محمد سبيلا،دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط01، 1984م، ص04.

(2) ينظر: بغورة الزواوي، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشال فوكو، منشورات المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة، مصر، ط01، 2000م، ص 111.

(3) نقلا عن: يقطين سعيد، تحليل الخطاب الروائي (الزمن_السرد_التبئير)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط03، 1997، ص 17.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 18.

ويرى بنيفست أنّ التلفّظ هو موضوع الدّراسة وليس الملفوظ، وباعتباره أنّ الملفوظ يشتغل على التواصل [1]. وبهذا يستوجب حضور متكلّم في مقام معيّن لإنجاز ملفوظ معيّن.

وقد اختلط مفهوم الخطاب بالنص في الفكر اللساني الغربي؛ غير أنّ جوليا كريستيفا j.kristeva تقدّم مفهوماً جامعاً مانعاً للنص على أنه" جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللّسان بواسطة الربط بين كلام تواصلي بهدف إلى الإخبار المباشر، وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه أو المتزامنة معه فالنص إذن إنتاجية"[2].

إذن النصُّ نظامٌ، وليس مجموعة جمل متناثرة هنا وهناك، بل هو نسيج مترابط الأجزاء متّسق البناء.

وكريستيفا بتعريفها هذا للنص تُبيّن الفارق بين النصّ والخطاب؛ لأنّ هذا التعريف" يطعن في كفاية النظر إلى هذا السطح، ويبرز ما في النص من شبكات متعالقة. فهي ترى أنّ النص أكثر من مجرد خطاب أو قول. إذ إنّه موضوعٌ لعديد من الممارسات السيميولوجية التي يعتدّ بها على أساس أنها ظاهرة عبر لغوية؛ بمعنى أنها مكوّنة بفضل اللّغة، لكنها غير قابلة للانحصار في مقولاتها"[3].

وأمّا الخطابُ فإنه لا يتعامل إلّا بالمظهر اللّغوي، أو بالوحدات المشكّلة من اللّغة في النص دون أن يتجاوزها إلى ما وراءها، ولذا فإنّ رولان بارت يعلّق على تعريف جوليا كريستيفا، "مشيرا إلى أن نظرية النص هي أوّلاً نقدٌ مباشرٌ لأيّة لغة واصفة؛ أي أنّها مراجعة لعملية الخطاب"[4].

ما نستخلصه مما سبق ذكره أنّ النصّ يسبق الخطاب ويليه، وربما هذا الذي جعل الخطاب يتلبّس النصَّ ،كونه حلقة تتوسّطُ التشكيل ثم التحليل والتأويل.

(1) يقطين سعيد، تحليل الخطاب الروائي (الزمن_السرد_التبئير)، المركز الثقافي العربي، ص 19.

(2) كريستيفا جوليا، علم النص، تر: فريد الزاهي، مراجعة عبد الجليل ناظم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب،ط02، 1991م، ص 08.

(3) فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس 1992م، ص 211.

(4) المرجع نفسه، ص 212.

ج ـ الخطاب اللساني في الفكر اللغوي العربي الحديث :

مفهوم الخطاب في الثقافة العربية الحديثة ليس امتدادا لمفهوم الخطاب في التراث العربي، وإنما حدث انقطاعٌ في دلالة المفهوم بفعل اختلاف ترجمة مصطلح (discours) عن اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وكذلك بسبب تنوع المرجعيات الفكرية للمترجمين العرب.

من التعريفات الناضجة التي قدمت لمفهوم الخطاب، ما ذكره محمد مفتاح بأنّ الخطاب : "مدوّنة كلامية، وحدثٌ يتّصلُ بالزمان والمكان، يوصفُ بأنه تواصلي، تفاعلي، منغلق في سمته الكتابية، له صفة التوالد والتناسل"[1].فمحمد مفتاح لا يفرّق في نصه بين الخطاب والنصّ، فكلاهما حدثٌ كلاميٌ، وكلاهما يعتمد على الوظيفة وعلى التواصل.

ويجعل بعضُ العلماء للخطاب بعدا تواصليا، ويمكّنه من نقل رسالة كلامية من المتكلّم[2].

أمّا أحمد المتوكّل فينظر إلى أنّ الخطاب أوسع وأشمل من الجملة، ويتحدّد معناه المفهومي بناء على التلفّظ، إذ " يعدّ خطاياً كلّ ملفوظ/ مكتوب يشكّل وحدة تواصلية قائمة الذات"[3].

ما يمكن استخلاصه هو أنّ الخطاب مجموعة من الملفوظات المتبادلة في موقف تواصليّ، اختصّ بالحديث المنطوق، وقد توسّع مفهومه ليشمل الكلام المكتوب محتفظا بسماته الجوهرية. ويدخل تحت مصطلح الخطاب جميع الأنواع الكلامية؛ باعتبار الخطاب لغة متجلية في صورة تواصلية أو اجتماعية.

ومن هنا يمكن تعريف الخطاب اللغوي: بأنه مجموع الجهود الفكرية العربية المتعلقة بتحليل الظواهر اللغوية العربية بشكل خاص. وما يمكن أن نسجله هو أنّ الخطاب اللغوي يتجلّى في

(1) مفتاح محمد، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء_بيروت، ط03، يوليو 1992م، ص 120.

(2) العموش خلود، الخطاب القرآني(دراسة في العلاقة بين النص والسياق)، جدارا للكتاب الإعلامي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط01، 2008م، ص 24.

(3) المتوكل أحمد، الخطاب وخصائص اللغة العربية(دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، منشورات الاختلاف، الرباط، المغرب، ط01، 2010م، ص 23.

وصف النظام اللغوي في العربية، وبتحديد القوانين التي تضبط الاستعمال الصحيح للغة العربية، إذ كان اللغويون العربُ يتلمّسون في ذلك طريقة العرب و"معهود خطابها اللغوي" انطلاقاً من طبيعة الظواهر اللغوية، والأصول التي انبنت عليها.

وهكذا استطاع اللغوي العربي أن يقيم خطاباً لغوياً عربياً خالصاً، تشكّلت أصوله وأسسه من خلال البحث والنظر في اللّسان العربي بما يتناسب ومراتب الكلام في نصوصه المؤسسة :النصّ القرآني الكريم، وكلام العرب ـ شعراً ونثراً. ويرى عبد الرحمن حاج صالح أنّ التراث اللغوي العلمي" ما تركه لنا العلماءُ العربُ القدامى من أعمال جليلة انطلقت ـ كما هو معروف ـ من دراسة القرآن للحفاظ على لغته، وذلك بطريقة علمية، وهو الاستقراء للنص القرآني واختراع نظام من الإعجام والنقط لتصحيح القراءة. وظهر هذان العملان معا"[1].

ولا يمكن أن نقصر التراث اللغوي العربي في الدراسات النحوية عند القدامى، والحقيقة أنّ التراث اللغوي هو " أشمل وأوسع مما قدّمه النحاةُ العربُ، أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه وابن يعيش وغيرهم، فهذا التراث هو كلّ عمل عربيّ وضعه العربُ القدماءُ من أجل تفسير النصّ القرآني "[2].

فكلّ ما وصل إلينا من ذلك الكمّ المعرفي اللغوي الهائل يدخل ضمن التراث اللغوي العربي. وقد عرض عبد السلام المسدي لمصادر التراث اللغوي العربي بنوع من التفصيل والتوسّع، وذلك من خلال حديثه عن أركان التراث اللغوي التي وجدها زاخرة ومتنوعة؛ إذ جعل التراث اللغوي متمثلا في علوم اللسان عامة ، ووجدها تحتوي على:

1 ـ كتب النحو بمفهومه الواسع، ويشمل قواعد التركيب، وبنية الكلمة، وخصائص الحروف، وهذا ما تضمنه كتاب سيبويه .

2 ـ أصول النحو، ومن خلالها ينتقل الباحثون من دراسة أنظمة اللغة إلى البحث في أصولها؛ وهذا ما نجده في خصائص ابن جني، ولمع ابن الأنباري، والإيضاح للزجاجي.

(1) الحاج صالح عبد الرحمن، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، سلسلة علوم اللسان عند العرب، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص 07.

(2) الوعر مازن، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، سورية، ط01، 1989م، ص 20.

3 ـ كتب البلاغة: وهي المخزون الحقيقي للمعارف اللغوية ، وخاصة ما تناول منها الإعجاز اللغوي.

4 ـ كتب المعاجم: وقد احتوت على المواد اللغوية، وتناول أصحابها قضايا الظواهر اللغوية.[1]

ثانياً: موقع التراث اللغوي العربي في الخطاب اللساني المعاصر:

لم يدّخر علماءُ العربية جهداً في دراسة لغتهم دراسة علمية، حيث سعوا إلى خدمة النص القرآني الكريم وصيانته من الخطأ والتحريف، اهتمّوا بالبحث في أصوات العربية وصرفها، وفي نحوها وتراكيبها، وفي ألفاظها ومعانيها. فحافظت على أصولها وقواعدها "فوصلتنا معزّزة بعلوم غزيرة طوّقت بها، فألمت بمنتهى أسرارها، و كانت من ضروب العلم الخالص الذي قد استوفى أشراط المنهج الموضوعي الشامل.فعلوم العربية كما صاغها أعلامُها قد أدّت الاستقراء حقّه بالجمع، فالوصف، فالترتيب، وأعطت الاستنباط واجبه من قياس وتجريد وصوغ للقوانين المطّردة، ثم أسلمتْ أمرها للانتظام النسقي، فأوفته حقّ التحليل وحقّ التفسير ثم حقّ التعليل، فكان أن انبثق من كلّ ذلك منظومة صورية هي أقرب إلى المعمار المنطقي المتماسك"[2].

هكذا يُعدّ التراثُ اللّغويُ العربيُ منعطفا كبيراً في مسيرة التراث اللغوي العالمي، إلى درجة أن جعلت أحد الباحثين يرى أنّه لو التفت الغربُ إلى التأريخ اللغوي التراثي العربي لكان علمُ اللسانيات الحديث في مرحلة متقدّمة عن الزمن الذي هو فيه[3].

وقد شغلت قضية العلاقة بين اللسانيات والتراث العربي حيّزا واسعاً في الخطاب اللّساني المعاصر، وأسالت حبر الكثير من الأقلام، فانصبّ النقاشُ حول العلاقة الرّابطة بين اللّسانيات الحديثة والتراث اللغوي العربي، وأحدثت جدلاً كبيراً بين علماء العربية حول مشروعية البحث في التراث اللغوي العربي وجدوى إعادة قراءته من جديد بعيون حداثية ومناهج ملائمة يتسنى لنا من

(1) ينظر: المسدي عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، ط02، 1986م، ص 34، 35.

(2) المسدي عبد السلام، العربية والإعراب، دار الكتاب الجديدة، بيروت، لبنان، ط01، 2010م، ص44.

(3) الوعر مازن، دراسات لسانية تطبيقية(مر.س)، ص 21.

خلالها الكشف عن مناحي لقاء فكرين مختلفين؛ لأنّ "محاولة الرجوع إلى القديم لإعادة قراءته هو مشروعٌ مستمرٌّ لا يمكن أن يوصم باللّاجدوى أو العبثية، ومن الطبيعي أن تختلف قراءةُ التراث باختلاف الأدوات التي تجدّ في البحث العلمي، وفي الفلسفة والفكر عموما، ونحن نسلّم بمقولة فولتير الشهيرة:(إنه في كلّ مجتمع يرتبط نوع دراسة الأمس بمستوى حضارة اليوم)"[1].

فدراسة التراث حاجة لا غنى لنا عنها؛ لأنّه حاضر فينا وجزءٌ من هويتنا التي ننتمي إليها، ثم لا مستقبل لأمّة لا ماضي لها. ولهذا وجب علينا النظر في تراثنا التليد، ذلك أنّ "إعادة قراءة التراث اللّغوي عند العرب أمرٌ واجبٌ على الدارسين والباحثين الغيورين من أبناء العربية في كلّ زمان ومكان، لتبقى هذه الأعمالُ منبعاً ثرياً، ومعينا لا ينضب، وتأصيلا للدراسات اللغوية العربية المعاصرة، وإحياء لهذه الدراسات ولأصحابها الذين نهضوا بها على مدار الزمان "[2].

وقد تمخض عن هذا الصراع ثلاثةُ مواقف؛ يميل أحدها إلى إقصاء الماضي، ويرى أنّ التخلّف والجمود سببه استمرارية المحافظة على التراث وتمجيده. فالتراثُ- في نظرهم- عاجزٌ، لا يواكب الفكر المعاصر اليوم. حيث اتخذ عبد القادر الفاسي الفهري ـ على سبيل المثال ـ من التراث اللغوي العربي موقفاً واضحاً عبّر عنه بقوله: " لا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته لمعالجة مادّة معيّنة "[3].

فالتراث ـ في نظر هؤلاء ـ نسق فكريٌ أنتج في ظروف خاصة، ومعطيات محددة، ولا يمكن الأخذ بها في عصرنا الحالي.

ويتبنّى آخرون موقفاً آخر يعمل على إعادة الاعتبار للتراث وبعثه من جديد من خلال قراءته؛ لأننا " نحتاج في هذه القراءة إلى تأكيد حقيقة مهمة، حقيقة ترتبط بطبيعة العلاقة بين

(1) جمعان بن عبد الكريم ، التطور الابستمولوجي للخطاب اللساني (غموض الأوليات)، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط01، 2010م، ص 44 .

(2) البهنساوي حسام، التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث، مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة، مصر، ط01، 2004م، ص09 .

(3) الفهري عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر،الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1985م،ص 52.

التراث ووعينا المعاصر، وهي عدم وجود التراث بشكل مستقلّ خارج وعينا به.فالوجودُ الذي يعني الباحثين هو الوجود الذي يكمن في معرفتنا ووعينا الثقافي، وعلى هذا لا يمكن وصْف التراث بالاستقلال عن الوعي المعاصر، وهو لا يوجد إلّا فيه وبه"[1].

إنّ التراث حاضر فينا، وراسخ في وعينا، ولهذا دعت الضرورةُ إلى إجلاء مفاهيمه على ضوء ما تنادي به اللسانيات الحديثة. ولهذا يلحّ الكثيرُ من الباحثين العرب على ربط التراث باللسانيات الحديثة، بإيجاد نقاط تلاقيهما ومدّ الجسور لخلق التواصل بينهما "فمن الإنصاف أن تكون هناك مقابلات لغوية علمية، لبيان الصلة بين الطرفين، وُصُولاً إلى تأسيس عناصر القراءة التجديدية للقديم الذي تركه لنا الأسلافُ، ومن ثمّ إثبات ديمومة الموروث اللغوي وحيويته ورصانته بالرغم من المدة الزمنية التي مرت عليه"[2].

وبين مؤصّل ورافض التمس طرفٌ ثالثٌ إقامة مقارنات بين المقولات اللّسانية الغربية وما جاء في كتب اللغة والنحو، فبحث وحاول إيجاد نظائر وأشباه مفاهيم ومصطلحات لسانية حديثة: كمفهوم البنية العميقة والتحويل ونظرية العامل ونظرية السياق، وغيرها من النقاط التي التقى فيها الفكرُ العربيُ بالفكر الغربي، وخلْقَ جسور تربط الماضي بالحاضر؛ ذلك أنّ المنشغلين في حقل اللّغة " أحد رجلين: فإمّا ناقلٌ لفكر غربي، وإمّا ناشر لفكر عربي قديم.فلا النقلُ في الحالة الأولى ولا النشرُ في الحالة الثانية يصنع مفكّراً عربياً معاصرا؛ لأننا في الحالة الأولى سنفقد عنصر(العربي) وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر (المعاصرة)، والمطلوب هو أن(نستوحي) لنخلق الجديد،سواء عبرنا المكان لننقل عن الغرب،أو عبرنا الزمان لننشر عن العرب الأقدمين"[3].

(1) الزيادي تراث حكيم، الدرس الدلالي عند عبد القاهر، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01 1432هـ_2011م، ص108 – 109.

(2) المرجع نفسه، ص 109.

(3) زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط01 ،1993م، ص 254

في ظلّ هذا الصراع الفكري المشحون نشأ الدرسُ اللسانيُ العربيُ، ولنجاح هذه النشأة وجب الأخذ بنصيب من التراث العربي، الذي يوحي بالاعتزاز، كما وجب الأخذ بنصيب من المناهج اللسانية لفهم المقولات اللغوية والنحوية في تراثنا العربي.

أحاول في هذا البحث أن أتتبّع ملامح الخطاب اللغوي العربي وما أنتجه علماء اللغة العربية ذلك أن اللغة العربية لغة علم موغلة في التاريخ ، ولا ينبغي أن نفرض عليها القوالب اللسانية الغربية، وإنما تكون مبادئ اللسانيات الغربية الحديثة ومناهجها بمثابة المنارة التي نستضيء بها لإعادة قراءة التراث اللغوي قراءة لغوية ولسانية .

ولا أريد أن أنحو بهذا البحث لإثبات مشروعية التراث اللغوي العربي من خلال حضوره في الدرس اللساني الحديث، وأرجو أن لا يذهب هذا البحثُ ـ كما يقول الغامدي محمد سعيد ـ " إلى سبيل محاولة إلباس سيبويه قبّعة سوسير، ولا وَضع عباءة الخليل على جسد تشومسكي، فذلك كلّه ممّا أرى أنه حتماً يضرّ بالقديم ولا ينفع الجديد"[1].

وأنا ـ في هذه الدراسة ـ لا أريد إثبات سبق التراث اللغوي العربي لكثير من المقولات اللسانية الحديثة، ولا أريد تأكيد تفوق الفكر اللساني العربي، وإنما أجزم القول أنّ الأعمال اللغوية التي قدّمها الجرجاني، والنتائج التي أثبتها تكادُ تتطابق مع كثير من المقولات اللسانية العامة التي جاء بها فردينان دي سوسير F.DE SAUSSURE ورومان جاكبسون R.JACKOBSON ونعوم تشومسكي N.CHOMSKY وروبرت دي بوغراند R.DE BEAUGRAND، وغيرهم من رواد النظريات اللسانية الحديثة.

(1) الغامدي محمد سعيد صالح ربيع، اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، مجلّة عالم الفكر، المجلّد: 34(يناير ـ مارس)، العدد: 03، 2006م، ص 69.

ثالثاً: لماذا عبد القاهر الجرجاني وليس لغوياً آخر من اللّغويين في التراث العربي؟

إنّ شهرة عبد القاهر الجرجاني(400 ـ 471هـ) التي اعتلت صرح علوم العربية، وتجاوزت الحدود والآفاق، والتي تمتّع بها في عصره وإلى عصرنا هذا، تجعلنا في غنى عن الترجمة له، أو التعريف به. وقد أغنتنا المصنفاتُ الكثيرةُ التي ترجمت للجرجاني[1]، غير أنّ المنهج العلمي يفرض عليا ـ وأنا بصدد الكشف عن حضور الخطاب اللغوي العربي في الدرس اللساني الحديث ـ أن أقدّم لمرسل هذا الخطاب كتمهيد وتصدير موجز بين يدي هذه الدراسة، وذلك باعتبار مادّة الخطاب اللغوي من خلال المدوّنتين (دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة).

وقد وقع الاختيارُ على عبد القاهر الجرجاني كنموذج يمثّل التراث اللغوي العربي، فمؤلفاته تشير إلى أنه قد ألمّ بالكثير مما صنفه العلماء السابقون في علوم اللغة العربية والبلاغة وعلوم الدين والكلام والأدب. وبوضعه كتابي (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) يكون قد أزاح عن النحو والمعنى والنظم والبلاغة والأساليب الكثير من اللبس والغموض اللذين كانا يكتنفانها.

فالجرجاني إمامٌ في النحو، فغالباً ما كانوا يلقّبونه بالنحوي، و" كان من أكابر النحويين "[2]، بل كان " عالماً بالنحو والبلاغة"[3]، ويراه بعضهم أنه " شيخ العربية،كان آية في النحو"[4]،وهذا دليلٌ على أنّ النحو كان أهمّ العلوم التي برع فيها، وتعلّق ذكره بها.

والجرجاني أزاح عن البلاغة ما كان يكتنفها من لبس وغموض، واستطاع أن يضع أسساً واضحة لعلم المعاني وعلم البيان؛ وما يؤكّد هذه الجهود الجبارة قول يحي بن حمزة العلوي صاحب

---

(1) ينظر: القفطي الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف(ت 624هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1406هـ_1986م، 188/2 ، 189، والذهبي شمس الدين محمد بن أحمد(ت 1374هـ)، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط_محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، سورية، الرياض، ط01، 1405هـ_1984م، 432/18_433، والسيوطي جلال الدين عبد الرحمن(ت 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط.ت)، 106/02.

(2) ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر(د.ط)، 1998م، ص 314.

(3) القفطي، إنباه الرواة(م.س)، ص 188.

(4) الذهبي، سير الأعلام(م.س)، 2315/01.

(الطراز في حقائق علوم الإعجاز) : " إنّ أوّل من أسّس من هذا الفنّ قواعده، وأوضح براهينه، وأظهر فوائده، ورتّب أفانينه الشيخ العالم النحرير، علَمُ المحقّقين عبد القاهر الجرجاني، فلقد فكّ قيد الغرائب بالتقييد، وهدّ من سُور المشكلات بالتسوير المشيد، وفتح أزاهرها من أكمامها، وفتق أزراره بعد استغلاقها واستبهامها... وله من المصنفات فيه كتابان: أحدهما لقبه بدلائل الإعجاز، والآخر لقبه بأسرار البلاغة)... "[1].

قراءة في المدوّنتين:

أ ـ دلائل الإعجاز:

لهذا الكتاب مكانته العلمية التي جعلت منه كتابا متميزا عن كتب البلاغة والبيان التي سبقته، والسبب أنّ عبد القاهر " قرأ معارف سابقيه، وأكبّ على قراءة التراث اللغوي والنحوي والبلاغي، فاستوعب محتواه، وهضم أفكاره، ثمّ أخرجها للدارسين في ثوب جديد، فاتّسم البحثُ البلاغيُ عنده بالخصوبة والعمق، ودقّة النظر وسعة الأفق، حيث كان يحتكم إلى الذوق، ويُعملُ عقله في استشفاف مرامي النصّ واستكناه أسراره وسبر أغواره "[2].

وقد حملت هذه المدوّنة في ثناياها نظرية النظم، والتي قامت أساساً على النحو الذي رأى فيه أساس الصياغة الأدبية، وقد بيّن أثر النحو في البنى النصية؛ حيث أنّ الإمكانات النحوية يمكنها أن توسّع من طاقة الدلالة والصياغة في آن واحد. يقول : " وليس النظمُ إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علمُ النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها "[3].

(1) العلوي يحي بن حمزة(ت 749هـ)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1982م ، 01/ 04 .

(2) التلب إبراهيم عبد الحميد السيد، البديع بين المتقدمين والمتأخرين، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط01، 2006م، ص 162 ، 163.

(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تعليق وقراءة: محمود محمد شاكر،مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (د.ت.ط)، ص81.

من هنا استطاع عبد القاهر أن يبرز جوهر الدرس النحوي؛ الذي يبحث في وظائف الكلمة من خلال العلاقات السياقية اللغوية. وبالتالي وظيفة النحو لا تكمن في البحث عن الخطأ والصواب، وحماية اللغة من اللحن فحسب، إنما وظيفته إلى جانب هذا إيضاح المعاني. ولعلّ اختيار عبد القاهر لعبارة " توخّي معاني النحو" دون لفظة " النحو" ؛ لأنّ النحو يسعى إلى بيان الأسلوب الصحيح في الخطاب الذي يوافق أوضاع القواعد النحوية وضوابطها، أمّا " توخي معاني النحو": هو اختيار الأساليب التي تؤدي غرض المتكلّم، وذلك برصد اللغة والكلام في أرقى استعمالاتهما، وهذه هي الغاية التي تميّز النحو عن النظم.

وبهذا يكون عبد القاهر قد رسم المنهج الواضح للاستفادة من (علم النحو)، فهو قد " نقل هذا العلم من الاهتمام بأواخر الكلمات فقط، والبحث عن العلّة، وعلّة العلّة إلى علم رحب فسيح... حيث أعطى للتراكيب النحوية معطيات حيّة، وولّد منها حياة جديدة، وأضاف إليها ألوانا من الدلالات، وأصباغا من المعاني، أعادت إلى النحو الحياة، ولمسائله البقاء "[1].

كما أنّ كثيرا من الصور البيانية لا يمكن فهمها وبيانها إلا من خلال العلم بالنظم، والوقوف على حقيقته، وقد تكون الاستعارةُ مبتذلة ولكن النظم يكسبها طلاوة[2].

(1) لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، السعودية(د.ط.ت)، ص 75 ـ 82 .

(2) ينظر: الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز(مر.س)، ص 86.

ب ـ أسرار البلاغة:

جاء هذا الكتابُ إتماما لأهمّ قضايا التفكير اللغوي العربي التي أثارها عبد القاهر في (دلائل الإعجاز)، إلّا أنّه ربط مضامين (أسرار البلاغة) في بيان قيمته البلاغية من الوجهة النفسية، وذلك بمراعاة وقع الكلام في النفس[1].

لم يكن عبد القاهر بدعاً في اعتنائه بالأثر النفسي، ولكن تميّزه يأتي في أنه أولاه عناية كبيرة حتى أنه أوشك أن يؤسس نظرية في أحوال النفسية الإنسانية في تلقيها للبيان.

والملاحظ أنّ عبد القاهر الجرجاني كثيرا ما يقارن بين الأثر النفسي الذي تحدثه الصورة الشعرية والأثر الذي تحدثه الصورة التي أنجزها الرسامُ في نفسية المتلقي. يقول عبد القاهر مبينا الأثر النفسي الذي يحدثه التقديم النفسي عن طريق الشعر والرسم : " فالاحتفال والصنعة في التصويرات التي تروق السامعين وتروعهم، والتخييلات التي تهزّ الممدوحين وتحركهم، وتفعل فعلا شبيهاً بما يقع في نفس الناظر إلى التصاوير التي يشكّلها الحذاقُ بالتخطيط والنقش أو بالنحت والنقر... كذلك حكمُ الشعر فيما يصنعه من الصور، ويشكله من البدع، ويوقعه في النفوس من المعاني ..."[2].

ويعتبر التشبيه، والتمثيل والاستعارة، والكناية، من أهم الأصول التعبيرية التي تتفرع عنها جماليات الكلام ومحاسنه، وبسبب هذه التعابير يُفسحُ المجالُ لظهور الأثر النفسي. يقول عبد القاهر عن هذه الأصول التعبيرية: " ... وكأنها أقطابٌ تدورُ عليها المعاني في متصرفاتها، وأفكار تحيط بها من جهاتها"[3].

عوْدٌ على بَدْء، أجد أنّ هناك مسوغات كثيرة تدفعني لدراسة الفكر اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ودراسة " النظم" خصوصاً. فمن الباحثين من يرى أنّ هذه النظرية تبقى في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة ؛ يقول سمير شريف استيتية : " تعدّ نظرية النظم التي أرسى قواعدها عبد

(1) ينظر: الحمصي نعيم ، فكرة إعجاز القرآن: من البعثة النبوية إلى عصرنا الحاضر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط02، 1980م، ص 86.

(2) الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه:محمود محمد شاكر،دار المدني، جدة(د.ت.ط)، ص 342.

(3) المصدر نفسه، ص 27 .

القاهر الجرجاني معلماً بارزاً من معالم التفكير العربي في النقد والبلاغة، وقد أُجريت أبحاثٌ ودراساتٌ كثيرة حول هذه النظرية، وبعض جوانبها اللغوية والبلاغية والنقدية، ومع ذلك ما زالت هذه النظرية بحاجة إلى زيد من الأبحاث التي تأتي على خفاياها..."[1].

وهذا يؤكّدُ صلاحية نظرية النظم لأن تكون نظرية لغوية في المقام الأول، كما أنها تُشكّل نظرية تحليلية تستقي ملامحها من الأنظار البلاغية والنحوية في ضوء ما تقدمه النظريات اللسانية الحديثة، وما تقدمه الاتجاهات والمناهج النقدية المعاصرة.

لا يمكن أن يقتصر دراسة الفكر اللغوي عند عبد القاهر على نظرته في تجديد النحو العربي، ولا تقف نظرته التجديدية عند الاعتماد على الحسّ والذوق وحسن التخيّر فحسب، بل نجد من الباحثين من يرى أنّ نظرية النظم قد أسهمت في إيضاح المعنى الوظيفي داخل التركيب، وسبقت الدراسات الحديثة في إبراز قيمة السياق[2].

وخلاصة القول: إنّ اختياري للإمام عبد القاهر الجرجاني فرضته المنطلقات اللغوية واللسانية التي تجلّت من خلال مظاهر اللّقاء بين الفكر اللّغوي عند عبد القاهر وبعض المبادئ التي قامت عليها النظريات اللسانية الغربية الحديثة[3].

(1) استيتية سمير شريف، منازل الرؤية ـ منهج تكاملي في قراءة النص، دار وائل، عمّان، الأردن، 2003م، ص 125.

(2) حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1979م، ص 18.

(3) ينظر: الفصل الثالث لتفاصيل أوضح حول مظاهر ومعالم التلاقي بين الفكر اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني والنظريات اللسانية الحديثة.

الفصل الأول

حضور التراث اللغوي العربي في اللسانيات الحديثة

أوّلاً: مفهوم اللغة ووظيفتها بين التراث اللغوي العربي والنظريات اللسانية

ثانياً: معالم التلاقي بين البحث الصوتي العربي وعلم الأصوات الحديث

ثالثاً: معالم التلاقي بين البحث الصرفي العربي وعلم الصرف الحديث

رابعاً: معالم التلاقي بين النحو العربي والنظريات اللسانية

خامساً: البحث الدلالي العربي وعلم الدلالة الحديث

توطئة:

لا شكّ أنّ ظهور علم اللسانيات في الدرس اللغوي العربي كان عاملاً محورياً في إحياء تراثنا اللغوي، من خلال إعادة قراءته، وإعادة النظر في الكثير من القضايا اللغوية التي طرحها العلماءُ العربُ القدامى.

وإذا أردت أن نعدّد فضل اللسانيات الغربية الحديثة على علم اللغة العربي، وآثارها في البحث اللغوي العربي الحديث لما أسعفنا سياق البحث وملاباسته؛ لأنّ فكرة بحثي تتمحور حول حضور التراث اللغوي العربي في اللسانيات الحديثة وليس العكس كما يظنّ البعضُ من الدارسين. وأرى أن أحمد قدّور قد أغنانا عن البحث في هذه الآثار، وقام بتلخيصها في النقاط التالية[1]:

1 ـ تحديد مناهج الدراسة، وإدخال أفكار علمية جديدة في دراسة التراث اللغوي العربي، وكثيرٌ من المصطلحات والمقولات اللسانية.

2 ـالتحديث في دراسة العلوم اللغوية العربية بأطر علمية وإبستيمولوجية حديثة في علم الدلالة، والمعجم، وعلم المصطلح، وعلم الأصوات، وفي اللسانيات العربية.

3 ـ إضافة مواد ومناهج جديدة في الدرس اللغوي العربي الحديث؛ كعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة الحاسوبي، وعلم أمراض الكلام، وفنّ تعليم اللغات.

وأحاولُ في هذا الفصل أن أرصد مجملاً، وبنظرة شاملة مدى حضور التراث اللغوي العربي في النظريات اللسانية الغربية الحديثة، ابتداء من مفهوم اللغة ووظيفتها، مروراً بالمستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي التركيبي، وانتهاء بالدلالة.

أوّلاً: مفهوم اللغة ووظيفتها بين التراث اللغوي العربي والنظريات اللسانية:

كانت نشأة المناهج اللغوية والنظريات اللسانية تمثيلاً حقيقياً عن مضمون اللغة ودلالاتها واستعمالها، ويبقى النظر إلى اللغة وهي في حالة استعمال أكبر إنجاز وظيفي ومعرفي للغة، وفي النهاية

(1) ينظر: قدّور أحمد محمد، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر، دمشق، سورية، ط01، 1422هـ 2001م، ص 08.

لا يمكن أن تتحقق الوظيفية في اللغة إلا من خلال عملية التواصل، وهي وسيلة مهمة لاكتشاف مقاصد المتكلّم.

وما يُحسبُ للنظرية اللسانية الوظيفية أنها تمكّنت من معرفة التواصل اللساني(الاجتماعي)، والمحددات التي تحكم هذا التوجه، غير أنّ ملامح النظرية الوظيفية كانت بارزة للعيان وبصورة واضحة في فكر ابن جنّي من خلال التعريف العلمي للغة بقوله: " أمّا حدّها (فإنها أصواتٌ) يُعبّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم "[1].

وقد أشاد كثيرٌ من علماء اللغة المعاصرين بهذا التعريف الجامع للغة، وأنه يقترب كثيراً ممّا توصّلت إليه النظرياتُ اللسانيةُ الحديثةُ في كثير من القضايا، وخاصة طبيعة اللغة من حيث هي أصوات، ووظيفة اللغة التعبيرية، وارتباطها بالجماعة اللغوية[2].

ويُنظر لتعريف ابن جني من زوايا عدّة؛ فقوله: (أصوات): قصدَ به الكلام المتداول الذي يتألّف من كلمات، والكلمات تتكوّن من أصوات، و(الأغراض) عند ابن جني لها تعلّق واتصال ليس بالمواضعة الاجتماعية فحسب، بل بالأنشطة العقلية للمتحدثين والمستمعين في أثناء عملية التواصل[3]. ومن هنا يتضح أنّ ابن جني كان يؤكّد على التواصل المقصود من خلال العملية الوظيفية عبر السياق التواصلي الذي يرتكز عليه المتكلّم في تعامله مع المتلقي.

وإذا نظرنا إلى هذا التحليل نجده لا يتوافق مع نظرة اللسانيات الحديثة التي أصبحت تفرّق بين اللغة والكلام، غير أنّ تعريف ابن جنّي للغة مقبول من جهة أخرى، وهو جهة الكلام الممثّل

(1) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص(م.س)، 33/01.

(2) ينظر: علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ـ دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط01، 2009م، ص 144.

(3) ينظر: حجازي محمود فهمي، علم اللغة العربية ـ مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، وكالة المطبوعات، الكويت، (د.ط)، 1973م، ص 09_10.

الرئيس للغة، بل هو صورتها الحيّة في التطبيق الواقعي. فالنظام اللغوي لا يؤدّى إلّا عن طريق الكلام الذي هو أصوات[1].

ويُعتبرُ دي سوسير أوّل من فرّق بين اللغة والكلام، حيث عرّف اللغة بأنها منظومة من العلامات والإشارات التي تُعبّرُ عن فكر ما[2]،وعِلمُ اللغة الحديث يتعامل مع اللغة المنطوقة أوّلاً، أي مع الكلام الذي يعدّ تجسيدا ماديا للغة، وبه تحقّق اللغةُ غايتها.

واختيار ابن جنّي لمصطلح(أغراض) لم يكن اعتباطياً، بل هي الدلالة الواضحة على أنّ للغة وظيفة اجتماعية من خلال التعبير عن الأغراض. وكلمة (أغراض) تشمل الأفكار والمشاعر والآراء والمعتقدات.

ويُقاسمُهُ ابنُ خلدون في تعريف اللغة إلى حدّ بعيد، يقول: " اعلم أنّ اللغة في المتعارف عليه هي عبارةُ المتكلّم عن مقصوده، وتلك العبارةُ فعلٌ لسانيٌ، ناشئةٌ عن القصد لإفادة الكلام؛ فلابدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان، وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم"[3].

وجود اللغة يشترط وجود مجتمع، وهنا يتضح الطابع الاجتماعي للغة، وعبر النظام اللغوي يتمّ التواصل بين أفراد المجتمع. فاللغةُ في حدّ ذاتها ليست هدفا، وإنما هي وسيلة للتواصل بين أفراد المجتمع الواحد، وهو ما يسمّى في علم اللغة الاجتماعي بـ (الجماعة اللغوية)، والتي عرّفها بلومفيلدBLOOMFIELD بأنها: " مجموعة من الناس تتعامل وتتصل عن طريق الكلام"[4].

(1) يُعرّفُ الكلامُ : بأنه ذلك النشاط الإنساني النطقي نتيجة لإرادة المتكلّم. ينظر: هلال عبد الغفار حامد، اللهجات العربية: نشأة وتطورا، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ص 21.

(2) ينظر: دي سوسير فردينان، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، مر: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، العراق، 1985م، ص 35 .

(3) ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تح: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، مصر، طبعة منقحة، (د.ت)، 1128/03.

(4) هدسون، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عياد، مر: نصر حامد أبو زيد، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط02، 1990م، ص46.

لذا فالرسالة اللغوية عند ابن جني تشير إلى عنصري: المحتوى الوظيفي، والسياق التواصلي، فضلا عن العناصر الرئيسية الثلاثة: المرسل ـ الرسالة ـ المستقبل، ويمكن تلمّس هذه العناصر من قوله: " أو لا تعلم أنّ الإنسان إذا عناه أمرٌ فأراد أن يخاطب به صاحبه، وينعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه، فيقول له: يا فلان، أين أنت، أرني وجهك، أَقبلْ عليّ أحدّثك، أما أنت حاضرٌ يا هناه. فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك. فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه"[1].

وهذا ما يوضحه المخطط التالي:

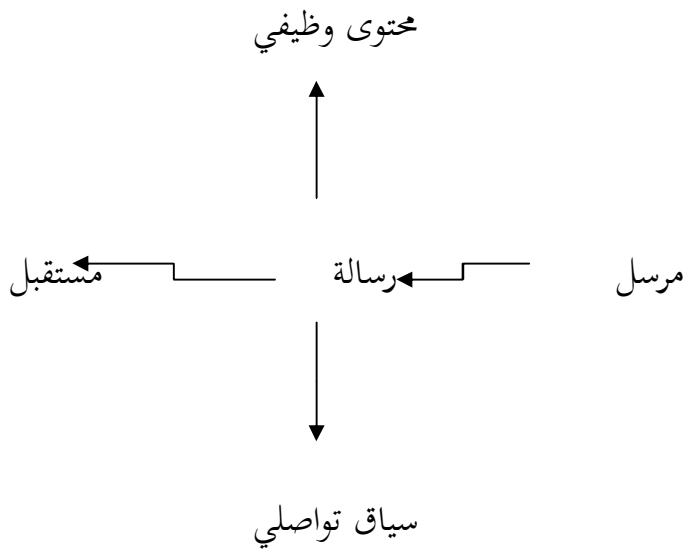

اللغة ملكة لسانية:

لا يمكن أن نتحدّث عن اللغة وتعلّمها دون المرور بالملكة اللغوية، فهذه القضية التربوية، وإن كانت من صميم النظرية التوليدية عند تشومسكي، التي استطاعت أن تفرّق بين الكفاية اللغوية والأداء اللغوي، إلّا أنّ الفكر اللغوي والتربوي في تراثنا العربي قد أشار إلى الملكة اللغوية ودعا إلى ضرورة معرفة قوانينها.

(1) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص(م.س)، 246/01_247.

وقد استخدم ابنُ خلدون مصطلح الملكة، وبيّن أنها صفة راسخة وتمكّن الإنسان من القيام بالأعمال العائدة إليها، يقول: " إنّ الملكات صفات للنفس وألوان، فلا تزدحم دفعة، ومن كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات، وأحسن استعداد لحصولها."[1]، كما ينظر ابن خلدون للسان على أنه آلة الملكة اللغوية وموضعٌ لها، فـ " اللغة ملكةٌ في اللسان"[2].

كما استطاع ابنُ خلدون أن يسبق النظريات اللسانيات الحديثة عندما فرّق بين الملكة اللغوية وصناعة العربية، وذلك من خلال الفصل الذي أسماه " فصلٌ في أنّ ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية، ومستغنية عنها في التعليم."[3]، فصناعة العربية تعتمد على قوانين الملكة اللسانية، وهذا ما تؤكده اللسانيات الحديثة في مجال التربية، إذ ترى أنّ اللغة لا تقتصر على معلومات يتمّ تلقينها للمتعلّم، إنما هي " عبارة مجموعة من المهارات التي يكتسبها الإنسانُ في حياته...فكذلك الأمر بالنسبة إلى اللغة، إذ لا بدّ من التدريب على إتقان مهاراتها في المحادثة والاستماع والقراءة والكتابة حتى يصبح استعمالها عادة ميسّرة وسهلة "[4].

والنظرية التوليدية ميّزت بين الملكة اللغوية والقواعد، كما أنها استطاعت أن تفرّق بين الكفاية اللغوية والأداء اللغوي؛ إذ ترى التوليدية أنّ الطفل مزوّدٌ بقدرة تمكّنه من إنتاج الجمل، وهي الكفاية اللغوية أو القدرة البيولوجية التي تمثّل ملكة اللغة الإنسانية، وهي المكوّن الفطري للعقل...الذي يتولّد عنه معرفة اللغة، إذا قدّمت له التجربة اللغوية[5].

فالطفلُ يملك قدرات فطرية تساعده على تقبّل اللغة، وعلى تكوين البنى اللغوية. وبالتالي هو مهيّأ لأن يكتسب لغته الأمّ. وبهذا يظهر لنا أنه يستحيل النفاذ إلى الكفاية بصورة مباشرة، ولا يمكن

(1) ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون(م.س)، 863/02.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 152/01.

(3) المصدر نفسه، 152/01.

(4) السيد محمود أحمد، الموجز في طرائق تدريس اللغة العربية وآدابها، دار العودة، بيروت، لبنان، ط01، 1980م، ص 21.

(5) ينظر: تشومسكي نوام، المعرفة اللغوية وطبيعتها وأصولها واستخدامها، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط01، 1413هـ_1993م، ص 44.

استنتاجها من أفعال الأداء اللغوي؛ أي أنّ الكفاية تظهر بصورة واحدة في أفعال الكلام أو في الأداء اللغوي[1].

من هنا بدأت تظهر معالم التلاقي بين ما قدّمه ابنُ خلدون وتشومسكي حول الملكة اللسانية والأداء اللغوي واكتساب اللغة.

ثانياً: معالم التلاقي بين البحث الصوتي العربي وعلم الأصوات الحديث:

تُعتبر دراسةُ الأصوات اللّغوية الصفحة الأولى لمن أراد التطلّع لمعرفة علوم اللغة العربية، وينبغي على كلّ دارس للغة العربية أن يمرّ بالمستوى الصوتي إذا أراد أن يتعرّف على العلوم العربية الأخرى: كالصرف، والنحو، والدلالة، والمعجم. ولا أدلّ على ذلك ممّا قام به السكاكي (ت 626هـ) في كتابه (مفتاح العلوم)[2]، حيث استهلّ كتابه بالدّرس الصوتي، كأنه قد أدرك الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الدرس الصوتي من بين علوم العربية الأخرى.

وللأهمية التي يكتسيها الجانبُ الصوتيُ في الدّرس اللّغوي قديما وحديثاً، فإنّنا نلاحظ أنّ الدرس الصوتي من الوجهة اللّسانية الحديثة يُقسم إلى: الدرس الصوتي أو الفونتيك، ويدرسُ الأصوات من الجهة (النطقية والسمعية والفيزيائية والتجريبية)، والدرس الصوتي المعادل للفونولوجيا؛ إذ يهتمّ بـ(التشكيل الصوتي في المقاطع والأبنية، ويعرض لما يأتلف من الأصوات وما يختلف)[3].

ويبحثُ كلٌّ من الفونيتيك(phonetics) والفونولوجيا(phonology) في أصوات اللغة، فهُمَا فرعان متخصّصان في دراسة الجانب الصوتي، لكن مع توسّع الدّراسات الصوتية الحديثة، أصبح كلّ فرعٍ يختصّ بجانب معيّن من الجوانب الصوتية.

(1) ينظر: ريتشل مارك، اكتساب اللغة، تر:كمال بكداش، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط01، 1404هـ_1984م، ص 32.

(2) ينظر: السكاكي أبو يعقوب بن أبي بكر محمد بن علي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 1407هـ_ 1987م، ص 10 – 19.

(3) ينظر: قدور أحمد محمد، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي(مر.س)، ص 63.

غير أنّ المتأمّل في علم الأصوات، يلاحظ التداخل المستمرّ بين الجوانب الصوتية المختلفة، والذي يجعل من الصعب الفصل بين هذين الفرعين، وتحديد الفواصل بينهما تحديدا دقيقاً[1]. والضرورة العلمية تفرض علينا فصل الفرعين عن بعضهما لتسهيل الدراسة العلمية لعلم الأصوات؛ إذ يخصّ مصطلح الفونيتيك الدراسة الصوتية المحضة، التي تعنى بالجوانب النطقية والفيزيائية للصوت، بينما الفونولوجيا فهي الدراسة التي تعمد إلى وضع القواعد والقوانين العامة للأصوات، والكشف عن وظائف هذه الأصوات في لغة معنية[2].

أ) ـ جهود اللغويين العرب في الدراسات الصوتية:

ظهر الدرسُ الصوتيُ عند العرب في القرن الثاني للهجرة؛ إذ هناك أصلان توافرا لانبثاق هذا العلم، وهما: اللغة ومعارفها، والقراءات القرآنية ووجوهها الصوتية، غير أنّ دراسة العلماء العرب للأصوات لم يكن دراسة علمية: كعلم النحو، وعلم البلاغة، وعلم التجويد، وإنما تناولوا أبحاثه الأساسية في ثنايا مصنفاتهم.

لقد حفلت كتُبُ علماء العربية من نحاة وقرّاء وأصحاب المعاجم والفلاسفة وكتب البلاغيين إضافة إلى كتب علم التجويد بالموضوعات الصوتية النظرية والتطبيقية. حيث تناولوا الأصوات ومميزاتها من جهْر وهمْس وشدّة ورخاوة، فتعرّضوا إلى ماهية الصّوت وكيفية حدوثه، والعوامل المتحكّمة في طوله وقصره (الهواء)، والأعضاء المتدخلة فيه. فجاءت كتُبُهم ملمّة بحيثيات الدّرس الصوتي العربي من الناحية النطقية أو الفيزيائية وحتى السمعية.

لذلك يمكن القول : إنّ علم الأصوات كان علماً واضح الملامح والصفات، وقد برز خصوصاً في علم التجويد، إذ إنّ علم التجويد متعلّقٌ بالصوت، فقد استعملت فيه المصطلحات

(1) ينظر: أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط05، 1975م، ص 04.

(2) ينظر: بشر كمال، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2000م، ص 58،59.

التي وجدت في المباحث الصوتية التي عُرفت عند علماء اللغة والنحو، ولولا " أنّ علم التجويد اقتصرت مباحثه على قراءة القرآن لكان هو في العربية علم الأصوات "[1].

نشأتْ الدّراساتُ الصوتيةُ في التراث العربي متّسقة والعلوم الهادفة لخدمة الدّين الإسلامي عامة والقرآن الكريم خاصة، حيث قدّموا الكثير للبحث الصوتي؛ إذ أدرك النحاةُ أهمية الملاحظ الصوتية، كما أغنى أهلُ العروض الأبحاث الصوتية بدراسة الأوزان وائتلافها، وأضاف القُرّاءُ والمجوّدون الكثير للدّرس الصوتي في حديثهم عن أحكام الإخفاء والإظهار.

ويلاحظ أنّ " علم الأصوات كان في بدايته جزءا من أجزاء النحو، ثمّ استعاره أهلُ الأداء والمقرئون، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم "[2].

كان الأساس الفعلي للدرس الصوتي عند العرب قد بدأ على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، وكان قد سُبق بإشارة صوتية من أبي الأسود الدؤلي(ت 69هـ)، تمثّلت في وضع رموز صوتية للحركات في القرآن الكريم أو ما يُسمّى بـ(الصوائت القصيرة). وذلك اعتماداً على شفاه المتكلّم[3]، ومعلومٌ أنّ " تصنيف الحركات في الدرس الصوتي الحديث يعتمد- فيما يعتمد- على هذا الأساس الفيزيولوجي الذي أدركه أبو الأسود "[4].

ويأتي كتاب (العين) للفراهيدي في مقدمة الآثار المدونة التي فتحت باب طرائق الدرس الصوتي. وقد سمى الخليلُ الصوتَ حرفاً؛ لأنّ " كلمة حرف تعني في مصطلح الخليل ما نعنيه

(1) الصايغ عبد العزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، سورية، ط01، 1427هـ 2007م، ص 15.

(2) برجستراسر جوتهلف(ت1919م)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط02، 1414هـ_1994م، ص 11.

(3) القصة المشهورة (طلب أبو الأسود الدؤلي من أحد طلابه أن يُحضر دواة من لون يغاير لون خط المصحف، وقال له: " إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممتُ فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرتُ فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن اتبعتُ شيئا من ذلك غنة، فاجعل النقطة نقطتين ". ينظر: اللغوي أبو الطيب عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، مصر، (د.ت.ط)، ص 10 ، 11.

(4) الخولي محمد علي، دراسات لغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990م، ص 28.

باستعمالنا كلمة صوت في الوقت الحاضر"[1]، يقول الخليل: " فإذا سُئلت عن كلمةٍ وأَردتَ أن تعرف موضعها، فانظرْ إلى حروف الكلمة، فَمَهْما وجدت منها واحدا في الكتاب المقدّم فهو في ذلك الكتاب"[2].

يُعدّ عملُ الخليل أوّل تصنيف للأصوات حسب مواضع النطق، فوصل إلى تقسيم الأصوات الصحيحة، وإلى الأصوات اللينة (الهوائية)، وبالتالي يمكن القول أنه قد ميّز الأصوات الصامتة les consonnes من الأصوات الصائتة/المصوتّة les voyelles كما قام بالتمييز بين الحركات في اللغة العربية: فجعل الفتحة عبارة عن ألف صغيرة مضطجعة فوق الحرف، والكسرة ياء صغيرة تحت الحرف، وجعل الضمة واواً صغيرة فوقه[3].

وجاء سيبويه(ت 180هـ) ليتابع طريق أستاذه الخليل، لكن امتاز أسلوبه بالدقة؛ حيث صنّف الأصوات حسب المخارج أولاً، ثمّ إلى مجهور ومهموس بناء على ما يسمى في الدراسات الحديثة بـ (الأوتار الصوتية)[4].

وأخذ علمُ الأصوات يسير إلى استقلاله عن غيره من علوم اللغة العربية، وكان ذلك على يد ابن جنّي(ت 392هـ) صاحب " أدقّ المساهمات وأوفرها نصيبا من العلمية بعد الخليل "[5]، إذ فرّق بين الصوت والحرف، ويرى أنّ لكلّ منهما معنى يختلف عن معنى الآخر، جاء في قوله: " اعلم أنّ الصوت عرضٌ يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه

(1) الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مقدمة المحقق، (د.ت.ط)، 11/01.

(2) المصدر نفسه، 47/01.

(3) ينظر: نور الدين عصام، علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط01، 1992م، ص 162_163.

(4) ينظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي_ دار الرفاعي، مصر، ط02، 1402هـ_1982م، 168/04.

(5) نور الدين عصام، علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا، ص 07.

عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً. وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها... "[1].

ويقوم ابن جني بتعريف أعضاء جهاز النطق، ويحصرها بين الحلق والشفتين ويحدّد عليها مواضع الحروف، وهو يعرف أنّ الحروف تبدأ مخارجها من أقصى الحلق وتنتهي بالشفتين. كما رتّب الحروف حسب مخارجها، فقال: " ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك ثمّ تبلغ به أيّ المقاطع شئتَ فتجدُ له جرساً ما، فإن انتقلت عنه راجعاً منه أو متجاوزا لهن ثمّ قطعت أحسستَ عند ذلك صدى غير الصدى الأول؟ وذلك نحو (الكاف)، فإنك إذا قطعت بها سمعتَ هنا صدىً ما، فإن رجعت إلى (القاف) سمعتَ غيره، وإن جزتَ إلى (الجيم) سمعت غير ذينك الأولين "[2].

وبدأ علمُ الأصوات العربي يشهد تطورا ونضجا علمياً على يدي الفلاسفة والأطباء، وهذا ما قدمه ابن سينا الطبيب(ت 428هـ)، حيث استطاع أن يشرح الأسباب الفيزيائية المحدثة للصوت فقال: " أظن أن الصوت سببه القريب تموّج الهواء ودفعه بسرعة وبقوة من أيّ سبب كان"[3]، وقدّم تشريحاً للحنجرة واللّسان؛ " أمّا الحنجرة فإنها مركبة من غضاريف ثلاثة ..."[4].

ولإخوان الصفا في القرن الرابع الهجري مساهمة كبيرة في الرقي بالدرس الصوتي، حيث عقدوا فصلاً في امتزاج الأصوات وتنافرها، وفصلاً في كيفية إدراك القوة السامعة للأصوات.

وشرحوا كيفية حدوث الصوت اللغوي منذ صدوره من المتكلّم إلى أن يصل إلى السامع يقولون: " وكلّ هذه الأصوات إنما هي قرعٌ يحدث في الهواء من تصادم الأجسام، وذلك أنّ الهواء لشدة لطافته وخفة جوهره وسرعة حركة أجزائه يتخلل الأجسام كلها، فإذا صدم جسم جسما آخر،

(1) ابن جني أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، القاهرة، مصر (د.ت.ط)، 06/01.
(2) المصدر نفسه، 06/01.
(3) ابن سينا الحسين بن عبد الله(ت428هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسّان الطيّان ويحي مير علم، مر: شاكر الفحّام وأحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، (د.ط.ت)، ص 56.
(4) المصدر نفسه، ص 64.

انسلّ ذلك الهواء من بينهما وتدافع وتموّج إلى جميع الجهات...فيتموج ذلك الهواء بحركته يدخل في أذنيه إلى صماطيه (خرق الأذن) في مؤخر الدماغ ..."[1]، فالهواء أساس لحدوث الأصوات وتشكلها.

ب) ـ نقاط الالتقاء بين الدرس الصوتي العربي وعلم الأصوات الحديث:

يظهر ممّا تقدّم أنّ الدّرس الصوتي العربي اتّسم بالطابع الوصفي، الذي كان عماده الملاحظة الذاتية لأعضاء النطق، ويعتبر ذلك حدثاً عظيماً في ذلك الزمن، وربما يُعزى ذلك إلى عدم توفّر العناصر الملموسة التي يستندون إليها في دراساتهم الصوتية.

ويُصرّح برجشتراسر أنه "لم يسبق الأوروبيين في هذه الدراسة (يعني الأصوات) إلّا قومان: العربُ والهنودُ"[2]؛ أي أنّ العرب كانوا السبّاقين في فتح باب البحث في هذا المجال، بحيث نجد أنّ الدراسات الصوتية العربية لها "خصائص تجعلها في هذه المكانة المرموقة، فلقد أحاطت هذه الدراساتُ بأصوات اللّغة العربية الفصحى ولهجاتها المختلفة وصفاً عضوياً دقيقاً، على المستوى النطقي والسمعي، فتحدّثوا عن مخارج الأصوات عند نطقها، ويتجلى ذلك فيما صنعه الخليلُ في كتابه العين وسيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم من العلماء، كما كان لجهود كلّ من ابن سينا والفارابي أثرٌ واضحٌ في دراسة الأصوات العربية دراسة تجريبية فيزيقية"[3].

وبهذا تكون النتائج المتوصّل إليها من جانب علمائنا في التراث اللغوي العربي هي نتائج مبهرة أقرّها كثيرٌ من علماء علم الأصوات في عصرنا الحديث، وذلك بدليل ما أثبتته المختبرات الصوتية والأجهزة الدقيقة التي تحدّد مخارج الأصوات، فضلا عن تسجيل تموّجات الهواء وحركات النطق، وتقدير كمّ الصوت ودرجته.

كما أنّ بحوثهم في الصوت قد امتازت بالدقّة العلمية إذا ما قورنت بما قدمته الأمم الأخرى؛ لأنّ الأذن – وإن كانت قادرة على أن تحدّد مخرج الصوت ومعرفة صفاته- فإنها تعجز عن تحديد

(1) إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، 408/02.

(2) البهنساوي حسام، التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث(مر.س)، ص 06.

(3) المرجع نفسه، ص 06.

الكثير من الفروق الصوتية التي لاحظها الدرس اللغوي والصوتي الحديث من خلال استعانته بالوسائل التكنولوجية وبعض العلوم؛ كعلم التشريح وعلم وظائف الأعضاء .

وبهذا وقفَ علماؤنا على حقائق صوتية لم تكن معروفة من قبل خاصة مع ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب الذي حدد فيها ماهية الصوت فيما سماه بعلم الأصوات والنغم، فاكتشف ابن جني أن للصوت جوانب، وأنه لكل جانب خصوصية تقتضي منا النظر إليه بأسلوب يختلف عمّا يتّبع مع الجانب الآخر[1].

وابنُ جني أفضل من وعى علم الأصوات، وله فيه من الاجتهاد والإبداع ما جعله يتفوق على الخليل وسيبويه وغيره من القرّاء وأهل التجويد ، وصنيعه العبقري هذا دفع بعلماء الغرب على أن يطّلعُوا على أعماله التي ترقى إلى الدراسات العلمية التجريبية. قال آدم ميتزA.mitz: " ظهرت في القرن الرابع دراسةٌ جديةٌ للاشتقاق اللغوي، وبقيت عصراً طويلاً، وكان أستاذ هذه الدراسة ابنُ جنّي الموصلي(ت392هـ_1200م)، وكانت أمه جارية رومية، وهو الذي يُنسبُ إليه ابتداعُ بحث جديد في علم اللغة، وهو المسمى بالاشتقاق الأكبر. هذا البحث الذي لا يزال يؤتي ثماره إلى اليوم، والذي يختصّ بمادّة الكلمة دون هيئتها، ولم يكن لعلماء اللغة من العرب إنتاجٌ أعظم من هذا "[2].

كان ابن جني يرى أنّ كلمات اللغة الإنسانية الأولى ابتكرت بتقليد أصوات الطبيعة ومحاكاتها. يقول: " وذهب بعضُهم إلى أنّ أصْلَ اللّغات كلّها إنما هو الأصوات المسموعات؛ كدويّ الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم وُلدت اللغاتُ عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجهٌ صالحٌ ومذهبٌ متقبّل"[3].

بصماتُ العلماء العرب الصوتية واضحة بيّنةٌ من خلال تأثيرها في كبار علماء الغرب. يقول ستيفن أولمان : STEPHEN ULLMANN " وفي أماكن أخرى كثيرة تُستعملُ الأصوات الموحية

(1) ينظر: بشر كمال ، علم الأصوات(مر.س)، ص 24.

(2) ميتز آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تر: محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،ط05، (د.ت)، 437/01.

(3) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، 46/01 ، 47.

بمعانيها أو المحاكية للأحداث المعبّر عنها استغلالاً يُقصد به إلى إحداث التأثير الدرامي كما في البيت التالي من رواية (أندروماك) ANDROMAQUE لراسينRACINE، حيث يسمع أورست (ORETES) فحيح الأفاعي، وقد أصابته لوثةٌ من الجنون، فيصيح Pour qui sont ces serpents qui sifflent sur vos têtes (لأجل من هذه الأفاعي التي تفح فوق رؤوسكم؟)."[1]، بعبارة يتكرّر فيها صوت ألـ(S) الذي يشبه فحيح الأفاعي.

ولهذه النظرية - التي أصبحت معتمدة عند علماء الغرب، وحتى بين المبدعين- أصولٌ في الدرس الصوتي العربي . وهذا ما يذكره ابنُ جني في كتابه الخصائص بقوله: " إنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف، وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبّر عنها بها ، وترتيبها، وتقديم ما يضاهي أوّل الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه سوقاً للحرف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب.

وذلك قولهم: (بحث): فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكفّ على الأرض، و(الحاء) لصحلها[2]، تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب، ونحوهما إذا غارت في الأرض... والثاء للنفث والبثّ في التراب "[3].

ج) - طبيعة الصوت: (الجانب الفيزيائيACUSTICS والجانب السمعي AUDITORY):

لعلوم الطبيعة وعلوم التشريح أهمية علمية لدراسة الصوت عامة؛ إذ الصوت عبارة عن مجموعة من الحركات والاضطرابات المعقدة، تحدث موجة صوتية في الوسط الناقل له، الذي هو إما غاز

(1) أولمان ستيفن، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، (د.ت.ط)، ص 77 ،78.
(2) الصحل: البحة في الصوت. ينظر: ابن منظور جمال الدين، لسان العرب،(م.س)، 378/11.مادة (صحل).
(3) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص(م.س)، 162/02_163.

كالهواء، وإما سائل كالماء، وإما الأشياء الصلبة كأنبوب مثلا، ويعتبر الهواء عادة هو الوسط الناقل لتلك الأصوات[1].

على الرغم من أنّ ابن سينا قد عاش في حقبة تفتقد إلى الأجهزة المتطورة التي توفرت للمحدثين، إلّا إنّه استطاع أن يشير إشارات غاية في الدقة العلمية تقارب ما اهتدى إليه العلماء المحدثون في علم الأصوات. وها هي الفيزياء الحديثة للصوت تنظر إلى الصوت إلى أنّه عبارة عن سلسلة من الاضطرابات الضغطية، والتضاغطات والتخلخلات التي تنتشر متتابعة إحداهما تلو الأخرى في الهواء[2].

وهذا التفسير العلمي للصوت عرفه ابنُ سينا، فقد فهم كيفية انتشار الصوت وتموجاته، وانتقاله من جهاز النطق إلى أذن السامع عبر أوساط مختلفة حدّدها علماء العربية في الماء والهواء، مثلما هي موجودة في كتب الصوتيات الحديثة. يقول في رسالته: " أظنّ أنّ الصوت سببه القريب تموّج الهواء دفعة بسرعة وبقوة من أيّ سبب كان "[3].

وإن كان ابنُ سينا لم يصرّحْ بأنّ الصوت عبارة عن موجات هوائية أو أمواج، كما هو في العلم الحديث، ولكن أشار بعبارة(تموّج الهواء) إلى وجود حركة قوية في الهواء، وهو تعبير دقيق يصف فيه حقيقة الصوت من منظور علمي.

ويؤكّدُ العلماءُ المحدثون أنّ " انتقال الذبذبة في الهواء لا يعني أنّ الهواء في عمومه يتحرك من مصدر الصوت في اتجاه الأذن، بل إنه قد يلاحظ العكس، فيكون السامعُ في مكان تهبّ منه الريح

(1) ينظر: بوردن.ج. جلوريا وهاريس.س. كاثرين، أساسيات علم الكلام، تر: محي الدين حميدي، دار الشرق العربي، لبنان-سوريا، 1990م، ص 55.

(2) ينظر: فريدريك.ج. بوش، ودافيد.أ.جيرد، أساسيات الفيزياء، تر: سعيد الجزيري، مر: أحمد فؤاد باشا، الدار الدولية لاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة العربية الأولى المترجمة عن الطبعة الانجليزية، 02/ 540.

(3) ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف(م.س)، ص 56.

في اتجاه المتكلم ومع ذلك تنتقل الذبذبات إلى السامع في اتجاه هو عكس اتجاه الريح، والواقع أنّ الذي يتحرك هو جزيئات الهواء لا الهواء في عمومه..."[1].

ويرى ابن سينا أنّ الصوت ليس أمراً قائماً بذاته، إنما ينشأ الصوت عن سبب أو علة ما وهذا السبب إما يكون (القرع) أو (القلع). فالصوت عنده يحدث عن قلع أو قرع ومقاومة الجسم المقروع، ويتساءلُ ابنُ سينا : هل الصوت هو نفس القرع أو القلع، أو هو حركة موجية تعرض للهواء من ذلك، أو هو شيء ثالث يتولّد من ذلك أو يقارنه[2].

وبعد فروض كثيرة يطرحها ابنُ سينا عن ماهية الصوت، نجده يرجح أنّ الصوت عارض يعرض من هذه الحركة الموجية، يتبعها ويكون معها، وليس الصوت هو القرع والقلع، وإنما هو سببا الصوت.

كما يعرض إلى مسألة مهمة، وهي: هل الصوت له وجود خارجي؟ أم لا وجود له إلّا في السمع؟ وقد انتهى ابن سينا إلى أنّ " للصوت وجودا ما من خارج لا من حيث هو مسموع بالفعل، بل من حيث هو مسموع بالقوة وأمر كهيئة ما من الهيئات للتموج غير نفس التموج "[3].

وواضح الاختلاف بين علماء الصوت في العصر الحديث من مسألة: هل الصوت له وجود خارجي؟ لكنهم يؤكدون ما تناوله ابن سينا منذ قرون، أنّ الصوت مرهون بالطابع السمعي، فليست الاهتزازات والموجات الهوائية الموجودة في الخارج صوتا إلّا عندما نسمعها. فالصوتُ خبرة سيكولوجية تحدث في المركز السمعي في المخ، وذلك عندما تؤثر الاهتزازات على طبلة الأذن، ثم يقوم الجهاز السمعي بنقل الاهتزازات إلى الأذن الداخلية، ومنها إلى عصب السمع وإلى المخ[4].

(1) أيوب عبد الرحمن، أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، القاهرة، مصر، ط02، 1968م، ص 96.

(2) ينظر: ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص 56، 57.

(3) ابن سينا، كتاب الشفاء (الفن السادس من الطبيعيات)، مطبعة التراث العربي والإسلامي، باريس، فرنسا، 1988م، ص86.

(4) ينظر: نجاتي محمد عثمان، الإدراك الحسي عند ابن سينا- بحث في علم النفس عند العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط03، (د.ت)، ص 110.

كان ابن سينا يشترط دائما الوسيط الناقل لهذه الاهتزازات حتى تتمّ العملية الصوتية، وليس الهواء هو الوسيط الوحيد عند المحدثين، إذ يوجد (الغازات والسوائل والأشياء الصلبة).

ثالثاً: معالم التلاقي بين البحث الصرفي العربي وعلم الصرف الحديث:

يعدّ علمُ الصرف في المرتبة الثانية، في سلسلة العلوم العربية، بعد علم الأصوات، وهو مقدّمة ضرورية لعلم النحو. فعلم الصرف يعتمد في مسائله وقضاياه على نتائج ومخرجات البحث الصوتي، كما أنه يخدم النحو، وله إسهامٌ كبيرٌ في تفسير مشكلاته.

فالصرف " مستوى من التحليل اللغوي بين المستويين: الفونولوجي والنحوي، وعلى هذا فهو يمثّلُ السقف بالنسبة للدراسات الصوتية، والأساس بالنسبة للدراسات النحوية"[1].

اختلف العلماء القدامى والمحدثون في تحديد مصطلحي التصريف والصرف لغةً واصطلاحاً، ومن هو واضعه، وما فائدته، وكيف نشأ وكيف انفصل عن النحو، وما هي موضوعاته، وما هي مسائله، وما هي أهم المؤلفات التي ألفت في هذا المجال؟

مصطلحا التصريف والصرف لغةً واصطلاحاً:

التصريف، ويقال له الصرف، وردا في اللغة، ويفيدان معنى التغيير والتحويل والقلب من وجه لآخر، أو من حال لحال، جاء في لسان العرب: " ردّ الشيء عن وجهه، صَرَفَه يَصرفُه صرفاً فانصرف... وَصرَّفَّ الشيءَ: أعمله على غير وجه، وتصاريف الأمور: تخاليفها، ومنه تصاريف الرياح والسحاب... وتصريف الرياح: جعلها جنوباً وشمالاً وصباً ودبوراً فجعلها ضروباً في أجناسها"[2].

وأوّلُ من حدّ الصرف والتصريف هو الخليل: (ت: 175هـ) في معجمه العين، إذ قال[3]:

(1) الشايب فوزي حسن، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، 1409هـ_1989م، ص 11.

(2) ابن منظور جمال الدين، لسان العرب(م.س)، 09 /189.(مادة صرف)

(3) ينظر: الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين(م.س)، 109/07 .

الصرفُ: فَضْلُ الدرهم في القيمة، وجودة الفضة، وبيع الذهب بالفضة، ومنه الصيرفي لتصريفه أحدهُما بالآخر.

والتصريف: اشتقاق بعضٍ من بعضٍ.

وصرف الكلمة: إجراؤها بالتنوين.

ويُصرّحُ سيبويه(ت180ه) بذكره لمصطلح (التصريف) في أثناء حديثه عن "هذا باب ما بنت العربُ من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف..."[1].

لقد ذكر سيبويه مصطلح التصريف: وهو "أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العربُ على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياسُ كلامهم، وهذا هو المعروف عند المتأخرين بـ(مسائل التمرين)...ويتضح من النص وما ذكره سيبويه أنه يطلق التصريف على التمرين والرياضة، وبذلك يكون سيبويه قد أهمل تعريف الصرف، وإن ذكر قواعده ومسائله في الكتاب"[2].

وظلّ هذا المفهومُ يؤكّد الجانب العملي(التطبيقي) من مجال دراسة الصرف إلى أن جاء ابنُ جنّي في تعرّيه التصريف بقوله على أنك تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرّف فيها بزيادة أو تحريف بضرب من ضروب التغيير[3].

ويعرّف التصريف في موضع آخر بقوله: " أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضرب) فتبنى منه مثل (جعفر) فتقول (ضرْبب) ومثل (قمطر) (ضرب)

(1) سيبويه أبو بشر، الكتاب(م.س)، 04/242-245 .

(2) الحديثي خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، العراق، ط01، 1385ه_1965م، ص24 .

(3) ينظر: ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف (شرح التصريف)، تح: إبراهيم مصطفى ومحمد أمين، مطبعة مصطفي البابي لحلبي، القاهرة، مصر، ط01 ، 1954م، 01/03_04.

ومثل (درهم): (ضرْبب)، ومثل (علم): (ضرب)، ومثل (ظرف) (ضرب)؛ أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة"[1].

وقد غلب على المؤلفات في القرون اللاحقة النقل عمّا قبلها، فلم يخرج مفهوم التصريف عن ما ذكره سيبويه والمبرّد وابن جنّي وغيرهم كثير.

والتصريف عند عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) هو " تفعيلٌ من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة المفردة، فتتوّلد منها ألفاظٌ مختلفة، ومعان متفاوتة "[2].

ويذهبُ ابنُ الحاجب(ت646هـ) إلى أنّ التصريف "علمٌ بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[3].

أمّا مفهوم الصرف في الدرس اللغوي الحديث فأكثر العلماء يعتمدون تعريف ابن الحاجب، ولا يفرّقون بين الصرف والتصريف، حيث يجعل الدكتور علي عبد الواحد التصريف جزءا من مباحث الصرف، إذ يقول: " أمّا الصرفُ فموضوعه ضبط القواعد المتصلة بأوزان الكلمات العربية واشتقاقها وتصريفها وتغيّر أبنيتها بتغيّر المعنى، وما يتّصل بذلك ..."[4].

أمّا تمام حسان فيفرّق بين المصطلحين؛ فالصرف عنده مقولة تقسيمية وفقاً لتقسيم اللغة إلى مستويات، وهي تقابل النحو والصوت، وغيرها من مستويات النظام اللغوي، والتصريف مقولة تفريعية تتفرع عن منظومة الصرف.

يتكون النظام الصرفي عند تمام حسان من ثلاث دعائم[5]:

(1) ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف (شرح التصريف)، 01/03_04.

(2) الجرجاني عبد القاهر، المفتاح في الصرف، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط01، 1407هـ_ 1987م، ص 26.

(3) الإستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن(ت688هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الدين الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان(د.ط.ت)، 01/01.

(4) وافي علي عبد الواحد، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة، القاهرة، مصر، ط09، 2004م، ص 68.

(5) ينظر: حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها(مر.س)، ص 35-36.

1-مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى التقسيم :(كالاسمية والفعلية والحرفية)، ويرجع البعض الآخر إلى التصريف (كالإفراد وفروعه، والتكلم وفروعه، وكالتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير، ويرجع بعضها إلى مقولات الصياغة الصرفية(كالطلب والصيرورة والمطاوعة...).

2- المباني: بعضها صيغ، وبعضها زوائد، وبعضها مباني أدوات.

3- العلاقات العضوية الإيجابية؛ وهي وجوه الارتباط بين المباني، وطائفة أخرى من القيم الخلافية. وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني.

غير أنّ جلّ الباحثين والدارسين العرب يجعلون الصرف هو" العلم الذي يبحث في تركيب بنية الكلمة من حيث التجريد والزيادة والتغيير، فهو يهتم بالتغيير الداخلي الذي يطرأ على الكلمة "[1].

أهم نقاط التلاقي:

أـ في المفهوم :

توجد نقاط الالتقاء بين الدرس الصرفي العربي والصرف في اللسانيات الحديثة؛ من ذلك الالتقاء في مفهوم الصرف، حيث نجد ابن الحاجب يعرف الصرف بأنه علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب[2]، وفي القواميس الأوروبية يعرف الصرف بأنه :"البحث في نشأة الكلمات والتغيرات التي تطرأ على مظهرها الخارجي في الجملة"[3].

ويقوم دي سوسير بتعريف المورفولوجيا، بأنها تهتمّ بدراسة الكلمات وتحليلها من حيث بنيتها، وأشكالها ، وأقسامها"[4].

(1) مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي، إنجليزي، عربي)، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط01، 1995م، ص 188.

(2) ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر النحوي، الشافية في علم التصريف، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة الملكية، مكة، السعودية، ط01، 1995م، 06/01.

(3) البكوش الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرمادي، المطبعة العربية، تونس، ط03، 1992م، ص 17.

(4) النجار لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير للطباعة، عمان، الأردن، ط01، 1414هـ_1994م، ص 27.

وعلى الرغم من تأخر الصرف عن النحو في علوم العربية إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن الصرف في تراكيب الجملة، وقد عرض ابن جني لذلك بقوله : " أنك لا تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره. فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة. وإذا كان كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد النحو، أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لحاله المتنقلة "[1].

وهذا التداخل بين النحو والصرف نجده في الدراسات اللغوية الغربية، حينما يمزجون بين التراكيب القواعدية(grammar) وعلم الصرف(morphology). فالمفهوم متقارب إلا أن هناك بعض الفوارق التي تفرضها طبيعة اللغة ومنهج الدراسة.

ب ـ التغيّر الطارئ على البنية:

موضوع الدراسة في الصرف العربي هو الصيغ والتغيرات الطارئة، كما أنه يبحث في أبنية الوحدة اللغوية وتلوّناتها، وبما يحدث للكلمة من تغيّر من حيث: (الزيادة والحذف، والصحة والإعلال، والإدغام، والإمالة، وبما يعرض لتواليها من التغيرات، مما يفيد معان مختلفة[2].

ويمكن التمثيل لذلك باللّواصق: وهي وحداتٌ صرفية مقيّدة للدلالة على الجمع والمثنى والتأنيث وغيرها، [3]ولا يمكن لهذه الوحدات أن تستخدم منفردة، وإنما لابدّ من اتصالها بوحدة صرفية حرة أو مقيدة أخرى. إذ تعتمد معظم لغات العالم على عملية الإلصاق (AGGLUTINATION) في بناء كلماتها، حيث يعدّ الإلصاق عبارة عن إضافات للجذور، والجذر يؤلف مركز الكلمة؛ واللواصق إمّا سوابق أو لواحق، وعندما تضاف إلى كلمة ما فإنها تؤدي وظيفة نحوية أو دلالية.

(1) ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف (شرح التصريف)(م.س)، 04/01.

(2) عبد الجليل عبد القادر، علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء، الأردن، ط01، 2002م، ص 387.

(3) ينظر: خرما نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1978م، ص 226.

وعملية الإلصاق في اللغة العربية تعتمد على التحويل من خلال السوابق واللواحق، وتمّ تقسيمها إلى:

1ـ لواحق تصريفية: تتعلق ببنية الكلمة ووزنها، فتعنى بتصرف البنية الصرفية صيغة ولفظا بالإضافة إلى ما تقدمه في خدمة الجملة أو العبارة بزيادة (الألف والنون، والواو والنون، والألف والتاء، والتاء المربوطة، وأل مثلا).

2 ـ لواحق اشتقاقية: ويمكن عن طريقها اشتقاق صيغ ذات دلالات جديدة، كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما، بإضافة (الهمزة، والألف ، والميم، والواو، والياء، والتضعيف)[1].

والأمر كذلك في الدرس اللساني الغربي، إذ إنّ موضوع المورفولوجيا المعاصرة هو معرفة" دور السوابق واللواحق، والتغيرات الداخلية التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة؛ (مثل: tell وretell وforetell،...، ومثل see وsaw وseen ، ومثل write وwrote وwritten "[2].

وبالتالي يجمع الدرس الصرفي العربي وعلم المورفولوجيا الغربية الاهتمام بدراسة التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة.

ج ـ الأصل والفرع في الصيغ الصرفية:

من المظاهر البارزة في الدرس اللغوي العربي مسألة الأصل والفرع، ولها أهميتها في فهم بعض الظواهر ووضع قواعد للجملة العربية؛ حيث يرى أهل اللغة أنّ (اسم الفاعل) أصل، وصيغ المبالغة فرعٌ.

وهذه الظاهرة في علم اللغة الحديث، وفي المنهج التحويلي عند تشومسكيchomsky وتُعدّ أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية سطحية، وقد عرضوا لها في مواطن عديدة، كبحثهم للألفاظ (ذات العلامة) وعدّوها فرعا، والألفاظ (بلا علامة) وعدّوها أصلا لكثرة استعمالها، وأقرب

(1) ينظر: بشر كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط09، 1986م، ص227.

(2) باي ماريو، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط08، 1419هـ_1998م، ص 53.

للبنية العميقة، ومثال ذلك الفعل(love)في الزمن الحاضر، فهو فعل (بلا علامة)، ومن هنا يمكن أن تلحقه علامة في الماضي ليصبح (loved).

يعلّق عبده الراجحي على هذه الظاهرة بقوله: " والعربُ كانوا سباقين في عرضهم لهذه هذه، أي في حديثهم عن القلب المكاني، ومعرفة أسبابه، وبحثهم عن الأصل الذي صدر منه القلبُ[1].

د ـ ربط المستوى الصوتي بالمستوى الصرفي :

من أبرز ما توصلت إليه الدراسات اللسانية الحديثة هي ربط الدراسات الصرفية بالدراسات الصوتية الحديثة.

ولا يمكن إغفال الجهود العلمية في تراثنا اللغوي العربي؛ فقد بحثوا مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، كما يبحثها علم اللغة البنيوي الوصفي الحديث، وهذا يعني أنّ القضايا اللغوية التي بحثها اللغويون المحدثون قد تعرّض لها العلماءُ العربُ بوجه أو بآخر، غير أنّ علماء اللغة العربية القدماء لم يدركوا تمام الإدراك مدى الارتباط الوثيق بين فروع الدراسات اللغوية.ومن ثمّ نراهم ينظرون إلى هذه الفروع كما لو كانت منفصلة بعضها عن بعض .

وعلى الرغم من أنّ سيبويه قد جمع في كتابه بين الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية في كتاب واحد ، إلاّ أن هذا لا يعني أنّ "سيبويه أو غيره من علماء العربية قد أدركوا بوضوح طبيعة العلاقة بين فروع علم اللغة ، أو على الأقل – لم يستفيدوا الفائدة المرجوة في استغلال نتائج البحث في هذه العلوم لخدمة بعضها البعض، يدل على ذلك أن سيبويه رغم عرضه للمسائل الأساسية في علم الأصوات، إلا أنه لم يلمس من قريب أو بعيد بعض الظواهر الصوتية الأخرى التي تتصل بالكلمة أو الجملة مثل نظام النبر Stressونظام التنغيم Intonation"[2].

(1) ينظر: الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1979م، ص 142_143.

(2) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي ـ دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1996م، ص 193 – 194 .

وتوصلت الدراساتُ اللسانية الحديثة إلى أنّ كثيراً من موضوعات علم الصرف لا تستقيم دراستها دراسة دقيقة إلاّ بالاعتماد على القوانين الصوتية ، نحو:(الإعلال والإبدال والإدغام)، فالدراسات اللغوية الحديثة تنصّ على فشل أيّة دراسة صرفية أو نحوية لا تأخذ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة[1].

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطورا ملحوظا في ربط الصوت بالصرف؛ لأنّ علم الصرف هو أكثر فروع الدراسات اللغوية حاجة للتحليل الصوتي، فقد كانت دراسة الأصوات عند بعض العلماء العرب تأتي ضمن الدراسة النحوية والصرفية والمعجمية من أمثال (معجم العين) للخليل و(الجمهرة) لابن دريد، حتى أطلّ ابنُ جنّي بدراساته القيّمة في مجال الصوت وعلم اللغة خاصة .

ومن الأمثلة الدالّة على تداخل الظاهرة الصوتية في مجالي النحو والصرف، نجد أصوات المدّ في أحوالها الثلاثة (الألف والواو والياء) في مثل : (قال، يقول، باع، يبيع) : فهي حركات طويلة لها اعتبار صوتي ، ولكنه يُؤثر في الصرف حين نعتبرها مجرد حركات طويلة لا تمثل أصلاً من أصول الكلمة على خلاف ما يرى القدماء .

ويُؤثر الجانب الصوتي في النحو حين نعتبر (ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة) ضمائر حركية، فلا يصحّ أن يقال : إنها مبنية على السكون؛ فالحركة لا يمكن تصور خلوها في ذاتها منها[2].

وقد ظهرت مصطلحات حديثة تدل على علاقة الصوت بالصرف، منها :

1 – (علم الفونيمات الصرفي) Morpho - Phonemics أو (الفنولوجيا الصرفي) Morpho – Phonology: وهو منهج للبحث اللغوي في مجال الوسط بين الفنولوجيا أو علم

(1) ينظر: بشر كمال، دراسات في علم اللغة(مر.س)، ص 23_24.

(2) ينظر: شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية ـ رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط01، 1980م، ص 16 .

الفونيمات والصرف، وله جذور قديمة تعرفها مدرسة براغ تحت اسم Morpho – Phonology ، ووظيفة هذا الفرع الجديد النظر في التركيب الصوتي (الفونيمي أو الفنولوجي) للوحدات الصرفية . فهو يحلّل ويصف ما يعرض لهذه المورفيمات من صور صوتية بحسب السياق الذي تقع فيه[1].

2 – **علم الأصوات الصرفي :** وقد تنبه علماء العربية القدماء إلى العلاقة الوثيقة بين علم الصوت وعلم الصرف، ويقصد بعلم الأصوات الصرفي معالجة تبدّلات الصوائت والصوامت ضمن وظائف الأصوات في أحد اللغات، ولا تدخل هذه المعالجة في نطاق علم وظائف الأصوات؛ لأنّ وضع قواعد لمثل هذا التبدّل قضية تخص علم الصرف دون سواه، ولا تخضع بحال من الأحوال إلى عوامل صوتية لذلك فإنّ مصطلح (علم الأصوات الصرفي) الذي يرتبط في ذهن المرء بعلم وظائف الأصوات لا بدّ من تجنّبه كمصطلح إذا كان المرء بصدد بحث الآلية التي تستعمل بها بعض الفروق أو التبدّلات من جانب المتكلّم لأغراض صرفية[2].

3-**التغيرات الصرفية الصوتية :** ويطلق هذا المصطلح على التغيرات التي تطرأ على البنية الصرفية لاعتبارات صوتية ، ومنه التغيّرات التي تحصل في البنية المقطعية للكلمة العربية ؛ أي تفسير التغيرات الصرفية في أبنية الكلمة العربية بطريق صوتي هو البنية المقطعية.

4 – **المورفو (فو) نولوجي**Morpho (pho) nology :

وهو مصطلح يتعلق بقضايا مشتركة بين علمي الصرف والفنولوجيا ، ويرى أحمد مختار عمر أنه إذا تُرجم فإنه يكون (الفنولوجيا الصرفية)[3]. وقد أُطلق هذا المصطلح على فرع جديد من العلم، وظيفته النظر في التركيب الصوتي للوحدات الصرفية ، فهو يحلل ويصف ما يعرض لهذه المورفيمات من صور صوتية بحسب السياق الذي تقع فيه .

(1) ينظر : بشر كمال، علم الأصوات(مر.س)، ص 104.

(2) ينظر: قدور أحمد محمد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سورية، طبعة منقحة، 2008م ، ص 186.

(3) ينظر: عمر أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1418هـ_1997م، ص 70.

الملاحظ أنّ هذا المستوى من الدراسة حاول ربط الدرس الفونولوجي بالدرس النحوي. ويمكن التمثيل لذلك في اللغة العربية بتاء (الافتعال) التي تتغير تبعاً لسبقها بأصوات معينة. ومنه الفعل (ازدحم) على سبيل المثال، الذي تقابل الدال فيه التاء في استمع ، ويوضع التغيير على النحو التالي: ت د / ز – . وهذا يعني أنّ (التاء) صارت (دالاً) بعد الزاي .

ومن المسائل الصرفية الصوتية، مسائل الإعلال والإبدال والإدغام والحذف، وامتناع التقاء الساكنين[1]. ويرى كمال بشر أنه لشدة ارتباط مسائل الصرف العربي بالقوانين الصوتية، لابدّ من " وجوب دراستها في إطار مستقل من البحث يلحق بعلم الأصوات لا بالصرف ، أو ضمن نطاق ذلك الفرع الجديد من الدراسة اللغوية الذي يشار إليه (بالتحليل الصوتي – الصرفي) أو –كما يسمى أحياناً (التغير الصوتي – الصرفي)[2].

هـ ـ تقاطع الجذور والأوزان:

ومن القضايا التي انتبه إليها علماءُ الصرف العربي قضية(تقاطع الجذور والأوزان)، ويرى جان كانتينو أنّ ألفاظ اللّغة العربية تنشأ عن تقاطع الجذر، ويمثّل لذلك بجدول يبيّن فيه تقاطع الجذور بالأوزان لتتشكل الألفاظُ، فمثلا الجذر :(ك. ت. ب) يتقاطع مع الوزن فعل ليتشكّل لنا الفعلُ(كتب)، وبتقاطعه مع وزن فاعِل يتكوّن لدينا (كاتب)[3].

(1) ينظر: البكوش الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث(مر.س)، ص 35 ،36 .

(2) ينظر: بشر كمال، دراسات في علم اللغة(مر.س)، ص 24.

(3) ينظر: حمزة حسن، في الوضع والاشتقاق والدلالة، مجلة المعجمية، تونس، العدد: 18/ 19، 2003م، ص82.

وليتضح الأمر أكثر أورد هذا الرسم لتقاطع الجذور والأوزان:[1]

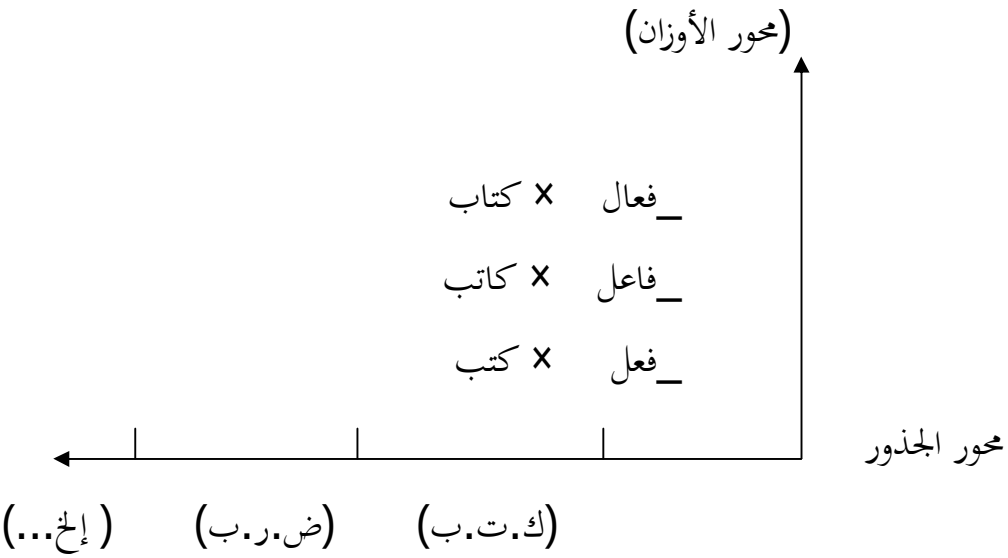

وحسب هذا الجدول، فإنّ كلّ كلمات العربية تتشكّل من خلال تقاطع الجذور الموجودة على المحور الأفقي مع الأوزان الموجودة على المحور العمودي.

يلتقي الصرفُ العربيُ بنظرية الجذر المتحرك في بحثه عن بنية المفردات، بحيث تتبنى هذه النظريةُ مبدأ التقلّبات الرياضية لحروف الجذور مع معنى يرتبط بها، ونجد ذلك عند ابن جنّي في تقليبات (ك.ل.م) لتدلّ على القوّة والشدّة، فيقول[2]:"وذلك أنها إذا تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة. والمستعمل منها أصول خمسة: وهي: (ك ل م)، (ك م ل) (ل ك م) (م ك ل)، وأهملت منه (ل م ك)، فلم تأت في ثبت"[3].

وقد تفطّن علماء العربية إلى أهمية التقليب ودوره في توليد كلمات اللغة العربية.

إذا تأمّلنا الدرس اللساني المعاصر وجدناه لا يخلو من كثير من القضايا التي تناولها الدرس الصرفي في تراثنا العربي، وقد جعل منها دي سوسير من المستويات التي ينبغي أن يرتكز عليها اللساني في تعامله مع الظاهرة اللغوية. كما استطاع أندري مارتينيه ANDRY MARTINI أن يحدّد

(1) شندول محمد، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، مركز النشر الجامعي، تونس، 2015م، ص26.
(2) ينظر: المرجع نفسه، ص27.
(3) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص(م.س)، 01/ 13.

وظيفة الكلمة داخل الجملة من خلال مدرسته الوظيفية، واعتمد على ما يعرف بـ(التقطيع المزدوج)، حيث ميّز بين وظيفة الوحدات اللفظية الدالة وبين وظيفية الأصوات اللغوية غير الدالة، وهذا العمل سُبق فيه من طرف ابن جنّي.

رابعاً: معالم التلاقي بين النحو العربي والنظريات اللسانية:

إنّ المتتبّع للنحو العربي في تراثنا اللغوي يكشف عن جوانب من التوافق بين منهج النحويين العرب القدامى والمنهج الوصفي الحديث في تتبّع الجمل والتراكيب وتحليلها، فقد أشار تمام حسان إلى أنّ النحويين العرب نهجوا منهج الوصفية التي يباهي بها المحدثون[1]، كما بيّن عبده الراجحي أنّ النحاة العرب قد درسوا لغتهم على أساس المنهج الوصفي، وذلك من خلال اعتمادهم على الملاحظة المباشرة لقراءة النصّ، وهو عملٌ وصفيٌ محض[2].

لهذا لا يمكن إغفال المجهود العلمي الجبّار الذي قدّمه سيبويه في ميدان التفكير النحوي وتحليل القضايا اللغوية والنحوية؛ فقد اعتمد على منهج عقلي اعتمده اللسانيات الحديثة في النظر إلى النظام اللغوي العام.

ويرى نهاد الموسى أنَّ النّحو العربي بدا كأنَّه يتشابه مع كثير من المدارس اللّسانية الحديثة لا المدرسة التوليدية وحسب، ويُوردُ رأْيَ الباحث الاسترالي المعاصر مايكل كارتر عن كتاب سيبويه قائلاً: " ويرى كارتر، في مُنتهى النَّظر، أنَّ كتاب سيبويه يُقدِّم نموذجًا من التَّحليل البنيوي لم يعْرِفْهُ الغربُ حتى في القرن العشرين، ويُقَدِّر أنْ لو وُلِدَ سيبويه في عصرنا هذا لتبوَّأ منزلةً وسطًا بين دي سوسير وبلومفيلد"[3].

من هنا يمكن التأكيد على أنّ هناك نقاط تلاق وأوجه اتّفاق في كثير من المفاهيم والتحليلات بين النحو العربي وبعض المدارس اللسانية المعاصرة :كالمدرسة البنيوية، والمدرسة التحويلية

(1) ينظر: حسان تمام، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول(النقد الأدبي)، المجلد الرابع، العدد: 03(إبريل، مايو)، 1984م، تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 131/01.

(2) ينظر: الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث (مر.س)، ص55.

(3) الموسى نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء النظر اللساني الحديث، دار البشير، عمان، الأردن، ط02، 1987م، ص 40.

التوليدية، والمدرسة الوظيفية، وعلم اللّغة الاجتماعي، وغيرها. وبهذا من المحتمل أن يكون للنحو العربي تأثيرٌ فيما جاء به تشومسكي من نظرية لدراسة اللغة، وما يقوّي هذا الاحتمال ما توصل إليه نهاد الموسى بقوله: " وليس تقرير الشبه بين ابن هشام وهمبولت ثم تشومسكي من هذه الجهة محتاجا إلى أن يُتكلّف له التأويل"[1].

أ) - جهود اللغويين العرب في الدراسات النحوية:

من أهمّ منجزات الدرس النحوي العربي التي تجلت واضحة في النظريات اللسانية الحديثة: المفهوم الحقيقي للنحو ووظيفته، والأصالة والفرعية، والحذف والزيادة، وإعادة الترتيب، ونظرية العامل النحوي.

- مفهوم النحو بين ضبط أواخر الكلمات وتأليف الكلام:

لقد انحصر مفهومُ النحو في كتب المتأخرين من النحاة في التركيز على الحركات التي تتعاقب أواخر الكلمات من رفع، ونصب، وجرّ، وجزم، وقد بدا واضحاً أنّ " أكثر ما كانوا يهتمون به هو التغيير الذي لاحظوه في أواخر الكلم في ثنايا الجملة، وكان هذا التغيير يلفت أذهانهم، فأقبلوا عليه تعليلا وتفسيراً في هدى الفكرة التي رأوها أساساً ينبني عليه الدرس النحوي، أعني فكرة العمل وفكرة العامل..."[2].

والنتيجة الحتمية لهذا المفهوم الضيق أن أصبح (الإعراب) هو الغاية التي يسعى إليها (علم النحو). وهذا المفهوم صرف النحويين عن كثير من القضايا النحوية المهمة؛ كالكشف عن القضايا السياقية، وتحديد المعاني النحوية، وتفسير الكثير من أساليب التركيب. حيث يرى إبراهيم مصطفى أنّ النحاة " حين قصروا النحو على أواخر الكلمات، وعلى تعرّف أحكامها، قد ضيقوا من حدوده

(1) الموسى نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء النظر اللساني الحديث، ص 54.

(2) المخزومي مهدي، النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط02، 1406هـ1986م، ص 65.

الواسعة، وسلكوا به طريقا منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة"[1].

هذا هو مفهوم النحو عند متأخري النحاة، فقد قصروا موضوعه على معرفة أواخر الكلمات من حيث ما يعرض لها من إعراب وبناء، أمّا مفهوم النحو عند المتقدمين من النحاة كسيبويه وابن جني وعبد القاهر الجرجاني فقد أعطوا للنحو مفهوما واسعا يليق به، حيث يساير علم النحو والتراكيب في الدرس اللغوي الحديث.

ويجد المتأمّل في كتاب سيبويه أنّ صاحبه قد قسمه إلى قسمين كبيرين؛ إذ خصص القسم الأول للنحو ومباحثه، والقسم الثاني للصرف ومباحثه، بل إنّ سيبويه نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل كان يُبيّن في كلّ باب ما يليق به؛ بحيث إنّه احتوى على علم المعاني والبيان، ووجوه تصرّفات الألفاظ والمعاني[2].

وعلى هذا يكون كتاب سيبويه قد تمثّل النحو بمفهومه الشامل، أو ما يمكن تسميته بـ (علم قواعد اللغة GRAMMAR)، وهذا ما جعل كتاب سيبويه يجد قبولا شديداً، وتأثيرا قوياً على النحاة بعده[3].

وأثَرُ الكتاب كان كبيراً من خلال استمرار المفهوم الشامل للنحو في مؤلفات النحويين والباحثين ؛ فقد تجاوزوا بالنحو حركات أواخر الكلمات، وبدأوا يبحثون في تراكيب الجملة؛ من تقديم وتأخير، وحذف وإضمار، وعلى هذا اعتبروا موضوعه: " اللفظ الموضوع باعتبار هيئته

(1) مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، مصر، ط02، 1413هـ_1992م، ص02، 03.

(2) ينظر: المخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه(مر.س)، ص 27، 29 .

(3) ينظر: بكار عبد الكريم، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، دار القلم، دمشق، سورية، ط01، ص 49.

التركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية، وأنّ الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في التأليف، والاقتدار على فهمه والإفهام به "[1].

وممن يمثّل هذا الاتجاه في مفهوم النحو أبو الفتح ابن جني، يقول في تعريفه للنحو: "النحو هو:انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب ،وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شذّ بعضُهم عنها رُدّ بها إليها"[2].

ويظلّ هذا المفهوم العلمي الواسع للنحو مستمراً حتى عصور متأخرة، إلى أن ظهر العالم النحوي الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي نقل النحو العربي نقلة نوعية، واعتمد منهجا مختلفا في فهم الموضوعات النحوية وتفسيرها. فقد استطاع الجرجاني، بما أوتي من علم وافر وذوق أدبي رفيع، أن يتصدى لدعوى الذين يزعمون أنّ النحو لا يتجاوز ضبط حركات أواخر الكلمات.

ولابن خلدون تعريفٌ جامع للنحو يربطه بشرط الإفادة، وقد علّل ذلك بقوله: " إذ به يُبينُ أصول المقاصد بالدلالة، فيُعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة."[3]، فأكد ابن خلدون أن النحو أصل الإفادة كونه علم يدرسُ التراكيب من حيث وظيفة الصيغ داخلها.

ويلتقي فهم ابن جني والجرجاني وابن خلدون للنحو مع الآراء التي قدّمتها النظريات اللسانية الحديثة، والتي ترى أنّ مهمّة النحو كامنة في البحث في نظام الجملة، وفي تأليف الجمل، ووظائف المفردات من خلال الجمل، وعلاقات الكلمات داخل الجمل. فهذه الخواص جميعها من أهمّ مباحث النحو في العصر الحديث .

من المعلوم أنّ النظرية اللسانية البنيوية بنيت على الوصف الخارجي، وهو ما يلتزم به الفكر النحوي العربي القديم، إذ النحاة القدماء ينظرون للنحو إلى أنه مستنبط من مجاري كلام العرب،

(1) مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات دار الهجرة، طهران، إيران، ط02، 1405هـ، ص 26،27.
(2) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، 35/01.
(3) ابن خلدون عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون(م.س)، 03 / 1128.

وأخذ اللغة من الأفواه مباشرة حرصا منهم على التبيّن الصحيح لنطق الكلمات، وتناولهم للظواهر اللغوية على أساس شكلي.

ـ علاقة النحو بالمعنى:

خلص عبد القاهر الجرجاني من مفهومه الضيق، فربط النحو بالنظم والتعليق، حيث يرى أنّ الكلمات إنما تنتظم داخل التركيب بحسب ما يتوخاه المتكلمُ من المعاني النحوية. يقول: " وإذا ثبت أنه في (النظم) و(التأليف)، وكنا قد علمنا أن ليس (النظم) شيئا غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، وأنّا إن بقينا الدهر نُجهدُ أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكاً يَنظمُها، وجامعاً يجمع شملها ويؤلّفها، ويجعل بعضها بسبب من بعض، غير توخّي معاني النحو وأحكامه فيها، طلبنا ما كلّ محال دونه "[1].

وبهذا يكون عبد القاهر الجرجاني قد رسم المنهج الواضح للاستفادة من علم النحو؛ فقد نقل هذا العلم من الاهتمام بأواخر الكلمات، والبحث عن العلة، إلى ما هو أوسع من إعطاء للتراكيب النحوية قيمتها في النص.

ب) ـ نقاط الالتقاء بين الدرس النحوي العربي وعلم النحو الحديث:

يُقيمُ الباحثون العرب مماثلات ومقاربات بين النحو العربي وعلم التراكيب الغربي syntax، ومنها الدراسات القائمة حول كتاب سيبويه الذي قام عليه الدرس اللغوي العربي واستقلت من خلاله علوم اللغة" فعلم النحو عنده يعني علم التراكيب الذي يختص بدراسة القواعد التي تحكم بناء الجملة وتركيبها، والضوابط التي تضبط كل جزء منها، وعلاقة الأجزاء بعضها ببعض، وطريقة ربط هذه الجمل وأنواعها، وهذا النوع من الدرس يعرف في علم اللغة الحديث باسم syntax، أي دراسة بنية التراكيب Structures أو الجمل."[2]، إذاً فالمباحث النحوية للعرب تماثل علم التراكيب اللغوي الغربي الحديث.

(1) الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز(م.س)، ص 391_392.

(2) علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص 156.

1)-النحو العربي والمنهج البنيوي الوصفي:

يشير تمام حسان إلى أنّ العرب قد عرفوا المنهج البنيوي الذي جاء به دي سوسير، وتفطنوا إلى أصوله في كتبهم، فقبل سنين خلت تناول علماء العربية ما عالجه هذا الأخير من أفكار ورؤى جديدة في محاضراته.

ويستشهد حسان لهذا بنظرته للمنهج البنيوي للغة، الذي يرى أن" اللغة بنية منظمة متكاملة، فيعنى بتصريف الكلمات وصلاتها الاشتقاقية وصورها الإسنادية والإلصاقية، من حيث الفصل والوصل، مع إبراز الطابع الوضعي لأنماط اللغة Distributionوما يترتب على ذلك من الاعتماد على فكرة المعاقبة Substitution في الموقع المعين، ثم الربط بين الصورة والوظيفة التي تؤديها الصورة في النظام. وبطل هذه الحلبة العالم السويسري De saussure في العصر الحديث. ولكن النحو العربي عرف هذا الاتجاه كذلك، وبخاصة في الدراسة الصرفية للصيغ وعلاقاتها، وتصريفاتها والمتصل والمنفصل من الضمائر ونسبة المعاني (الوظيفية) إلى الصيغ المجردة حتى قبل أن تصاغ الكلمات على نمطها..."[1].

فحسب تمّام أن النحويين العرب أدركوا كل هذه الأمور وعالجوها في دراساتهم النحوية واللغوية، وإلى المذهب نفسه يذهب عبده الراجحي، فيرى أن العرب في تحليلاتهم لمادتهم اللغوية يقتربون مما أقرّه روادُ المنهج الوصفي[2].

أمّا نهاد الموسى، فيرى أن العرب قد عرفوا مفهوم التوزيع، فوقفوا على" هذا المبدأ في حقيقته، وذلك في غير وجه، فمنه أنهم أخذوا به تمييز أقسام الكلمة. ومعروف أنّ الاسم عندهم يتعيّن بدخول (أل) التعريف عليه، أو بوقوعه بعد (أل)، كما يتعين بدخول (يا) ودخول حرف الجر...ومعروف أنّ الفعل عندهم يتعين بدخول(قد) ودخول (لم) إلخ. وليس هذا ما يحتاج إلى التكثير بالتمثيل والتوثيق"[3].

فكان مفهوم التوزيع ظاهر عند النحاة العرب في الكثير من تحليلاتهم النحوية.

---

(1) حسان تمام، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، المناهل، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، المغرب، العدد: 07، ذو القعدة 1396 _ نوفمبر 1976م، ص 113.

(2) ينظر: الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج(مر.س)، ص 53.

(3) علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص 150.

2)-النحو العربي والنظرية التوليدية التحويلية:

كثيرة هي البحوثُ والدراساتُ التي عقدها الباحثون لأجل الكشف عن مواطن اللقاء بين النظرية التوليدية التحويلية والفكر اللغوي العربي، حتى جاءت الشهادة التي لا تقبل الرفض أو التشكيك من صاحب النظرية نفسه في حوار أجراه معه مازن الوعر في مقال نشرته مجلة اللسانيات التي تصدر عن معهد العلوم اللسانية والصوتية في الجزائر[1].

يُقرُّ نوام تشومسكي في لقائه مع الوعر باطلاعه على ما أنجزه العربُ حين سأله هذا الأخير قائلا:" نعتقد نحن العرب أنّ الجهود التي بذلها اللغويون العربُ في علم اللّسان البشري في العصور المتقدمة إنما هي جهودٌ مهمّةٌ أسهمت إلى حدّ كبير في بناء علم اللسان الحديث. ما هي آراؤك حول هذه القضية ؟

فأجاب نوام تشومسكي :"قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية، ومازلت أذكر دراستي للأجرومية منذ عدة سنوات خلت، أظن أنها أكثر من ثلاثين سنة، وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال..."[2].

ممّا لا شكّ فيه أنّ تشومسكي باطلاعه على الأجرومية قد أمعن التفكير في نظام اللغة العربية، والتأمّل في النظام النحوي المستنبط من اللّسان العربي.ولعلّ حديث تشومسكي عندما صرح قائلا: " بأنّ بعضا من دراسته المبكّرة للنحو العربي قد قاده إلى بعض الأفكار حول البنية التنظيمية اللّغوية التي دخلت بعد ذلك في الصوتيات التوليدية ونظرية النحو التوليدية "[3].

(1) ينظر: المسدي عبد السلام، العربية والإعراب(مر.س)، ص 138.

(2) المرجع نفسه، ص138.

(3) المرجع نفسه، ص 140.

مظاهر التقارب بين النحو العربي واللسانيات التوليدية التحويلية:

1 ـ في الأفكار والمضامين:

قد يرجع هذا التقارب إلى اطّلاع تشومسكي على النحو العربي علي يد المستشرق روزنتال المهتم بالتراث العبري والعربي، إذ نجد أنّ بعض الأفكار التي تناولها اللغويون والنحويون العربُ في كتبهم منذ ثلاثة عشر قرنا تكادُ تكون الأفكار ذاتها التي اهتدى إليها التوليديون ، وهذا " أمرٌ لا جدال فيه ولا مراء، ويعرفه كلّ من له أدنى اطّلاع على أمهات كتب النحو العربي ... في حين لم يعرف الغربيون هذا الضرب من البحث اللغوي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، وبتأثّر واضح بالأعمال العربية القديمة، وإن أغفلوا أو أهملوا نسبتها إلى العرب ... وبالأخص النحو التوليدي التحويلي "[1].

وهذه الفكرة يؤكدها محمد حماسة، حيث يرى أنّ هذا التقارب قد يكون " راجعاً إلى الالتقاء في الظاهرة اللغوية المدروسة، فيكون هذا التقارب من توارد الخواطر في الفكر الإنساني، وخاصة في المجال الواحد"[2].ويرى عبده الراجحي شبها كبيراً بين الدرس النحوي العربي واللسانيات التوليدية خاصة في جانب القيام بالعمليات النحوية. يقول: " طريقة النحو التوليدي تتّبع عددا من " العمليات النحوية " تشبه شبهاً غير بعيد كثيراً مما جاء في النحو العربي "[3].

وعليه ، فإن منهج النحو العربي في توليد جمل وتراكيب مختلفة الدلالات لا يبتعد كثيرا عن النحو التوليدي عند نوام تشومسكي الذي أفاد من إمكانيات النحو في بناء نظريته.

2 ـ في المصطلح اللغوي واللساني:

توجد بعض المسميات والمصطلحات الدالّة التي تناولتها الدراسات اللسانية التوليدية الحديثة تتقارب في دلالاتها مع المسميات التي ذُكرت في التراث اللغوي العربي؛ من ذلك أنّ الأصول والقواعد

(1) جاسم علي جاسم وزيدان علي جاسم، نظرية التقدير عند النحاة العرب والمسلمين وأثرها في نحاة الغرب المعاصرين ـ تشومسكي مجدد النحو العربي، مجلة العلوم العربية والإسلامية ، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة القصيم، السعودية، 2010م ، ص01.

(2) عبد اللطيف محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط01، 1990م، ص12.

(3) الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث (مر.س)، ص 140.

التي أشار إليها تشومسكي لها جذورٌ في تراثنا النحوي العربي، فقد أدخل النحاةُ القدامى فكرة التحويل على قواعد اللغة العربية ـ وإن لم يدركوا هذه التسمية .

ومن هذه القواعد النحوية: التقديم والتأخير، والحذف، والزيادة، والتقدير، والتأويل، والحمل على المعنى، والأصل والفرع . فالمنهج التحويلي يرى أنّ قضية الأصل والفرع مثلاً هي قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحويلها إلى بنية سطحية . وهذه الظاهرة اللغوية كثيرة الدوران في الاستعمال عند النحاة العرب القدامى؛ حيث جعل سيبويه المفرد أصلاً والجمع فرعاً.

3 ـ البنية العميقة والبنية السطحية:

البنية السطحية: هي البنية الظاهرة المنطوقة، وتعتمد على الجانب الصوتي والصرفي، وتمثّل الشكل المنطوق والمسموع عند سيبويه، أمّا البنية العميقة: فهي مرتبطة بالمعنى بواسطة العلاقات النحوية بين عناصره وهي تقارب في المفهوم مصطلح " التقدير" عند سيبويه، وغايتها تحقيق المعنى الدلالي من التركيب النحوي[1].

ويشرح رمضان عبد التواب هذا التقارب بين الفكرين اللغويين من خلال مثال أورده سيبويه. يقول: " وانظر إلى سيبويه يتحدّث عن حذف المبتدأ فيقول: " هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبنى عليه مظهراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص. فقلت: عبد الله وربّي، فكأنك قلت:ذاك عبد الله أو هذا عبد الله. فجملة (عبد الله وربي): هي التركيب الظاهر، والتركيب المقصود فيها هو : ذاك عبد الله وربّي، تماماً كما يرى التحويليون "[2].

ولا يخفى على أحد من الدارسين للمنهج التحويلي أنّ عبد القاهر الجرجاني قد أدرك حقيقة المستوى العميق للبنية اللغوية، والتي لا يمكنها أن تقوم إلا على مبدأ التعلّق بين أجزاء الكلمة؛ أي البنية العميقة بمصطلح تشومسكي، وهي أن يمتلك المتكلّم مقدرة لغوية تسمح له بإنشاء تراكيب لا منتهى

(1) ينظر: الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث (مر.س)، ص 250.

(2) رمضان عبد التواب، التراث العربي ومناهج المحدثين في الدرس اللغوي، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، المجلد:11، العدد: 60، 1990م، ص 108.

لها. ومن هنا يكون " الإدراك العقلي الممثّل للمستوى العميق عند عبد القاهر يقابل مستوى البنية العميقة عند تشومسكي "[1].

فيكاد عبد القاهر وتشومسكي يتفقان في أن للكلام بنيتان: بنية سطحية وأخرى عميقة نتج عن انحراف الأولى بما يتيحه النحو من إمكانيات لتحقيق ذلك.

4 ـ تصنيف الكلام:

قدّم سيبويه في كتابه وصفا دقيقا لأصناف الكلام يتوافق مع ما جاء به تشومسكي، ذلك أنّ "اعتماد سيبويه في تصنيفه الكلام على أسس نحوية تركيبية، كما هو الحال عند تشومسكي وأتباعه، أمر لا يخفى على كل ذي نظر وبصر بآراء سيبويه وأقواله، حيث إن الكلام المستقيم في نظره، هو الكلام المركّب أو المبني، وفق الأصول اللغوية النحوية، والكلام المحال هو الكلام الذي ينحرف عن الأصول من حيث إنّ تركيبه أو بناءه لا يراعي القواعد التركيبية النحوية"[2].

فمثلما جعل تشومسكي النحو أساسا لدراسة اللغة كذلك فعل سيبويه، فجعل النحو مفتاحا للمعاني ومقياسا لصحّة الكلام واستقامته.

5 ـ التحويل والتوليد:

عملية التحويل تتمّ عبر التغيّرات الشكلية التي تطرأ على التراكيب بفعل المتكلّم؛ إذ تُنقلُ البنيات العميقة إلى بنيات سطحية، وبالتالي يتبادرُ إلى أذهاننا أنّ القواعد التي تتحكّمُ في تحويل الأصل هي (القواعد التحويلية)، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة وتحوّلها إلى عناصر مختلفة، أو تحولها من موقع إلى موقع آخر.

ويرى محمد حماسة أنّ النحو العربي يمتلك العناصر التي يقترب بها من التحويل الحديث مصطلحاً ومفهوماً، لكن لكلّ مدلولها الخاص الذي تشكّل حسب سياقات النظرية النحوية[3].

(1) عبد المطلب محمد، النحو بين عبد القاهر وتشومسكي، مجلة فصول، المجلد:05، العدد:01، أكتوبر ـ ديسمبر، 1984م، ص 33.

(2) علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (مر.س)، ص 172 ، 173.

(3) ينظر: عبد اللطيف محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص 14.

أمّا عملية التوليد، فهي تقارب إنتاج عدد غير متناه من الجمل، وهذه الفكرة راسخة في الفكر اللغوي العربي القديم، وخاصة مع نظرية النظم عند عبد القاهر ، كما في قوله: " فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة، ليس لها غايةٌ تقف عندها... ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضعُ لها الكلام ..."[1].

لقد استخدم النحويون العربُ القدامى مبدأ التحويل بالحذف في الجمل الفعلية والاسمية، وذلك بحذف أحد الطرفين: المبتدأ أو الخبر في الجملة الاسمية. وهذا ما يذهبُ إليه التوليديون في المنهج التحويلي، حيث يميل المتكلّمُ إلى حذف العناصر المكرّرة أو التي يمكن فهمها من السياق.

6. العامل النحوي:

بالنسبة لقضية العامل في النحو العربي لا تبعد كثيرا عن الصورة المعتمدة في المنهج التحويلي التوليدي، فقد أدرك تشومسكي قدرة التفاعل والتأثير بين مكوّنات التركيب النحوي بعضها مع بعض[2]، وهكذا قرّر رواد النحو التحويلي ضرورة الربط بين البنية العميقة والبنية السطحية وإيجاد العلاقات الرابطة بينها باعتبارها علاقات تأثير وتأثر بين عناصر الكلام؛ لأنّ قضية العامل- في أساسها_ صحيحة في التحليل اللغوي، ولا يمكن الاستغناء عنه.

إن التحليل النحوي الذي جاء به تشومسكي لا يختلف كثيرا عن نظرية العامل التي كان ينادي به أعلام النحو العربي.

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 87.

(2) رمضان عبد التواب، التراث العربي ومناهج المحدثين(مر.س)، ص 58.

خامساً: البحث الدلالي العربي وعلم الدلالة الحديث:

علم الدلالة أو (السيمانيتك) (Semantique) هو العلم الذي يعنى بدراسة المعنى، وهو فرع من فروع علم اللغة الحديث، والإشكال الذي يُعزى إلى هذا العلم يتمثّل في الآلية أو الطريقة التي يتمّ وفقها تحديد المعنى؛ حيث يصل المعنى إلى المتلقّي بعد مروره بجملة من الأحداث التي تحققه فعلياً. وقد عرّفت الدلالة في تراثنا اللغوي بأنها: " كونُ الشيء يلزمُ من العلم به العلم بشيء آخر، والشيءُ الأوّلُ هو الدالُّ والثاني هو المدلولُ"[1].

ومعنى (العلم بالشيء):وجود صورته في الذهن؛ لأنها مثالُ الموجود في الأعيان، ويُشبه ثبوت هذه الصورة في الذهن بثبوت صورة الشيء في المرآة، إذ العلم بالشيء هنا لا يُشترط فيه وجود صورته في الذهن بل ذلك حاصلٌ، ويحصل غيره بحضور المرجع ذاته[2].

ولم يكن البحث الدلالي مُقتصراً على اللغويين فحسب، بل تناوله بالدراسة علماء ومفكّرون من ميادين ومجالات متنوّعة؛ كالأصوليين والبلاغيين والفلاسفة والمناطقة والمفسّرين وعلماء النفس والاجتماع والاقتصاد، وغيرهم من العرب والهنود واليونان، وكان لكلّ منهم منهجُه الخاصّ في تناول الألفاظ ودَلالالتها[3].

وهذا التعدّد في ميادين التفكير الفكرية أدّى إلى تنوّع المناهج ، وبالتالي نشأ الخلاف في تحديد الدلالة ومفاهيمها وطرائق دراستها، فضلاً عن أنّ شمول الدلالة وتداخلها بالعلوم الإنسانية كافّة قد أدّى إلى اختلاف مفاهيمها[4]، ولكنّ هذا الخلاف يصُبُّ في مسارٍ واحدٍ.

(1) الجرجاني السيد محمد الشريف(ت816هـ)، كتاب التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر(د.ت)، ص 91.

(2) ينظر: محمد محمد يونس، المعنى وظلال المغنى ـ أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط02، 2007م، ص 95.

(3) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1979م،ص 240.

(4) ينظر: مطاع صفدي، نظرية الدلالة وتطبيقاتها، الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، العدد: 19.18، 1982م، ص43.

لقد ظهرت عِدّة مُؤلّفات لعلماء ومفكّرين عُنوا بالمعنى والدَلالة، ولكنّها لم ترقَ بهذا العلم إلى المستوى المطلوب حتى ظهرت المدرسة التوليديّة التحويليّة على يد اللّساني (نوام تشومسكي)، الذي شكّل الأسس والمعطيات الأولى لهذه المدرسة التي تتناول دراسة ما وراء اللغة، وتُعنى بعلم التراكيب وصياغة الجمل، وتبحث في الأصول التكوينيّة الفطريّة للغة عند الإنسان، حيث أكّدت على امتلاكه القدرة اللغويّة، وعلى تأليف ما لا يتناهى من الجُمل بما يُسمّى: (الكفاية اللغوية)، وهي الممارسة الفعليّة للمتكلّم التي تُجسّد قُدرته على تطبيق قواعد لُغته في صياغة الكلام. وركّزت هذه النظرية أيضاً على مفهوم الأداء اللغوي الذي يُراد به الكلام الفعليّ. وأثبتت أنّ في كلّ جملة بِنيتين: السطحية التي يعكسها الأداء اللغوي، والعميقة التي تعكسها الكفاية اللغوية[1].

والحقيقة أنّ الدّارسين من اللغويين والمفكّرين العرب ظلّوا تحت متشبثين بالدالة كما هي في تراثنا العربي، ويُوازنون بينه وبين ما جاءت به النظريات اللسانية والدلالية الحديثة، وكانوا على قسمين: بعضهم رفضَ هيمنة الرؤية التراثية، ودعا إلى الأخذ بالمفاهيم الغربيّة بعيداً عن عِلم الأوّلين الذي انتهى ولا جديد فيه[2]. وقسم آخر يقف إلى جانب الدلالة في التراث العربي ويتفاخر بها. وسعى هؤلاء . وهم الغالبية . إلى توظيف هذا التراث ليصُبّ في ميادين علم الدَلالة الحديث تواصُلاً مع تطوّر العصر والدراسات الحديثة، والنُهوض بدراساتٍ تُطعّم القديم بالحديث وتقوم على أُسُسٍ جدليّة خِصبة[3].

ب) ـ نقاط الالتقاء بين الدرس الدلالي العربي وعلم الدلالة الحديث:

أرسى تداخل علوم العربية بعضها ببعض درسا دلاليا عربيا، أسهم في بناء ووضع قواعد علم الدلالة وعلم السيمياء، فلا نجد " فرقا كبيرا بين علماء الدلالة في العصر الحديث وعلماء العرب القدماء الذين شاركوا في تأسيس وعي دلالي مهم، ونحن في ذلك نؤيد فايز الداية في قوله: "إن

(1) ينظر: نوام تشومسكي، البنى النحوية(مر.س)، ص 19، وحسام سعيد النعيمي، ابن جني عالم العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1990م، ص 163.

(2) ينظر: الفهري عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية(مر.س)، ص 60_61.

(3) للتفصيل في أسماء الدلاليين العرب ينظر في كتاب: تطوّر البحث الدلالي دراسة في النقد البلاغي واللغوي: د. محمد حسين الصغير، دار الكتب العلمية، بغداد، 1988م، ص 10895.

البحوث الدلالية العربية تمتد من القرون الثالث و الرابع و الخامس الهجرية إلى سائر القرون التالية لها، وهذا التأريخ المبكر إنما يعني نضجا أحرزته العربية وأصله الدارسون في جوانبها"[1].

فرغم أن هذا العلم لم يصرح به علماء العربية كعلم قائم بذاته إلا أنه جاء ضمنيا في كتاباتهم وبحوثهم." فلا يستطيع منصف أن ينكر ما للعرب في القديم من إدراك ووعي بقضية المعنى على مستوى المفردات أو التراكيب، كما لا يستطيع إنكار جهودهم الواضحة في هذه السبيل المتمثلة في غزارة المادة وتنوعها وكثرة أنماطها وصنوفها."[2]، فلا ينكر ما قدمه علماء العربية في هذا الميدان إلا جاحدا ناكرا للجميل.

يلتقي اللغويون العرب بمفاهيم ومبادئ علم الدلالة الحديث في نقاط كثيرة، منها:

1 ـ مفهوم علم الدلالة وعلاقته بالعلوم اللغوية:

إنّ الحديث عن علم الدلالة في البحث اللساني الحديث يصبح في " نفس النسق التحليلي للنحويات(علم التركيبSYNTAX) والصوتيات PHONETICS؛ فإذا كانت الصوتيات والنحويات تدرسان البنى التعبيرية، وإمكانية حدوثها في اللغة، فإنّ الدلاليات (الدلالة اللسانية) تدرس المعاني التي يمكن أن نعبّر عنها من خلال هذه البنى الصوتية والتركيبية "[3].

فلا يمكن أن يتحدّد معنى الكلام إلا عبر عملية الانسجام والتكامل بين الصوت والتركيب،وهذا ما قصده علماؤنا في التراث العربي بـ (السلامة اللغوية)، واشترطوا فيها أمن اللبس داخل التركيب.

فعلم الدلالة لا يمكن فصله عن علوم اللغة الأخرى، بل تتعاون جميعها لتكون ما يسمى بالسياق اللغوي؛ فالفرع الثاني الذي يهتم ببيان معاني الجمل والعبارات يلتقي في كثير من جوانبه مع نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، لكن عبد القاهر يرى أنّ دلالة التركيب في الجمل هي دلالة

(1) الداية فايز، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، دار الفكر، دمشق، سورية، ط02، 1996م، ص 06.
(2) بشر كمال، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 367.
(3) جيرو بيير، علم الدلالة، ترجمة: منذر عياشي، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، سورية، 1992م، ص 12.

بلاغية أسلوبية، في حين ذهب بعضُ علماء اللغة المحدثين إلى أنّ دراسة الكلمات وصورها لا لذاتها، وإنما لغرض معنوي يخدم الجمل والعبارات[1].

والوحدات التي تتكوّن منها الجملُ هي وحدات صرفية، وأيّ تغيير في بناء الجملة يغيّر الدلالة، فعلم الصرف مرتبط ارتباطا وثيقاً بعلم الدّلالة، وأيّ تغيير في المبنى يُغيّر المعنى في المفردة الواحدة، كذلك في التركيب أو السياق اللغوي.

إذا كان للعرب باع في مجال علم الدلالة، فإن الغربيين قد اهتموا به كذلك؛ فهو من مستويات الدرس اللساني. ومجاله البحث في كل ما يقوم بوظيفة العلامة أو الرمز سواء أكان لغوياً أم غير لغوي. إلا أنه يركز بخاصة على المعنى اللغوي.

لقد كان لدي سوسير الأثر البالغ في تحديد مفهوم الدلالة. فالدلالة عنده عبارة عن العلاقة التي تربط الدال بالمدلول داخل العلامة، وأنّ أحدهما يقتضي الآخر، إضافة إلى ذلك فالدلالة عند سوسير تمزج الصوت بالفكر، أي الدال بالمدلول، والانفصال بينهما يؤدي بالضرورة إلى انفصام الأنساق الدلالية[2].ويرى سوسير أنّ العلامة اللسانية إنما تتحدّد انطلاقا من علاقة هذه العلامة ببقية علامات اللغة.

2-نشأة اللغة:

تعدّ قضية أصل اللغة ونشأتها، والعلاقة الوطيدة بين الدال والمدلول من القضايا الشائكة. والناظر في التراث العربي لهذه القضية تتجاذبُه الآراءُ والمقولاتُ، ابتداء من نظرية الوضع الإلهي(نظرية التوقيف)، ومرورا بنظرية المواضعة والاصطلاح، وتطرقاً لنظرية المحاكاة الطبيعية، وانتهاء بنظرية النشوء.

ويرى بعضُ الباحثين أنّ البحث في نشأة اللغة وأصلها قضية هامشية يضيع في متاهاتها الوقتُ والجهد، ولا تستحقّ حتى مجرّد تكلّف السؤال لأن هناك ما هو أهم منها. يقول دي سوسير: " إن تحديد أسباب التغيرات الصوتية قد يثير اهتمام البعض،...، ولكن هذه الأمور جميعها ليست جوهرية،

(1)كمال بشر، دراسات في علم اللغة (القسم الثاني)، ص 85.

(2) ينظر: دي سوسور فردينان، علم اللغة العام، ص 84.

فكل ما نحتاج إليه في هذا العلم الذي يدرس اللغة، هو أن نلاحظ تغير الأصوات، ونحسب الآثار الناتجة عن ذلك"[1].

والحقيق أنّ هذا الخلاف في أهمية البحث في موضوع نشأة اللغة إنما يرجع إلى المنهج المتّبع في دراسة اللغة في حدّ ذاتها، وهذا هو عمل المنهج التاريخي، أما المنهج الوصفي فيسعى للبحث ي اللغة في شكلها الآني المكتمل.

وقد أشار علماءُ اللغة والبلاغة والتفسير لمسألة أصل اللغة، غير أنّ الفلاسفة المسلمين كانت لهم اليد الطولى من حيث بعد الرؤية وعمق التحليل؛ ومن هؤلاء ابنُ سينا الذي استطاع أن يكشف عن القيمة النفعية للسلوك الكلامي في سياق التأسيس لنظرية المواضعة والاصطلاح. يقول: " لما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة، انبعثت إلى اختراع شيء يُتوصّلُ به إلى ذلك "[2].

الملاحظ أنّ ابن سينا يوظّف مصطلح(الاختراع)، وينفي من خلاله نفيا قاطعا مقولة التوقيف الإلهي في نشأة اللغة.

ويُشيرُ ابنُ رشد إلى المواضعة والاصطلاح من خلال التأكيد على أنّ عملية التفاهم بين المتخاطبين مبنية على تعارف واصطلاح مُسبق بينهما على دلالة ألفاظ معيّنة، ولولا هذا التفاهم المسبق لأصبح الكلامُ ضربا من الرموز اللغوية المبهمة. يقول: " إنه من الأمور التي يضطرّ الإنسانُ إلى الاعتراف بها، أنّ قول القائل، أي تلفظه بالأسماء: دليلٌ على ما في نفسه، وعلى ما عند الذي يخاطبه على ما في نفسه أيضا إن كان المتكلّمُ يقول شيئا مفهوماً"[3].

إذن فاللغة ظاهرة اجتماعية اتفقت الجماعة على وضع ألفاظها ومصطلحاتها.

---

(1) المرجع نفسه، ص 37.

(2) ابن سينا، العبارة (الشفاء)، تح: محمود الحضري، الهيئة المصرية العامة ،القاهرة، مصر، 1970م ،ص02.

(3) ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد، تفسير ما بعد الطبيعة، تحرير: موريس بويج، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1983م، 356/01.

والمتأمّلُ في المقولات اللّسانية الحديثة يجد حضورا بارزاً لهذه الفكرة التي تناولها علماؤنا القدامى، وهذا ما يؤمّده بيير جيرو بقوله: " العلاقة بين الدال والمدلول، على كلّ حال، علاقة اصطلاحية، وهي حاصلُ اتّفاق بين المستعملين"[1].

وبهذا يستدلّ على نظرية المواضعة في اللغة على أنّ دلالات الألفاظ الواردة في لغة الخطاب مُصطلحٌ عليها ضمنياً بين المتخاطبين، ولا يُصرّحُ بها في لغة الخطاب.

3 ـ العملية الدلالية:

اهتمّ القدماءُ من لغويين وفلاسفة ومفسرين وأصوليين بمجالات العلاقة بين اللفظ والمعنى، نحو مناقشتهم دلالة اللفظ على المعنى المدلول، وأهمية اللفظ في هذه العملية، وأهمية المعنى في كونه الأصل الذي تكونت من أجله الألفاظ. فالمحدثون لم يأتوا بجديد محض، أو أنهم بحثُوا فيما لم يسبق إليه.

وثمّة مَباحث دَلاليّة أخرى عُني بها اللغويون تتعلّق بالعلاقات الدلالية وبيان أصول الألفاظ والحقيقة والمجاز في الدلالة اللغوية، وبأثر الدلالة في المتلقّي، وأثر المتلقّي في صياغة الخطاب اللغوي، فلم يقفوا عند الصورة الخارجية للغة، وإنّما سَعَوا إلى الكشف عن المدلولات النفسيّة لها، وبَحثوا في المفاهيم الفنيّة للدلالة المتمثّلة بالأساليب البيانيّة وقدرتها على الإشارة إلى المعنى الخفيِّ للنصِّ ،وأثر السياق في الوصول إلى ذلك المعنى[2].

إنّ المتصفّح لكتاب سيبويه يجده يحوي دلالات عديدة لمستويات لغوية مختلفة منها: الصوتي والصرفي، والنحوي، والدلالي السياقي. فعلى المستوى الصوتي وظّف سيبويه الصوائت توظيفاً علمياً،

(1) جيرو بيير، علم الإشارة ـ السيميولوجيا، تر: منذر عياشي، تقديم: مازن الوعر، دار طلاس، دمشق، سورية، 1992م، ص53.

(2) ينظر: زوين علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط01، 1986م، 165، 167.

وبنى عليها كثيراً من الآراء. ومن أقواله فيها: "وإنما كان الرفعُ في هذا الوجه؛ لأنّ هذه خصال"[1]. وقال أيضاً: "فإن رفعتَ، فالذي في نفسك ما أظهرت"[2].

وألاحظ من فحوى هذين النّصين عناية سيبويه بتحديد الدلالة للناطق من استعمال الصوائت. كما أنّ الدلالة في الصوائت هي التي تظهر من خلال توظيف العلامة الإعرابية في المبنى الإفرادي أو التركيبي.

هذا بالنسبة للصوائت، وأمّا الصوامتُ فلها دلالة كامنة فيها، وتظهر إمّا من خلال ذواتها أو من خلال رتبها في المباني. وقد أقرّ الدارسون العربُ من خلال رصد المباني: (أنّ النون المتبوعة بالباء تدلّ على مطلق الظهور مثل: نبت، نبس، نبش، نبع، نبغ).

ومن ملاحظة المباني وموقع صوائتها يمكن أن نحدّد الدلالة وأصول المباني، حيث نجد للعلامة الإعرابية في آخر المباني التركيبية وظيفة أساسية فيها، ومن خلالها نفرّق بين المثنى والجمع السالم في مثل: (المعلمَينِ، والمعلمِينَ).

وتناول ابنُ جني قضية اللّفظ والمعنى في كتابه الخصائص، وعقد لها أبواباً كثيرة ، من ذلك (باب في تلاقي المعاني، على اختلاف الأصول والمباني ... وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه، ...)[3]. كما تناول العلاقة بين الألفاظ ومعانيها، والمناسبة بينهما ، وذكر القيم الصرفية ودلالتها في باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"[4].

ويُشيرُ ابنُ جنّي إلى أنّ الخليل وسيبويه قد سبقاه إلى تفسير العلاقة الطبيعية بين الصوت ودلالته، بقوله: " قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدّاً فقالوا: (صَرْ)، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: (صَرصَرْ). وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلانِ: إنها تأتي

(1) سيبويه، الكتاب(م.س)، 361/01.
(2) المصدر نفسه، 282/01.
(3) ابن جني، الخصائص(م.س)، 113/03.
(4) المصدر نفسه: 152/02.

للاضطراب والحركة، نحو: النَّقَزَان والغليان والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"[1].

هو الأمرُ كذلك عند دي سوسير، إذ نجده يهتمّ بدراسة الوحدات اللغوية. والوحدة اللغوية هي: الصوت، فإذا اجتمع عددٌ من الأصوات تكوّنت الكلمة، وهذه الأصواتُ أو الكلمات ليست لها طبيعة جوهرية، وإما هي أشكالٌ ترمز إلى المعاني.

فالعلاقة ـ في رأي سوسير ـ بين الوحدة اللغوية (الدّال) والشيء الذي تشيرُ إليه (المدلول) علاقة اعتباطية، فكلمة أخت مثلا بالإنجليزية لا ترتبط بأي علاقة داخلية مع توالي أصواتها s-i-s-t-e-r، وهذه الفكرة يمكن التعبير عنها بتركيب صوتي آخر مثلما هو موجود في اللغات الأخرى[2].

4-العلامة اللغوية:

بحث العربُ في مصنفاتهم عن ماهية الدلالة، والعلاقة القائمة بين الدالّ والمدلول ودورهما في أداء الدلالة، وأنواعها النحوية والصرفية والصوتية والمعجمية، وأهمّ خصائصها النفسية والاجتماعية، وهذا ما أشار إليه ابنُ جنّي في كون اللّغة (ظاهرة اجتماعية يُعبّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم). وابنُ سينا في كتاباته حين شرح" العملية الدلالية اللّغوية على نحو يُثير الفضول العلمي المعاصر اليوم، ذلك أنه وقف على دقائق الأبعاد النفسية اعتمادا على درايته بعلم النفس، وبراعته في التحليل العقلي المقترن بالنزعة التشريحية، فقد كان الفيلسوف والطبيب معا"[3].

فاللّفظُ يُعبّر عن شيء في الخارج، وما يُعبّر به عن طريق الألفاظ يُعبّر عمّا يدور في النفس، فالإنسان يُعبّر عن طريق اللغة عن مشاعره وعواطفه ورغباته التي تختلج صدره. ومعنى دلالة اللفظ " أن يكون ـ إذا ارتسم في الخيال ـ مسموعَ اسم ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفسُ أنّ هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلّما أورده الحسُّ على النفس التفتت إلى معناه"[4].

(1) المصدر نفسه، 152/02.

(2) ينظر: دي سوسور فردينان، علم اللغة العام(مر.س)، ص 87.

(3) الداية فايز، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق (مر.س)، ص 13.

(4) المرجع نفسه، ص 14 ، 15.

كذلك نوّه الفارابي(ت339هـ) في منتصف القرن الرابع الهجري إلى ماهية العلامة اللغوية في قوله:" والأشياء التي سبقت معرفتنا بها هي الأشياء التي تقدّمت خيالاتُها في النفس، وأعتقد فيها أنها حقّ، والتي سبقت خيالاتها في النفس هي: المعقولات عن الألفاظ لا الألفاظ، والتي تُرتَّبت فيُشْرِف منها الذّهن هي بهذه الحال، فيبيّن أنّ الأشياء التي ترتّبت في الذّهن ليست هي الألفاظ لكن معاني معقولة"[1].

فالمدلول حسب الفارابي هو المعنى الكامن في الذهن، وليس هو الألفاظ نفسها.

وأورد الجرجاني (ت471هـ) في هذا المجال قوله: "فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال" رَبَضَ " مكان "ضَرَبَ " لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[(2)]. ومعنى هذا أنّ العلاقة بين الدّال والمدلول لا تخضع إلى تعليل، ولا يمكن أن تفسّر؛ فهي علاقة كيفية. واللفظ عبارة عن مجموعة من الحروف منظومة نظماً لا يوحي بالدلالة الحقيقية المستفادة منها بالوضع أو الاصطلاح.

وفي بدايات القرن الخامس الهجري تحدّث ابنُ سينا عن مفهوم العلامة اللغوية، فقال:" إنّ الإنسان قد أوتي قوّة حسّية ترتسم فيها صورة الأمور الخارجية، وتتأدّى عنها إلى النفس، فترتسمُ فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً وإن غابت عن الحسّ... ومعنى دلالة اللّفظ، أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه"، وابن سينا في حديثه ها هنا يؤكّد على ثلاثية العلامة اللغوية بإشارته إلى المرجع الموجود في العالم الخارجي.

وهو بمفهومه هذا يلتقي بدي سوسير في حديثه عن العلاقة بين الدالّ والمدلول لحصول الدلالة، ويظهر هذا التوافق بين هذين العَلَمَين جلياً في تصوّرهما لطبيعة العلامة، ويتضح ذلك من خلال هذه المقابلة:[3]

(1) الفارابي أبو نصر، الألفاظ المستعملة في المنطق، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط02، (د.ت)، ص 101.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز(م.س) ص 49.

(3) حساني أحمد، العلامة في التراث اللساني العربي _ قراءة لسانية سيميائية_، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط01، 1436هـ_2015م، ص114.

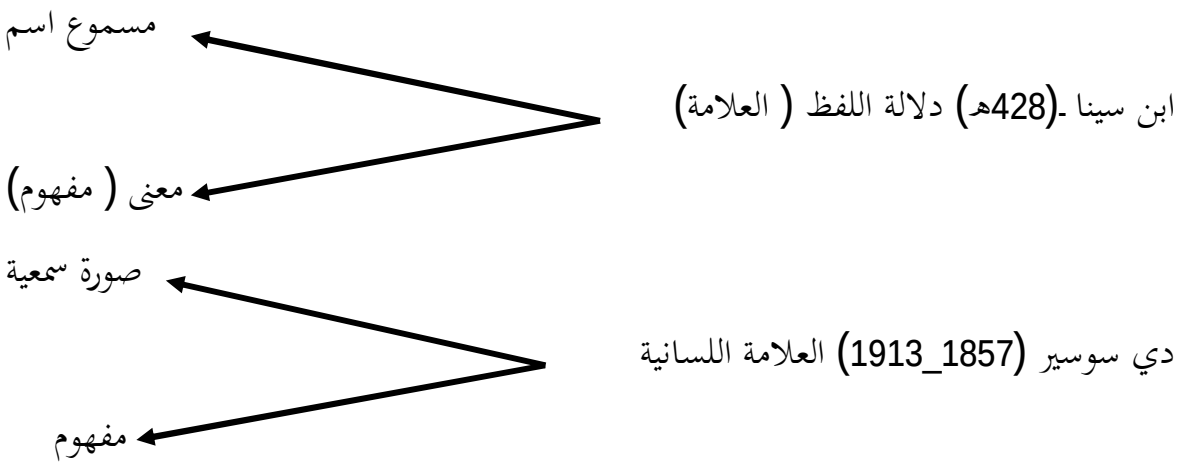

ويقترب ابن سينا كثيرا من أوجدن وريتشاردز في مثلثه الذي يُصوّر من خلاله عناصر العلامة، وربما كان فهمُهُ أعمق منه، ومن المحدثين الآخرين " فسمّى الرمز اللّغوي (صوتا) وذلك إشارة كذلك إلى الرمز غير اللغوي، فما كلّ صوت لفظ لغوي، ثم سمّى ما في النفس آثارا؛ ذلك لأنّ ارتسام صورة الرمز في النفس يُشكّل آثارا تتحوّل إلى تراكمات للمعاني الذهنية في الذاكرة . فكلما تحقّق مسموعُ صوتٍ ارتسمتْ في الخيال صورتُه"[1].

فأدرك ابن سينا جوهر الدلالة التي تنعقد بين الدالّ والمدلول والأشياء الموجودة في الخارج، وهي المفاهيم التي أشار إليها علماءُ علم اللغة الحديث.

وتشير الدراساتُ اللّسانية الحديثة إلى أنَّ إدراك العلاقة بين المدلول والشيء الخارجي يساعد على تعيين العلاقة بين الدال والمدلول عليه، وأكّدتْ أنْ لا علاقة مباشرة بين الدّال والمدلول، وإنما العلاقة الحقيقية هي بين الرّمز اللغوي ومحتواه الذهني، لكن وعي الإنسان اعتاد على ربط الدال بالشيء الخارجي ربطاً مباشراً من دون وعي بالمحتوى الذهني في العلاقة الدلالية بين الدال والمدلول.

ولذلك يرى ابنُ سينا أنّ العلاقة الدلالية تنعقد بين المعنى (المدلول) والشيء في العالم الخارجي تأكيداً أن لا علاقة مباشرة بين الدال والمدلول. يقول موضحاً ذلك: "فما يخرج بالصوت يدلّ على ما في النفس، وهي التي تُسمّى آثاراً، والتي في النفس تدلّ على الأمور، وهي التي تُسمّى معان"[(2)].

(1) منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله و مباحثه في التراث العربي _دراسة _، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001م، ص144.

(2) ابن سينا، العبارة (الشفاء)،ص 2-4.

وبناء على ما سبق، وبعد الحديث عن مفهوم العلامة في تراثنا اللغوي الذي يقترب وبشكل واضح من مفهومها الحديث، فإنه وبلا شك أنّ في تراثنا اللغوي جملة من المباحث التي أثارت بشكل أو بآخر العديد من القضايا اللغوية التي عالجها البحث اللساني الحديث.

5-اعتباطية العلامة:

ارتبط مفهوم اعتباطية العلامة اللغوية بالبحث في نشأة اللغة، وكيفية تسمية الأشياء بأسماء تواضع أهل اللغة عليها، والمواضعة تعني العلاقة الاعتباطية. وتوظيف (الاعتباطية) في البحث اللساني يكادُ ينحصرُ في العلاقة بين الدال والمدلول خاصة، يقول المسدي في هذا السياق : " فإذا كانت سمة هذا الاعتباط شاملة للحدث اللساني، فإنها تتركّز جوهرياً في مشكل الدلالة قبل كلّ شيء..."[1].

وقد أشار علماء العربية إلى اعتباطية العلاقة بين عنصري الدلالة، وتظهر اعتباطيتها في جانبين مهمين هما:[2]

أولها: لا علاقة بين الدوال ومدلولاتها بشكل طبيعي أو لازم بل تقوم على أساس العرف مثلما أشار ابن جني في خصائصه، في قوله :" ألا ترى أنهم لو استعملوا لجع مكان نجع، لقام مقامه، وأغنى مغناه"[3].

ثانيها: تظهر اعتباطية العلامة في بحوثهم حينما رفضوا مقولة عباد بن سليمان الصيمري: "بأن الألفاظ تدل على المعاني بذواتها، "فيروا أن ما ذهب إليه هذا الأخير فاسد والدليل على ذلك "أن اللفظ لو دل بالذات لفهم كل واحد منهم كل اللغات، لعدم اختلاف الدلالات الذاتية، واللازم باطل، فالملزوم كذلك"[4].

(1) المسدي عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 108.

(2) ينظر: الداية فايز، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، ص 18.

(3) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص(م.س)65/01.

(4) السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح: أحمد جاد المولى بك وآخرون، دار التراث، مصر، ط03، 01/ 16.

لو كانت الألفاظ وضعت لتؤدي معاني في أنفسها لتمكن أي شخص من فهم اللغات الأجنبية دون العلم بها، ولهذا فإن دلالة الألفاظ تخضع لعرف المجتمع. "وأعتقد أن إيراد هذه الحقائق العلمية في كتب القرنين الرابع والخامس يضع ركيزة نظرية واعية عند علمائنا العرب في مجال التحليل الدلالي وإرساء مفهوماته الجوهرية"[1].

فهذه خطوة مهمة في تاريخ البحث اللغوي العربي، وفي ميدان الدلالة بصفة خاصة تثبت أنه كان لعلماء العربية دراية و ووعي تام بحقل علم الدلالة.

تناول اللغويون والدارسون لموضوع الدلالة مسألة الدال والمدلول والعلاقة بينهما. وكانت القضية في بداية طرحها تقتصر على اللفظ والمعنى، ثم أضحت تتعلّق بالدال والمدلول، سواء أكان الدال لفظاً أو غير لفظ. واللغة في النهاية هي علاقات تربط دالا بمدلوله، ضمن شبكة تنظيمية؛ لأن الدال لا يستمد قيمته ولا يحمل دلالته في ذاته، بل من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى[2].

وقد أطلق دي سوسير مصطلح الدليل اللّساني على وجهي العملية الدلالية (الدال والمدلول)، أما الدال فهو (القيمة الصوتية أو الصورة الأكوستيكية)، والمدلول فهو المحتوى الذهني أو الفكري، والعلاقة بينهما اعتباطية؛ لأنّ الدالّ لا يَستمِدّ معناه وقيمته الدلالية من بِنيته الصوتيّة[3].

وتتحدّد العمليةُ الإبلاغيةُ والتواصليةُ على أساس معيار الاعتباطية في العلاقة الدلالية في النظام اللغوي؛ لأن مقبولية العلاقة بين الدال والمدلول في أي نظام تواصلي تقوم على أساس الارتباط المنطقي، "والسبب في ذلك أن مناقشة أي موضوع تحتاج إلى أساس منطقي...وكذلك يمكن للمرء أن يناقش نظاما من الرموز، لأن الرمز يرتبط ارتباطا منطقيا بالشيء الذي يرمز إليه"[4]، فتتحدد قيمة الدوال بارتباطها المنطقي بمدلولاتها، وبالتالي تحقق الدلالة.

(1) الداية فايز، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، ص 19.
(2) ينظر: المسدي عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 30.
(3) ينظر: دي سوسور فرديناند، علم اللغة العام (مر.س)، ص 85.
(4) المرجع نفسه، ص 91.

6-المعنى والسياق:

تعدّ فكرة السياق وعلاقته بالخطاب اللغوي من القضايا الأساسية التي شغلت الفكر الإنساني منذ القديم، وذلك بدءا بالجدل والخطابة عند اليونان، ومرورا بالتفسير والبلاغة والأصول في التراث العربي.

ولعلّ فكرة السياق في موروثنا اللغوي والبلاغي تمثلتها المقول الذائعة (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) و(لكلّ مقام مقال). من الواضح أنّ العلماء في تراثنا اللغوي العربي قد نظروا إلى (المقال) على أنه يمثّل " السياق اللغوي"، ولا أدلّ على ذلك من ربط عبد القاهر الجرجاني فصاحة الكلمة بسياقها اللغوي والتركيب الذي قيلت فيه، حيث يقول: " وجملة الأمر أنّا لا نوجبُ الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكنّا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلّقا معناها بمعنى ما يليها. فإذا قلنا في لفظة(اشتعل) من قوله تعالى : (اشتعل الرسُ شيبا)[1]. إنها في أعلى المرتبة من الفصاحة، لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولاً بها الرأسُ معرفا بالألف واللام، ومقرونا إليها الشيبُ منكراً منصوباً"[2].

وكان للنحاة موقف واضح من تأثير العوامل الاجتماعية في اللغة، سبقوا به علم اللغة الحديث. ويقرّر كمال بشر أنّ النحويين لم تكن نظرتهم قاصرة على النظر في بنية النص اللغوي كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تحيط به، إنما أخذوا المادة اللغوية على أنها ضربٌ من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مه محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أنّ الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأنّ هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباطٌ وثيق بسياق الحال أو المقام، وما فيه من شخوص وأحداث، وقد ظهر هذا كله في دراساتهم، وإن لم ينُصّوا عليه كمبدأ من مبادئ التقعيد، أو أصلا من أصول نظريتهم اللغوية[3].

(1) سورة مريم: 04.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز(م.س)، ص 364.

(3) ينظر: بشر كمال، علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1994م، ص 66.

إذ كانت قضية الدلالة قد استحوذت على اهتمام غير اللغويين في دراساتهم المختلفة باختلاف تخصصاتهم، فقد كان للغويين اهتمام كبير بها، وقد كان على رأس من اشتهروا بدراسة العلامة اللغوية اللغوي فردينان دي سوسير، الذي كان له فضل كبير في تأسيس المدرسة الاجتماعية في الدراسات اللغوية. وقد بنى دي سوسير نظريته اللغوية على أساس نظرية دوركيم الاجتماعية[1]. التي ترى أن اللغة ظاهرة من بين الظواهر الاجتماعية .

فالكلمة عند سوسير هي علامة لغوية، وأنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى أو الدّال والمدلول اصطلاح غير معلل أي اعتباطي[2]. وإن العلامة اللغوية هي اعتباطية[3]. وإن دلالة الكلمة مرتبطة بسياقها الذي يوحي بمعناها. وقد عرفت مدرسة لندن بالمنهج السياقي الذي كان يتزعمه فيرث (FIRTH). الذي كان يؤكد الوظيفة الاجتماعية للغة[4].

وأكدت النظرية السياقية أنّ تحديد دلالة الكلمة يحتاج إلى تحديد السياقات التي ترد فيها، ونفت عن الصيغة اللغوية دلالتها المعجمية؛ لأنّ نظام اللغة نظام متشابك العلاقات بين وحداته، ومفتوح على التغيير في بنياته المعجمية والتركيبية، فخارج السياق لا تتوفر الكلمة على المعنى.

وقد طوّر (هاليداي) تلميذ(فيرث) أفكار أستاذه، ووضع نموذجا للتحليل اللغوي، وحدّد فيه دور المعنى الدلالي ووظائف اللغة في تشكيل خصائص اللغة. ووظائف اللغة هذه أشار إليها علماؤنا في التراث اللغوي العربي، منها: الوظيفة التصويرية، والوظيفة التعاملية، والوظيفة النصية.وهذه الوظائف تتضافر كآلية اتصال بين المعنى الدلالي من جهة والبنيتين اللغوية والاجتماعية ـ المقام والمقال[5].

خلاصة القول أنّ كثيرا من القضايا الدلالية التي ناقشتها النظريات الدلالية واللسانية الحديثة قد أشار إليها العلماء العرب في تراثنا اللغوي والفكري قديما، وإن كانت هذه الإشارات متناثرة في مجالات

(1) ينظر: السعران محمود، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)،دار الفكر العربي، القاهرة، ط02، 1999م، ص 244.
(2) ينظر: قدور أحمد محمد، مبادئ اللغويات، دار الفكر، دمشق، 1984م، ص 28.
(3) ينظر: دي سوسور فردينان، علم اللغة العام، ص 87.
(4) ينظر: عمر أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط7، 2009م، ص 68.
(5) ينظر: مصلوح سعد، في النص الأدبي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص 40 ـ 42.

فقه اللغة ونحوها ومعاجمها، وآراء أخرى مبثوثة في كتب أصول الفقه، والتفسير، والبلاغة، وعلم الكلام.

الفصل الثاني

جهود عبد القاهر الجرجاني في البحث اللغوي

أولا: عبد القاهر الجرجاني البلاغي:

ثانيا: عبد القاهر الجرجاني النحوي:

ثالثا: نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني:

رابعا: الفكر اللغوي لعبد القاهر الجرجاني في البحث اللغوي العربي الحديث

أصبح البحثُ اللغويُ الحديث المتسارعُ يفرض علينا ضرورة إعادة النظر في الدّرس اللغوي بين الحين والآخر؛ وقد أجمع الباحثون على أهمية المساهمة التي قدّمها عبد القاهر الجرجاني في البحث اللغوي العربي عموما وفي نضج نظرية النظم خصوصاً.

وقد اختلف الباحثون العربُ حول إذا ما كان عبد القاهر الجرجاني بلاغياً خالصا أم نحوياً بامتياز، وبين براعة عبد القاهر في البلاغة وتميّزه في النحو، ذهب آخرون إلى أنّه مفكّرٌ ولغويٌ عربيٌ عظيم. إذ شغل الجرجاني بتفكيره اللّغوي بال الباحثين والمفكرين قديما وحديثا، ذلك أنّ عبد القاهر عبقرية فذّة وفكرٌ لامعٌ، متشعّب الفنون وملمّ بكلّ العلوم، لتتعانق فيما بينها وتنشئ نظرية عظيمة لها مكانة مرموقة في الدرس اللغوي القديم والحديث.

ويأتي هذا الفصلُ للكشف عن جهود عبد القاهر الجرجاني في البحث اللغوي العربي، واستقصاء أبرز مفاهيمه، بما يتيح قراءة جديدة لثنائية جدلية تقيم أحد ركنيها في التراث العربي والآخر في مناهج التحليل اللساني، على أن يكون ما قدّمه الجرجاني يطابق إلى حدّ بعيد ما قدّمته النظريات اللغوية والنقدية المعاصرة.

أولا: عبد القاهر الجرجاني البلاغي:

شغلت البلاغةُ علماء العربية على مرّ العصور، فظلّت مدار فخرهم في كلامهم وأشعارهم وخطبهم، ولما نزل القرآنُ الكريمُ بلغة بلاغتهم زادها جمالا على جمال ودقة بيان، والبلاغة أساس المفاضلة بين كلام وكلام. وللعرب الريادةُ في هذا الميدان، و" أنّ عِلْم ذلك علمٌ يخصّ أهله، وأنّ الأصل والقدوة فيه العرب، ومن عداهم تبع لهم، وقاصر فيه عنهم، وأنه لا يجوز أن يدعى للمتأخرين من الخطباء والبلغاء عن زمان النبي صلى الله عليه وسلم الذي نزل فيه الوحي، وكان فيه التحدي، أنهم زادوا على أولئك الأولين، أو كملوا في علم البلاغة أو تعاطيها لما لم يكملوا له..."[1]

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز(م.س)، ص 575، 576.

وهكذا، فقد أسهم القرآن الكريم في إذكاء جذوة الدراسات البلاغية، فرغم أنّ العرب أهل بلاغة وبيان، إلا أنهم ذهلوا ببلاغة آيات الذكر الحكيم ووقفوا منها موقف انبهار، وأدركوا أنه يفوق قدراتهم ولا مجال للإتيان بآية من آياته ولا الوصول إلى بلاغته.

وبهذا بحث العلماءُ العربُ عن مواطن بلاغة الكلام :منظومها ومنثورها، ففتّشوا عن مواضع البيان، ودقة الذوق، وبلاغة النظم ، ولعلّ باكورة ذلك كانت مع الجاحظ(ت255هـ)، حيث يُجمع كثيرٌ من الدارسين والباحثين على أسبقيته في ميدان الدراسات البلاغية، وقد أفاد من مذهبه المعتزلي في إثراء هذا الميدان، فوقف الجاحظ على مصطلح البيان وصنف فيه كتابه المشهور (البيان والتبيين).

وتمكّن ابنُ قتيبة (ت276هـ) في كتابيه (الشعر والشعراء) و(مشكل تأويل القرآن) من التنظير للبلاغة في استعراضه للآيات القرآنية ، ومحاولة معرفة وجوه البلاغة فيها. ففي حديثه عن المجاز الذي هو سرّ من أسرار العربية يقول: " وللعرب المجازات في الكلام، ومعناها: طرق القول ومآخذه، ففيها: الاستعارة: والتمثيل، والقلب، والتقديم، والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء، والإظهار، والتعريض، والإفصاح، والكناية، والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين..."[1].

فبنى ابن قتيبة جهوده البلاغية على تحليل نماذج قرآنية مبينا سر بلاغتها.

أمّا عبد القاهر الجرجاني فيُنسبُ له الفضلُ في تأسيس علوم البلاغة، وجمع شتاتها بعد تفرّقه هنا وهناك، فقد استقامت البلاغة على قدميها في كتابيه (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز)، حيث "نظر يُمنة ويُسرة، فلم يجد من مسائل هذه الفنون إلّا نُتَفاً مبعثرةً لا تُسمنُ ولا تغني من جوع، فشمّر على ساعد الجدّ، وجمع متفرّقاتها، وأقام بناءها على أُسس متينة، وركّز دعائمها على أرض جَدَد لا تنهار،...وقرن فيهما بين العلم والعمل، إذ رأى أنّ مسائل الفنون لا يستقرّ لها قرارٌ إلّا بكثرة الأمثلة

(1) ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، مصر، ط 02، 1393هـ_1973م، ص 20،21.

والنماذج. فالصور الإجمالية التي تؤخذ من القواعد، إن لم تؤيّدها الصورُ التفصيلية التي تُستفاد من النماذج، لا تتمثّل في الأذهان حقّ التمثّل، ولا تنجلي حقيقتها تمام الانجلاء"[1].

واستطاع عبد القاهر أن يضع نظريتين في علمي المعاني والبيان وضعًا دقيقًا، أمّا النظرية الأولى: فخصّ بعرضها وتفصيلها كتابه: (دلائل الإعجاز)، وأمّا النظرية الثانية: فخصّ بها وبمباحثها كتابه: (أسرار البلاغة). وينبغي أن نلاحظ من أوّل الأمر، أن قسمة البلاغة إلى علوم ثلاثة: هي المعاني، والبيان، والبديع؛ لم تكن قد استقرت حتى عصر عبد القاهر، ومن يرجع إلى مطالع كلامه في: (دلائل الإعجاز)؛ يجده يُسمّي مباحثه فيه مباحث بيانية.

بهذا يكون الجرجاني قد أزاح عن البلاغة ما كان يكتنفها من لبس وغموض، واستطاع أن يضع أسساً واضحة لعلم المعاني وعلم البيان؛ وما يؤكّد هذه الجهود الجبارة قول يحي بن حمزة العلوي صاحب (الطراز في حقائق علوم الإعجاز) : " إنّ أوّل من أسّس من هذا الفنّ قواعده، وأوضح براهينه، وأظهر فوائده، ورتّب أفانينه الشيخ العالم النحرير، علَمُ المحقّقين عبد القاهر الجرجاني، فلقد فكّ قيد الغرائب بالتقييد، وهدّ من سُور المشكلات بالتسوير المشيد، وفتح أزاهرها من أكمامها، وفتق أزراره بعد استغلاقها واستبهامها... وله من المصنفات فيه كتابان: أحدهما لقّبه بدلائل الإعجاز، والآخر لقّبه بأسرار البلاغة..."[2].

فعبد القاهر أفاد ممن سبقوه واستثمر ما جاءوا به ليخرج بنظريته "النظم" في ثوب جديد للدارسين والباحثين بعده.

ويُنسب لعبد القاهر هذا العمل العظيم كما يُحسب له أنه مزج بين النحو والبلاغة. فالجرجاني في كلامه عن النظم وجعله معاني النحو معيارا لصوابه من خطئه، لا يرمي إلى الإعراب أو قواعده بل "يقصد إلى النحو البلاغي، أو البلاغة النحوية، وبذلك يكون أوّل عالم أخرج النحو من نطاق

(1) المراغي أحمد مصطفى، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط03، 1414هـ_1993م، ص 08.

(2) العلوي يحي بن حمزة(ت 749هـ)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان(د.ط)، 1982م، 01/ 04.

شكليته وجفافه، وأصبح النظم الذي يرتبط بالنحو أو النحو الذي يعود إليه النظم مباحث في الأسرار البلاغية والنكات الفنية التي تدقّ في جاذبيتها، وتحلّق في تصويرها حتى تصل إلى أرفع مراقي البيان، وذلك هو الإعجاز الذي أذاب فيه الرجلُ عصارة أيامه ولياليه"[1].

لم يستطع عبد القاهر أن ينساق خلف نظرة النحاة الخاطئة للنحو العربي؛ فقد كانت دعوته صريحة إلى تبنّي مبدأ الترتيب والتعليق في إيضاح المعاني الوظيفية للتركيب الكلامي. كما تطرق الجرجاني إلى العديد من القضايا البلاغية المهمة، والتي كان لها صدى في الدرس البلاغي وفي النقد الأدبي، لكننا سنسلّط الضوء ها هنا على قضية أثارت جدلا كبيرا بين علماء العربية أبدع عبد القاهر في معالجتها، وهي قضية اللفظ والمعنى.

أ ـ قضية اللفظ والمعنى :

شغلت قضية الإعجاز القرآني بال المفكّرين لأمد طويل، كُلٌّ حسب نظرته وتفكيره الخاص، فاختلفوا إن كان معجزا بلفظه أم بمعناه، وراح كلّ واحد يصوغ بحوثه على هذا الأساس، فاختلفت آراؤهم وتشعبت أفكارهم بين الانتصار للفظ أو للمعنى والعلاقة بينهما، وأيّهما الأسبق والأحقّ بالتقدير، إلى أن جاء عبد القاهر وفصل في هذه القضية بمقولة النظم.

وقبل التطرّق إلى رأيه حول مسألة اللفظ والمعنى، وجب التبصّر فيما بناه بعضُ علماء العربية قبله وأسّسوا له، فعبد القاهر لم يَبْن آراءه تلك من العدم، و" لعلّ الجاحظ هو خيرُ من تحدّث عن قضية اللّفظ والمعنى في النصف الأوّل من القرن الثالث الهجري، غير أنّ الناظر في كتابه القيّم(البيان والتبيين) فضلا عن كتاب(الحيوان) يضع يده على نصوص اختلف النقاد في فهمها وتأويلها، مما أدّى إلى بروز آراء ومواقف متباينة حمّلت الجاحظ وزر مسألة إعطاء أهمية وأفضلية للفظ على حساب المعنى"[2] .

(1) علام عبد العاطي غريب، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، ط01، 1997م، ص 09.

(2) رزايقية محمود، أثر اللفظ والمعنى في مفهوم الفصاحة والبلاغة ـ قراءة في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، مجلة دراسات معاصرة، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، السنة الثالثة، المجلد:03، العدد: 02، جوان 2019م، ص 13.

إذ عرض الجاحظ لهذه القضية مُطوّلاً، وأسهب فيها، فقال مبيّناً مواصفات اللّفظ:" فكما لا ينبغي أن يكون اللّفظُ عامياً، وساقطاً سوقياً، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريباً وحْشياً، إلّا أن يكون المتكلّمُ بدوياً أعرابياً؛ فإنّ الوَحشي من الكلام يفهمه الوحشيُ من الناس، كما يفهم السوقيُ رطانة السّوقي. وكلام الناس في طبقات كما أنّ الناس أنفسهم في طبقات، فمن الكلام الجزل والسخيف، والمليح والحسن، والقبيح والسمج، والخفيف والثقيل، وكلّه عربيّ"[1]، فالألفاظ حسب الجاحظ طبقات مثل الناس طبقات، ومثلما لكل طبقة من الناس خصائصها ومميزاتها كذلك لكل طبقة من طبقات الألفاظ ما يميزها.

نصوصٌ كثيرةٌ تُشير إلى أنّ الجاحظ اهتمّ باللفظ، وأنزله منزلةً رفيعةً، ولكنّ هذه النصوص نفسها تنفي أن يكون الجاحظ قد أهْدَرَ قيمةَ المعنى وأسْقطهُ من عَلياء البلاغة وكمال الشّعر وسلامة الذوق؛ ففي أقواله ما يُوحي بأنّه كان يلتفتُ إلى المعنى ويرعى قيمته في الكلام وفي الشّعر. يقول: "ولا يعلمُ في الأرض شاعرٌ تقدّم في تشبيه مُصيب تامّ، وفي معنى غريب عجيب، أو في معنى شريف كريم، أو في بديع مخترع، إلّا وكلّ من جاء من الشعراء من بعده أو معه، إنْ هو لم يعدّ على لفظه فيسرق بعضه أو يدّعيه بأسره، فإنّه لا يدع أن يستعين بالمعنى، ويجعل نفسه شريكاً فيه..."[2]، فمثلما للفظ أهمية كبيرة، فللمعنى مكانة مرموقة عند الجاحظ، ويوضح لنا ذلك في باب أخذ الشعراء عن بعضهم البعض، فيمكن للشاعر أن يسرق لفظ غيره ويدعي أنه له، لكن لا يمكن أن يدّعي أن معنى غيره من الشعراء له أو يشاركه فيه.

وتوجدُ نصوصٌ أخرى تُفسّر حيادية الجاحظ في توظيف اللفظ والمعنى، يقول: " وليس في الأرض لفظٌ يُسقط البتّة، ولا معنى يبورُ حتّى لا يصلح لمكان من الأماكن"[3]. وهذا النصُّ يوضّح حيادية الجاحظ إزاء اللفظ والمعنى، وأنّ اللّفظ الجيّد يُشاكل المعنى الجيّد، والألفاظ السخيفة تصاحب

(1) الجاحظ أبو عمرو بن بحر ، البيان والتيين، تح: عبد السلام محمد هارون، (د.ت.ط)، 01/ 144.

(2) الجاحظ أبو عمرو بن بحر، الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط02، 1385هـ_1965م، 311/03.

(3) الجاحظ، البيان والتيين(م.س)، 93/01 .

السخيف من المعاني، قال:" إلّا أنّي أزعمُ أنّ سخيفَ الألفاظ مشاكلُ لسخيفَ المعاني، وقد يُحتاج إلى السخيف في بعض المواضع، وربما أمتع بأكثر من إمتاع الجزل الفخم من الألفاظ، والشريف الكريم من المعاني."[1]، فمادة الكلام قد تكون واحدة، لكن فخامة الصورة وجمالها يتحقق بما يراعيه المبدع في تنظيم وفخامة معانيه، فعلى أساس المعاني لا الألفاظ، يحكم لكلام ما بحسنه وجماله أو قبحه وسذاجته.

ومثل الجاحظ، وقف ابن جني (392هـ) عند هذه القضية مطولا منتصرا للمعنى دون اللفظ باعتباره الأقوى دون أن يهمل الألفاظ، لأن" العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها، بالشعر تارة وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها."[2]، فنجد ابن جني في هذا الموضع يقدم المعنى على اللفظ ويوليه عناية كبيرة.

إذاً فقد جعل ابنُ جني الألفاظ خدما للمعاني وتبعا لها حين يقول:" إذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسّنوها، وحلوا حواشيها وهذبوها، وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا ترين أنّ العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة للمعاني، وتنويه بها وتشريف منها. ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحصينه، وتزكيته، وتقديسه، وإنما المبغى من بذلك منه الاحتياط للموعى عليه، وجواره بما يعطر بشره، ولا يعر جوهره، كما قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه ويغض منه كدرة لفظه، وسوء العبارة عنه."[3]، ولهذا يجب انتقاء الألفاظ وتخيّر أحسنها لتمثيل المعنى أحسن تمثيل وإخراجه في أبهى صوره.

وأعود إلى عبد القاهر باعتباره من فصل في هذه القضية، فقد وقف عبد القاهر الجرجاني عند مسألة(اللفظ والمعنى)، وتعدّ وقفته هذه من أهمّ الوقفات بعد الجاحظ، حيث أثارت الكثير من

(1) الجاحظ، البيان والتبين(م.س)، 01/ 145.

(2) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص(م.س)، 01/ 215.

(3) المصدر نفسه، 01/ 217.

النقاش والجدل حول : هل عبد القاهر من أنصار اللّفظ أم من أنصار المعنى؟ أم له رأيٌ آخر يختلف عن الرأيين السابقين؟

ذهب بعضُ الباحثين إلى أنّ عبد القاهر من أنصار المعنى، فيما ذهب آخرون إلى أنّ كلامه في(اللفظ والمعنى) جاء متناقضاً؛ فهو ينتصرُ مرة للفظ ومرة أخرى للمعنى، وفي مرة ثالثة يساوي بينهما[1].

ومن الأقوال التي يعتمها بعضُ العلماء في أنّ عبد القاهر ينتصر للمعنى قوله: " وقد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزية، وأنها من حيّز المعاني دون الألفاظ، وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك، وتستعين بفكرك"[2].

أمّا قوله الذي نستشفّ منه انتصاره للفظ حينما يلوم الذين يقدمون الشعر بمعناه، يقول: "إنّ الداء الدويّ، والذي أعي أمره في هذا الباب، غلط من قدّم الشعر بمعناه، وأقلّ الاحتفال باللفظ، وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلّا ما فضل عن المعنى.يقول:(ما في اللفظ لولا المعنى؟ وهل الكلامُ إلّا بمعناه؟) فأنت تراه لا يقدّم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة وأدبا، ... واعلم أنّا وإن كنّا إذا اتّبعنا العرف والعادة، وما يهجس في الضمير، وما عليه العامّة، أرانا ذلك أنّ الصواب معهم، وأنّ التعويل ينبغي أن يكون على المعنى، وأنه الذي لا يسوغ القول بخلافه- فإنّ الأمر بالضدّ إذا جئنا إلى الحقائق، وإلى ما عليه المحصلون "[3].

يجد المتأمّل في كلام عبد القاهر أنه يضع يده على تناقض صارخ، فهو مرة يتحامل على الذين يقدّمون الشعر بمعناه، ومرة يرى أنّ التعويل ينبغي أن يكون على المعنى.

ومن الباحثين الذين يرفضون مسألة التناقض في قول عبد القاهر نجد محمد غنيمي هلال، إذ يرى أنّ حديث عبد القاهر عن الألفاظ والمعاني كان يهدف إلى الكشف عن السرّ في بلاغة التعبير،

(1) ينظر: مطلوب أحمد، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، ط01، 1393هـ_1973م، ص 115.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 64.

(3) المصدر نفسه، ص 251_252.

وأنّ ذلك يعود إلى ما بين المعاني المدلول عليها بالألفاظ من تآخ وارتباط، وهو تآخي معاني النحو. فمزية التعبير تكمن لدى عبد القاهر في الصورة المتحصّلة من توخّي معاني النحو في استعمال الألفاظ والمعاني[1].

وما يُثبتُ هذه الالتفاتة الدالّة على التآخي بين اللّفظ والمعنى لتوخي معاني النحو هو قول عبد القاهر:" ومعلومُ أنّ سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأنّ سبيل المعنى الذي يعبّر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه، كالفضة والذهب يُصاغ منهما خاتم أو سوار، فكما أنّ محالا إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم، وفي جودة العمل ورداءته، أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة، أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل وتلك الصنعة، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام، أن تنظر في مجرد معناه، وكما أنّا لو فضلنا خاتما على خاتم، بأن تكون فضة هذا أجود، أو فصّه أنفس، لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه، أن لا يكون تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام"[2].

هكذا يتّضح أن عبد القاهر ينظر إلى المعنى بمثابة المادّة الخام التي تشكّل منها الأشياء، لذلك التفاضل بين الأشياء لا يكون بالمادة، وهذا ما ينطبق على الشعر، فلا فضل لشعر على شعر من خلال المعنى وإنما باعتبار اكتمال صورته المشكلة من اتّحاد اللفظ والمعنى.

وفي كتابه (أسرار البلاغة) يركّز عبد القاهر الجرجاني على أهمية التحام اللفظ مع المعنى من خلال تحديد شروط استحسان اللفظ مفردا دون إشراك للمعنى، يقول: " وأمّا رجوع الاستحسان إلى اللفظ من غير شِرك من المعنى فيه، وكونه من أسبابه ودواعيه، فلا يكاد يعد نمطا واحدا، وهو أن تكون اللفظة مما يتعارفه الناسُ في استعمالهم، ويتداولونه في زمانهم، ولا يكون وحشيا غريبا، أو عاميا

(1) ينظر: هلال محمد غنيمي، النقد الأدبي الحديث، نهضة مصر، القاهرة، أكتوبر 1997م، ص 267.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 254_255.

سخيفا، سُخفه بإزالته عن موضوع اللغة، وإخراجه عمّا فرضته من الحكم والصفة، كقول العامة أشغلْتَ وانفسدَ "[1].

وإذا انتقلنا إلى الجانب التطبيقي في تحليل عبد القاهر لمجموعة من النصوص وجدناه يُثني على اللفظ ليرتقي بصفة التحام اللفظ والمعنى ووصولهما إلى المتلقي دفعة واحدة، كقول الشاعر:

ولما قضينا من منى كلّ حاجة ومسح بالأركان من هو ماسحُ

وشُدّت على دُهُم المهارى رحالُنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائحُ

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطيّ الأباطحُ

قال: " ... ثمّ انظر: هل تجد لاستحسانهم وحمدهم وثنائهم ومدحهم متصرّفا إلّا إلى استعارة وقعت موقعها وأصابت غرضها، أو حسن ترتيب تكامل معه البيان حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع، واستقرّ في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن"[2].

ويظهر جلياً التحامُ اللّفظ مع المعنى من خلال الربط بين أقسام البديع؛ لأنّ المتأمّل في علم البديع قد يظنّ أنه مجرّد تلاعب بالألفاظ وتصرّف فيها، ولكن عبد القاهر يردّ على ذلك بقوله: "وههنا أقسامٌ قد يُتوهّم في بدء الفكرة، وقبل إتمام العبرة، أنّ الحُسن والقُبحَ فيها لا يتعدّى اللفظ والجرس، إلى ما يناجي فيه العقلُ النفسَ، ولها إذا حُقّق النظر مرجعٌ إلى ذلك، ومُنصرفٌ فيما هنالك، منها التجنيسُ والحشوُ"[3].

إذاً رؤية عبد القاهر الجرجاني للّفظ والمعنى كانت نظرة شاملة، حيث ينظر إلى " أنّ المعاني لا تدين في كلّ موضع لما يجذبها التجنيسُ إليه، إذ الألفاظُ خدمُ المعاني والمصرّفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها، المستحقة طاعتها. فمن نصر اللّفظ على المعنى كان كمنْ أزال الشيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته، وذلك مظنّة الاستكراه، وفيه فتح أبواب العيب، والتعرّض للشين"[4].

(1)الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 06.

(2) المصدر نفسه، 22.

(3) المصدر نفسه، ص 04.

(4) المصدر نفسه، ص 05.

والنتيجة التي وصل إليها أحمد بدوي هي أنّ كثيرا من الناس حينما يطّلعون على أقوال الجرجاني يظنون أنه من أنصار المعنى، كما توهّموا من قبل أنّ الجاحظ من أنصار اللفظ، فردّ عليهم بقوله:" وذلك كلّه خطأٌ في التصوّر، وغلط في التصوير، فلا عبد القاهر من أنصار المعنى دون اللّفظ، ولا الجاحظُ من أنصار الصياغة حتى المتكلّف منها وما اغتصب. والواقع أنّ الرجلين متّفقان في النظرة إلى الكلام، وإنّ عبد القاهر لا يُهمل الصياغة بل يُعنى بها كعناية الجاحظ"[1].

وعليه، فإنّ بلاغة الكلام وحُسنه عند عبد القاهر لا تقف على معانيه دون ألفاظه، ولا على ألفاظه دون معانيه، ذلك أنّ الألفاظ أوعية للمعاني وتبعٌ لها، فإذا حَسُنَ ترتيبُ المعاني في النفس حَسُنَ اختيارُ الألفاظ المؤدية لها.

وبالتالي لا تتحقق قيمة المفردة إلّا من خلال تموقعها في التركيب، وطبقا لمعاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات، ويتحقق ذلك بأن " تأتي المعنى من الجهة التي هي أصحّ لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخصّ به، وأكشف عنه، وأتمّ له، وأحرى بأن يكْسِبه نُبْلًا، ويظهر فيه مزية"[2].

وهذه الفكرة تتماشى مع المنهج الذي سطّره عبد القاهر، حينما جعل أسبقية ترتيب المعاني في النفس على ترتيب الألفاظ في النطق، فيقول: " إنّ الكلم تترتّبُ في النطق بسبب ترتّب معانيها في النفس "[3]. فهو يرى أن المتكلم إذا فرغ من ترتيب المعاني في نفسه أولاً تترتّب له الألفاظُ ثانياً بحكم تبعيتها للمعاني، وأكّد في مواضع كثيرة من دلائله أنّ العلم بمواقع المعاني في النفس يهدي إلى العلم بمواقع الألفاظ الدالّة عليه، وعدّه عنصرا أساسياً في عملية النظم.

وخلاصة القول في جدلية اللفظ والمعنى، أنّ المعاني تأتي أوّلا ثمّ الألفاظ تأتي ثانياً، ومن هذا الترتيب يتولّدُ النظمُ: وهو حصيلة ترتيب المعاني في النفس، وليس توالي الألفاظ في النطق. ولا يمكن -

(1) بدوي أحمد أحمد، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، مجلة أعلام العرب07، مكتبة مصر، القاهرة، ص 125، 126.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز(م.س)، ص 43.

(3) المصدر نفسه، ص 56.

في هذه الحال ـ أن نفصل معاني الكلمات في ذاتها عن معاني النحو، وهذا ما قصده الجرجاني بقوله : " أنه لا يُتصوّرُ أن يتعلّق الفكرُ بمعاني الكلم أفراداً ومجرّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصحّ في عقل، أن يتفكّر متفكّرٌ في معنى(فِعْل) من غير أن يرد إعماله في اسم"[1]. فالألفاظ لا توضع متجاورة دون تعلّق بعضها ببعض، وإنما بارتباطها والتئامها مع بعضها البعض بعلاقات نحوية لا يتم من دونها كلام ولا يفهم منها حديث.

وهكذا، فقد انتقل عبد القاهر الجرجاني في مناقشته لقضية اللفظ والمعنى إلى قضية تعدّد الدلالات، وهي مرحلة متقدّمة لم ينتبه إليها أحدٌ، مستفيدا مما أشار إليه الجاحظ في سياق حديثه عن المعاني المطروحة في الطريق، لكن التفاضل بينها يكون في حسن تخيّر ألفاظها، ودقة صوغها، فتنتقل من دلالة إلى أخرى حسب الغرض المراد تأديته[2].

وقد عبّر الجرجاني عن تلك المعاني: مرة بالمعاني الأُوّل، ومرّة بالدّلالة الثانية، ومرّة ثالثة بمعنى المعنى. وقد نصّ على تلك المعاني بقوله:" فالمعاني الأوّل المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والوشي والحليُ، وأشباه ذلك. والمعاني الثواني التي يُومَأ إليها بتلك المعاني، هي التي تكسي تلك المعارض، وتزين بذلك الوشي والحَلْي"[3].

ويعني عبد القاهر بلفظ(المعارض): المعاني اللغوية أو المعاني الأُوّل، وهي بمثابة الثياب التي تعرض فيها الجارية الحسناء. أمّا المعاني الثواني: فهي بمثابة الزينة لتلك الثياب، أو بمثابة الجانب الجمالي؛ مثلا إذا قلت:(رأيت الأسد)، وأنت لا تريد الرجل الشجاع، فليس في اللّفظ معنى الوشي والحلي؛ لأنّ اللّفظ استعمل في معناه الحقيقي. وإذا أردت بذلك الرجل الشجاع، فلفظ (الأسد) فيه معنى الوشي والحلي، لأنه دلّ على معنى ثانٍ، وهو الرجلُ الشجاعُ، وبذلك فهو يمثّل المعاني الثواني والاستعارة معاً.

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 410.

(2) ينظر:عباس إحسان، تاريخ النقد الأدبي عند العرب نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط04، 1404هـ_1983م، ص 428،429.

(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 264.

وقام الجرجاني بتقسيم الكلام على ضربين: "ضربٌ أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده...وضربٌ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظُ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض"[1]. فالدلالة الأولى: دلالة لغوية، والدلالة الثانية :دلالة بلاغية تدلّ على المعنى الثاني، ومدار هذه الدلالة عنده هي التي تقوم عليها: الكناية والاستعارة والتمثيل.

ويرفض عبد القاهر "أن تكون (الكناية) و(الاستعارة) و(التمثيل) أوصافا للفظ، لأنه لا يُتصوّر أن تكون مزيّتها في اللّفظ حتى تكون أوصافا له. وذلك محال، من حيث يعلم كل عاقل أنه لا يكنّى باللفظ عن اللفظ، وأنّه إنما يُكنّى بالمعنى عن المعنى. وكذلك يعلم أنه لا يُستعار اللفظ مجردا عن المعنى، ولكن يُستعار المعنى ثم اللفظ يكون تبعَ المعنى... ويعلم كذلك أنه محال أن يضرب (المثل)باللفظ، وأن يكون قد ضرب لفظ (أراك تقدّم رِجْلاً وتُؤخّر أخرى) مثلا لتردّده في أمر البيعة"[2].

فالكناية أو الاستعارة وحتى التمثيل لا تخص اللفظ، بل تخصّ المعنى بتخيّر الألفاظ المناسبة التي تعبر عن أغراضه.

وبناءً على ما سبق ذكره، فإنّ ما توصّل إليه الجرجاني يُشبه تماما ما توصّلتْ إليه اللّسانياتُ الحديثةُ فيما يُسمّى "تعدّد الدوال على المدلول الواحد، وكذلك تعدّد المدلولات التي تندرج تحت الدّال الواحد. وهذه تمثل الظاهرة الأولى، أمّا الظاهرة الثانية فتتمثّل في أنّ الدّال الواحد يدلّ على أكثر من مدلول، والمثل الواضح على هذا مصطلح (المعنى)، الذي يقع مرة في جانب المحتوى، ومرة في جانب الشكل، وهو المسلك الذي يفضي إلى أن يطلق مصطلح (المعنى) مرادا به نفس ما يراد بمصطلح (اللفظ)حين يطلق كلاهما على عنصر الشكل؛ أي الصياغة الفنية"[3].

(1)الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 262.

(2) المصدر نفسه، ص 442_443.

(3) راضي عبد الحكيم، ظاهرة الخلط في التراث البلاغي والنقدي بين المعنى الأدبي والمعنى الاجتماعي، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط02، 2006م، ص 133.

ومذهب عبد القاهر الجرجاني في اللفظ والمعنى هو من أصحّ وأحدث ما وصل إليه الدرس اللغوي الحديث في أوروبا، فاللغة ـ في نظر الجرجاني ودي سوسير ـ ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات système de rapports . يقول: " اعلم أنّ هناك أصلا أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب ويُنكر من آخر، وهو أنّ الألفاظ المفردة التي من أوضاع اللغة، لم توضع لتصرف معانيها في أنفسها، ولكن لأنْ يضمّ بعضها إلى بعض فيصرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف وأصل عظيم".

عبد القاهر قدّم مفاهيم مهمّة للمعاني النحوية والعلاقات، وبيّن أنّ المزية في الكلام لا تتعلق بالألفاظ مفردة بل بعلاقات المفردات بعضها ببعض، وعلاقاتها بالكلّ، فتتحقق المزية حينما تكون هذه العلاقات حسب مقتضيات العقل والنفس.

ثانيا: عبد القاهر الجرجاني النحوي:

لقد مرّ النحوُ بمدلوله الاصطلاحي العلمي بطورين:الطورُ الأوّلُ اتّسع فيه الحدُّ ليشملَ العربية بعلومها المختلفة(الصوت، والصرف، والنحو، والبلاغة)، وهي عند الأوائل بمسمى(علم العربية). ويؤيّد ذلك مقالة ابن جنّي في مفهوم النحو:"انتحاء سمت كلام في تصرّفه من إعراب وغيره: كالتثنية الجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنّسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية في الفصاحة، فينطق بها وإن شذّ بعضهُم عنها رُدّ بها إليها "[1].

أمّا في الطور الثاني، فقد ضاق معنى النحو على العلوم العربية ليقتصر على الإعراب والجملة، يقول ابن عصفور(ت669هـ): " النحوُ علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلفَ منها"[2].

(1) ابن جني، الخصائص، 34/01.

(2) ابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي، المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري،مطبعة العاني، بغداد، العراق(د.ط.ت)، 45/01.

فهذا التعريف وغيره للنحو يجعلُ منه علماً يسعى إلى القوانين التي تُعرف بها أصول الصحّة في الكلام العربي. وهذا معناه أنّ النحو لا يقتصرُ على الحركة الإعرابية في أواخر الكلم، وإنما توسّع مجاله ليلامس الأمور التالية:

أ ـ العلاقات بين الكلمات والجمل.

ب ـ معنى الوظائف النحوية للكلمات في الجملة.

ج ـ فهم أداء الكلمات ووظيفتها النحوية في الجملة.

إنّ النحو العربي يمثّل نظام اللغة العربية، استنبطت معاييره بعد جمع اللغة واستقرائها، وبناء على ذلك تحددت الأصول النظرية والمنهجية من واقع الاستعمال ومن أفواه الناطقين بالعربية؛ فالنحو هو زبدة جهود علمية لنحاة سبقوا سيبويه الذي يمثل كتابه ذروة نضج الدراسات النحوية، إذ لا يُعقل ابتداع سيبويه هذا العلم المتكامل دون أن يفيد من تلك الجهود، " ذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره"[1].

واتّسم محتوى كتاب سيبويه بشيء من الغموض على الدارسين والباحثين الذين جاءوا بعد سيبويه، ولذلك كان من الضروري أن يخضع للقراءة والشرح والتبسيط، فقد سمع عن الجرمي قوله أن بأن تفقه الحديث من علمه بكتاب سيبويه، ذلك أن "كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش."[2]، فحاول من جاءوا بعده إيضاح ما غمض في كتابه.

وقد كان لكتاب سيبويه أثره الكبير في تحديد معالم النحو العربي وآفاقه في الدراسات اللاحقة، إذ ظلّت الدراساتُ النحوية في كثير من جوانبها تدور في فلك كتاب سيبويه، وهو ما نراه في المؤلفات النحوية، مثل (المقتضب) للمبرد (ت 285هـ)، و(الأصول في النحو)لابن السراج(ت316هـ)، وكتاب الجمل للزجاجي(ت340هـ)، والمفصّل للزمخشري(ت538هـ).

(1) سيبويه، الكتاب، 05/01.(من مقدمة الكتاب)

(2) المصدر نفسه، 06/01.

ويبقى مفهوم النحو: ذلك العلم الذي يبحث عن الألفاظ باعتبار هيأتها التركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية. وبهذا الفهم لوظيفة النحو يشترك كلٌ من النحو وعلم المعاني في بحث الألفاظ؛ فالنحوي يبحث عن الألفاظ "من جهة هيأتها التركيبية صحة وفسادا، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوصفية على وجه السداد، وصاحبُ المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبّر عنه بالفصاحة في التركيب، وقبحه، ومرجع تلك الفصاحة إلى الخلو من التعقيد، فيما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد، ويبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو "[1].

ويبقى العالم النحوي عبد القاهر الجرجاني صاحب ثورة تجديدية في ميدان الدراسات اللغوية، وله نقلة فريدة في مفهوم النحو. فقد استطاع ـ بما أوتي من علم وافر وذوق أدبيّ رفيع ـ أن يدرك أنّ مفهوم النحو أشمل وأوسع، فنقله من حقل الصناعة الجافة والمجرّدة إلى حقل الصناعة والدلالة من خلال فكرة(النظم) أو (التعليق)، منتقداً النحاة جهلوا هذه الأساليب الراقية، ولم يتعمقوا فيها، مع أنّ النحو ـ بحسب قوله ـ ليس إلّا البحث في مقاصدها.

يعيبُ عبد القاهر على علماء العربية إهمالهم الاشتغال بالنحو وزهدهم فيه، بحيث يرى أننا بحاجة ماسة له؛ لأنه السبيل الوحيد لفهم كتاب الله، فيقول:"وأمّا زهدُهم في النحو واحتقارُهم له، وإصغارُهم أمرَه وتهاونُهم به، فصنيعُهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدّم، وأشبه بأن يكون صدّاً عن كتاب الله وعن معرفة معانيه. ذاك لأنهم لا يجدون بُدّاً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذ كان قد عُلم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعرابُ هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيارُ الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى

(1) ابن كمال باشا أحمد بن سليمان، ثلاث رسائل في اللغة، تحقيق: محمد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط01 ، 1993م، ص 183.

يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، لا ينكر ذلك إلّا من ينكر حسّه، وإلّا من غالط في الحقائق نفسه"[1].

ويردّ عبد القاهر الجرجاني على الذين زهدوا في النحو بقوله: "لو أن هؤلاء القوم إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملة، وإذ زعموا أن قدر المفتقر إليه القليل منه، اقتصروا على ذلك القليل، فلم يأخذوا أنفسهم بالفتوى فيه، والتصرف فيما لم يتعلموا منه، ولم يخوضوا في التفسير، ولم يتعاطوا التأويل، لكان البلاء واحدا، ولكانوا إذ لم يبنوا لم يهدموا، وإذ لم يصلحوا لم يكونوا سببا للفساد، ولكنهم لم يفعلوا، فجلبوا من الداء ما أعيي الطبيب، وحيّر اللّبيب..."[2]. فالذين زهدوا في النحو، وذموا الاشتغال فيه لزموا ترك التأويل والتفسير وسبل التفكير، والأشدّ بلاء أنهم عندما كانوا لا يقدمون ولا يصلحون شيئا أتوا بمرض أتعب الأطباء وحيّر العقلاء.

وهكذا، فقد بذل عبد القاهر جهده للدفاع عن النحو، وردّ الاعتبار له، فأكّد على أنه ليس قيداً للمعاني بل محرّرا لها، فجعل النحو قلبا للنّظم وأساسا له، و"وهب نفسه للدفاع عن النحو، وبيان خصائصه، وإبراز وجه الحاجة إليه في نظم الكلام، وتنسيق التراكيب، وبذلك نراه قد نقل النحو إلى جوّ يزخر بالحيوية، وجعل موضوعاته ميداناً يجول فيها بذهنه الصافي، ويطلع الناس على ألوان من التعبيرات التي تمرّ بهم، ولكنهم لم يقفوا على روعتها، ولم يتذوقوها، فهو قد نقل هذا العلم من الاهتمام بأواخر الكلمات فقط، والبحث عن العلة، وعلة العلة، إلى علم رحب فسيح ينبض حياة وحركة."[3].

هنا يظهر منهج عبد القاهر الذي يختلف اختلافا واضحا عن منهج غيره من النحاة في بحث الموضوعات النحوية، كما يختلف في فهمه وتفسيره للأساليب؛ فالذين زهدوا في النحو كانوا ينظرون

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 28.

(2) المصدر نفسه، ص 32.

(3) لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، ص 82.

إليه نظرة ضيقة انحصرت في البناء والإعراب. أما النحو عند عبد القاهر فهو عمدة في تحليل النصوص، وفهم المعاني، وأساسٌ للتفاضل بينها.

وعليه، لم يهتمّ عبدُ القاهر بالنحو كونه قواعد وقوانين لزم التمكّن منها والوقوف عليها ذاتها، فلم تكن هي هدفه المنشود بل كان يرمي إلى ما يتحقق بفضلها من معان للتراكيب، فبيّن أثر النحو في البنى النصية؛ ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الإمكانات النحوية، كما يمكنها أن توسّع من طاقة الدلالة والصياغة في آن واحد، فيقول:[1]

فما لنظم كلام أنت ناظمـــــــه معنى سوى حكم إعراب تزجيه

وقد علمنا بأن النظم ليس سوى حكم من النحو نمضي في توخيه

ولنتوقّف عند مجموعة أبيات شعرية عرض لها عبد القاهر في دلائله، للتدليل على ما وصفوه بحسن النظم أو فساده بعدم توخّي المعاني فيها: من تقديم وتأخير، أو حذف وإضمار، وفصل ووصل، وغيرها مما لا يصحّ للناظم أن يصنعه[2].

ومما تواصفوه بالحسن والفضيلة ماله من الحسن والجمال، وتوخٍّ لمعاني النحو، قول إبراهيم بن العبّاس:[3]

فلَوْ إِذْ نَبَا دَهْرٌ، وأُنْكِرَ صَاحبٌ، وسُلِّط أعدَاءٌ، وغابَ نَصِيرُ

تكُون عن الأَهْوازِ دَارِي بِنجْوَةٍ، ولكن مقَادِير جَرَت وأمورُ

وإِنِّي لَأَرْجُو بعْد هذَا مُحَمّدًا لِأَفْضَلِ ما يُرْجَى أَخٌ وَوَزِيرُ

ويعلّق الجرجاني على وجه المزية في هذه الأبيات فيقول:"فإنك ترى ما ترى من الرونق والطلاوة، ومن الحسن والحلاوة، ثم تتفقد السبب في ذلك، فتجده إنما كان من أجل تقديمه الظرف

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 10.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص 84.

(3) المصدر نفسه، ص 86.

*الضرائب: جمع ضريبة، وهي الطبيعة والخلق، والضريب: المثيل والشبيه،.

*المستثيب: طالب الثواب. من شرح الكتاب (دلائل الإعجاز).

الذي هو (إذ نبا) على عامله الذي هو (تكون)، وإن لم يقل: فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة إذ نبا دهر، ثم أن قال: (تكون)، ولم يقل: (كان)، ثم أن نكّر الدهر ولم يقل (فلو إذ نبا الدّهر)،...وكلّه من معاني النحو كما ترى. وهكذا السبيل أبدا في كلّ حسن ومزية رأيتهما قد نسبا إلى النظم"[1].

وهكذا، فلا تتحقق المزية والفضيلة في الكلام إلا بما يراعيه الناظم لمعاني النحو في كلامه، فالنحو عمود النظم وشرط لتحقق الدلالة، وهو ما أشرتُ إليه سابقا في آراء عبد القاهر حول النحو وأهميته، وهي آراء لا يمكن لي إلا أن أوردها بمفرداته وصياغته، ذلك أنّ عبد القاهر بثراء فكره، وتميزه تحليلاته يفرض على الباحث كلماته.

ومما تواصفوه بفساد النظم، وسوء التأليف توقف عبد القاهر عند نماذج كثيرة نوّه من خلالها إلى قضايا مهمّة وجب على الناظم التحكّم بها، ومن أهمها معرفة مواطن التقديم والتأخير في الكلام، والتمكّن من وَصْل الكلام وفصله، وحذف وإضمار، وغيرها، نحو ذلك قول المتنبي:[2]

وَلِذَا اسْمُ أَغْطِيَةِ العُيونِ جُفُونُها مِنْ أَنَّها عَمَلُ السُّيُوفِ عَوَامِلُ

والمقصود من هذا البيت ها هنا: أنّ للعيون أحداق من أجل أنها تعمل عمل السيوف، سُميت أغطيتُها جفونا باسم غطاء السيف، فهذا البيت قد ساء نظمُه لتعقيد ألفاظه. ذلك أنّ المتنبي لم يرتّب كلامه الترتيب الذي بفضله تتحقّق الدّلالة، و " إنّما ذمّ هذا الجنس؛ لأنّه أحوجك إلى فكر زائد على المقدار الذي يجب في مثله، وكدّك بسوء الدلالة، وأودع المعنى لك في قالب غير مستوٍ ولا مملّس، بل خشنٌ مُضرّس، حتى إذا رُمتَ إخراجه منك عَسُر عليك، وإذا خرج خرج مشوّه الصورة ناقص الحُسن"[3].

فالألفاظ أوعية للمعاني، وإذا حَسُن ترتيب المعاني في النفس حَسُن ترتيب الألفاظ المترجمة لها، فينعكس حُسْنُ تخيّر المعاني وترتيبها في النفس على حسن الألفاظ المؤدية لها.

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 86.

(2) الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة في علم البيان(م.س)، ص 142.

(3) المصدر نفسه، ص 142.

وبناء على ما ذكرناه سالفا، فإنّ عبد القاهر الجرجاني كان " نحوياً خالصاً، له بالنصوص بصرٌ، وبالأساليب فقهٌ، وبتفسيرها ولوعٌ. وقد هداه بصرُه بالنصوص وفقهه بالأساليب وولوعه بالتفسير إلى نظريته المعروفة بنظرية (النظم)، وهي تقوم على معاني النحو"[1].

ومن هنا استطاع عبد القاهر أن يبرز جوهر الدرس النحوي؛ الذي يبحث في وظائف الكلمة من خلال العلاقات السياقية اللغوية، فبيّن أنّ وظيفة النحو لا تكمن في البحث عن الخطأ والصواب، وحماية اللغة من اللحن فحسب، إنما وظيفته إلى جانب هذا إيضاح المعاني. ولعلّ اختيار عبد القاهر لعبارة " توخّي معاني النحو" دون لفظة " النحو" ؛ لأنّ النحو يسعى إلى بيان الأسلوب الصحيح في الخطاب الذي يوافق أوضاع القواعد النحوية وضوابطها، أمّا " توخي معاني النحو" : هو اختيار الأساليب التي تؤدي غرض المتكلّم، وذلك برصد اللّغة والكلام في أرقى استعمالاتهما، وهذه هي الغاية التي تميّز النحو عن النظم.

ثالثا: نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني:

أجمع دارسو البلاغة والنقد الأدبي على الإضافة القيّمة التي قدّمها عبد القاهر الجرجاني من خلال " نظرية النظم"؛ فالنظم نظرية قائمة بذاتها، تتكون من عناصر تركيبية جمالية، ولها مكانتها في مجال البلاغة والنحو.

والجدير بالتذكير أنّ لنظرية النظم امتداد كبير قديما وحديثا؛ فهي تضع أحد ركنيها في التراث اللغوي العربي والآخر في مناهج التحليل اللساني الحديث، وبهذا يمكن لهذه النظرية ـ من خلال الدراسة العلمية المعمّقة ـ أن تخرج برؤية نقدية جادة ضمن الدرس اللساني الحديث.

فكرة " النظم" قديمة في كتب التراث، حيث جاءت بلا نظام في الكتب السابقة للجرجاني؛ من أمثال سيبويه، وابن المقفع، والرماني، والخطابي، وعبد الجبار، والباقلاني. وقد أفاد عبد القاهر من الأفكار التي سبقته من خلال وضع يده على جوهر الخلاف في تصوّر فكرة "النظم"، يقول: اعلم أنك لن ترى عجبا أعجب من الذي عليه الناسُ في أمر النظم، وسبب ذلك أنهم أوّل شيء عدموه

(1) عبد اللطيف محمد حماسة، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي_الدلالي، ص 27.

العلم به نفسه، من حيث حسبوه شيئا غير توخي معاني النحو، وجعلوه يكون في الألفاظ دون المعاني ."[1]، فالنظم إذا ليس رصف الكلمات بعضها إلى بعض لغرض الضم، بل لتؤدي المعاني الكامنة فيها.

نظرة تاريخية عن فكرة النظم:

طرق باب النظم الكثيرُ من الأدباء والنقاد اللّغويين والبلاغيين قبل عبد القاهر الجرجاني، ولعلّ من أقدم الإشارات في ذلك ما قدّمه ابنُ المقفّع (ت 142هـ)، فقد مهّد الطريق، وكان أوّل من عرض لفكرة النظم من علماء العربية في قوله: " إذا خرج الناسُ من أن يكون لهم عملٌ أصيلٌ، وأن يقولوا قولاً بديعاً، فليعلم الواضعون المخبرون أنّ أحدهم وإن أحسن وأبلغ، ليس زائدا على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتا وزبرجدا ومرجانا، فنظمه قلائد وسموطا وأكاليل، ووضع كلّ فصّ موضعه، وجمع كلّ لون إلى شبهه، وما يزيده بذلك حسنا، فسمّي بذلك صائغا دقيقا،...، فمن جرى على لسانه كلام فيستحسنه أو يستحسن منه، فلا يعجبنّ إعجاب المخترع المبتدع، فإنه إنما اجتناه كما وصفنا"[2].

ابن المقفع أشار إلى طريقة فنية لوضع الألفاظ مواضعها في سياق متوافق، وهذه النظرة تلتقي مع المدلول اللغوي لمفهوم النظم.

أمّا النظم في النقد القديم فيمثله الجاحظ، وقد ربط النظم بإعجاز القرآن المباين لأساليب العرب، يقول : " ولابدّ من أن نذكر أقسام تأليف جميع الكلام، وكيف خالف القرآنُ جميع الكلام الموزون المنثور، وهو منثورٌ غيرُ مقفّى على مخارج الأشعار والأسجاع، وكيف صار نظمُهُ من أعظم البرهان، وتأليفه من أكبر الحجج"[3].

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز(م.س)، ص 546.

(2) محمد كرد علي، رسائل البلغاء، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، مصر، ط04، 1954م، ص05، 06.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين، 383/01.

ومن القضايا التي ترتبط بالنظم عند الجاحظ:(السبك، والنسج، والتصوير، وتخيّر اللفظ). يقول: " إنما الشأنُ في إقامة الوزن وتخيّر اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحّة الطبع وجودة السبك، فإنما الشعرُ صناعة، وضربٌ من النسج، وجنسٌ من التصوير "[1].

ويؤكّدُ شوقي ضيف القيمة العلمية والأدبية التي قدّمها الجاحظ بكشفه لأسرار النظم بقوله: " عُني الجاحظُ بالصور البيانية في الذكر الحكيم، ولكنه لم يكن يعني بوضع ملاحظاته في شكل قوانين محدّدة بالتعريفات الدقيقة، ولكنه صوّرها في أمثلة متعدّدة، بحيث تَمَثَّلَها من خلفوه تمثّلاً واضحا، مما قاد بعض الدارسين إلى أن يعدّوه مؤسس البلاغة العربية "[2].

أمّا عند البلاغيين والمفسّرين فقد ارتبط النظمُ بدراسة القرآن الكريم، فالقرآنُ هو أساسُ الدراسات البلاغية؛ حيث وقف البلاغيون والمفسرون على العلاقات التي تربط النص. ولا يمكنُ أن يختلف اثنان في أنّ نظرية النظم بلغت نضجها الفنّي من خلال الجهود العملية للبلاغيين.

فقد وقف الباقلّاني(ت403هـ) ـ على سبيل المثال ـ عند فكرة النظم من خلال ألفاظ (التأليف، والرصف، والرتبة)، يقول: وقد تأمّلنا نظم القرآن، فوجدنا جميع ما يُتصرّف فيه من الوجوه على حدّ واحد في حُسن النظم، وبديع التأليف والرصف، لا تفاوت فيه، ولا انحطاط عن المنزلة العليا، ولا إسفاف فيه إلى الرتبة الدنيا"[3].

وله تفسيرٌ طريفٌ لإعجاز القرآن من خلال نظم الحروف على وجه مخصوص، وذلك " لأنّ الإعجاز واقعٌ في نظم الحروف التي هي دلالات وعبارات عن كلامه، وإلى مثل هذا النظم وقع التحدّي "[4]. كما يؤكّد على فكرة أنّ القرآن خارج عن العادة وعن معهود العرب، وأنه مباينٌ لخطابات العرب [5].

(1) الجاحظ، الحيوان، 131/03.

(2) ضيف شوقي، البلاغة تطوّرٌ وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط06، (د.ت)، ص 55، 56.

(3) الباقلاني أبو بكر، إعجاز القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط03، (د.ت)، ص 57.

(4) المصدر نفسه، ص 395.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ص 51_ 52.

ويرى شوقي ضيف أنّ فكرة " القرآن خارج عن عادة العرب" تعود في الأصل إلى الجاحظ، وأنّ الرماني تأثّر بها ثمّ انتقلت إلى الباقلّاني، يقول: " وهو متأثّرٌ في الشطر الأول من نظريته بفكرة الجاحظ، التي ذهب فيها إلى أنّ مرجع الإعجاز في القرآن إلى نظمه وأسلوبه العجيب المباين لأساليب العرب في الشعر والنثر، أمّا في الشطر الثاني فمتأثّرٌ بفكرة الرمّاني التي ذهب فيها إلى أنّ القرآن يرتفعُ إلى طبقة من طبقات البلاغة"[1].

على الرغم من تأثّر الباقلّاني ببعض الأفكار التي وردت عن الجاحظ ، إلا إنّه تنبّه إلى أهميّة النظم في إعجاز القرآن، وأنّ أسرار النظم تعود إلى طريقة تأليف الكلام، كما اعتمد في التعبير عن فكرة النظم على مجموعة من المفاهيم والمسميّات التي استغلّها عبد القاهر الجرجاني في بناء نظرية النظم، مثل (الضمّ، والترتيب، والأسلوب).

أمّا النّظم عند القاضي عبد الجبّار(ت 415هـ) فقد وصل إلى أوجّه، حيث خصّص الجزء السادس عشر من كتابه (المغني في أبواب التوحيد والعدل) لبحث مسألة الإعجاز القرآني، وعارض الرأي الذي قال به أستاذُهُ الهاشم الجبائي، والذي ينصّ أنه " ليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظمٌ مخصوصٌ"[2] . غير أنّ عبد الجبّار يرى رأياً آخر كشف فيه عن قيمة الفصاحة التي تظهر في الكلام من خلال الضمّ . يقول: " فاعلم أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة، ولابدّ مع الضمّ من أن يكون لكلّ كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضمّ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع "[3].

وبهذا نستخلص أنّ مفهوم النظم عند عبد الجبّار يرتكز على ثلاثة أركان رئيسية:

(1) ضيف شوقي، البلاغة تطوّر وتاريخ، ص 108_ 109.

(2) القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: أمين الخولي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، مصر، ط01، 1960م، 197/16.

(3) المصدر نفسه، 199/16.

1 ـ الضمُّ على طريقة مخصوصة، وهو ما يسميه تمام حسان (التضام)[1]. وهو قرينة لفظية تهتمّ بالعلاقات التركيبية وبالمعنى النحوي.

2 ـ الإعراب: قرينة لفظية، وهو عند القاضي عبد الجبار مقياسٌ للفصاحة، وله علاقة وطيدة بالتضام والرتبة.

3 ـ الموقع: ويُعرف بالموقعية والرتبة، وهو قرينة لفظية.

ولا يمكن لهذه القرائن الثلاث أن تفترق، فهي تسير في سياق واحد. يقول عبد الجبار: " أن يعلم أفراد الكلمات، وكيفية ضمّها وتركيبها، ومواقعها، فبحسب هذه العلوم والتفاضل فيها، يتفاضل ما يصحّ من رُتب الكلام الفصيح"[2].

والنظمُ عند عبد الجبار هو المحور الأساس في بلاغة الكلام، ولا يتأتّى ذلك إلا عبر اختيار الألفاظ لمناسبة، ثمّ وضع هذه الألفاظ في المكان المناسب، وبهذا تؤدّي وظيفتها الدلالية.

لا يمكن إنكار فضل عبد الجبار في الارتقاء بالنظم كفكرة، وفضله أيضاً على عبد القاهر الجرجاني الذي استطاع أن يحوّل "النظم" إلى نظرية قائمة بذاتها، وهذا ما يبيّنه شوقي ضيف بقوله: " وقد وقف عبد الجبار على معنى النظم، فله أصلُ النظرية، وفضلُ السبق والابتكار يُنسبُ إليه وعبد القاهر له فضيلة تفسيرها تفسيراً دقيقا ، بحيث أصبح فعلا صاحبها الذي صوّرها وطبّقها واستخرج على أساسها علم المعاني المعروف بين علوم البلاغة العربية"[3] .

ما يُلفت النظر أنّ عبد الجبّار ركّز الجانب النظري في توضيح نظرية النظم، وأهمل الجانب التطبيقي، على عكس عبد القاهر الجرجاني الذي وازن بين النظري والتطبيقي. وحينما كان عبد الجبّار يذكر بعض آيات القرآن الكريم لم يكن يكشف عن أسرار النظم، وإنما كان يكتفي بالحديث

(1) يعرّف تمام حسان (التضام) بأن: " يستلزم أحدُ العنصرين التحليلين عنصرا آخر، مثاله التلازم بين حرف الجرّ ومجروره، والمبهم وتمييزه، وواو الحال وجملة الحال ".اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط02، 1979م، ص 216.

(2) القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل (م.س)، 208/16.

(3) ضيف شوقي، البلاغة تطور وتاريخ(مر.س)، ص 118.

عن التعليل للمزية التي يفضل بها القرآن الكلام البشري. مثال ذلك عندما وقف عند قوله تعالى:(وأصحابُ اليمين ما أصحابُ اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظلّ ممدود وماء مسكوب)[1].

يقول في هذه الآيات :" اعلم أنّ مزيّته على ما نسمعُ من الكلام الفصيح عظيمة"[2].

أدرك عبد الجبار مفهوم النظم الذي اهتدى إليه عبد القاهر، فأشار" إلى موقعية كل عنصر من عناصر الجملة، وأنه لا يمكن أن يقوم بوظيفته على النحو المطلوب إلا إذا كان موقعه من التركيب معينا محدودا، وكل ذلك يدل على أن عبد الجبار قد أدرك وعلى نحو واضح مفهوم النظم على النحو الذي أدركه عبد القاهر الجرجاني"[3].

ويلتقي عبد القاهر بعبد الجبار في أنّ كليهما تحدّث عن تعلّق أجزاء الكلام بعضه ببعض وتوخّي معاني النحو، وكلاهما تناول تغيّر الحركات الإعرابية وتغيّر مواقع الكلمات وتأثيرها في تغيير المعاني وجزالتها، وعبد الجبّار هو الملهم لأغلب الأفكار التي استقبلها الجرجاني في ربط النظم بإعجاز القرآن الكريم.

أمّا " النظم" عند عبد القاهر الجرجاني فقد أخذ منحى آخر في جانبه المعرفي والتطبيقي الإجرائي؛ وأوّل ما قام به الجرجاني هو تقديم مفهوم دقيق وواضح للنظم، وربط مفهومه بالعلاقات النحوية وبالمعنى النحوي، كما ربطه بمجموعة من المفاهيم ، مثل (الضمّ، والتأليف،والنسق، والنسج والتعليق، والاقتران، والتأليف).

يعرّف الجرجاني النظم بأنه :" تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض مع توخّي معاني النحو بين الكلم، كي تتحد أجزاءُ الكلام ويدخل بعضها في بعض، وأن يشتدّ ارتباط ثان منها بأوّل، كي توضع الجملة في النفس وضعا واحداً، وأن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علمُ النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ

(1) سورة الواقعة: 27 ـ 32.

(2) القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل(م.س)، 314/16.

(3) مراد وليد محمد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، سورية، ط01، 1403هـ_1983م، ص 62.

الرسوم التي رُسمت فلا تخلّ بشيء منها، فليس الغرض بنظم الكلم أنْ توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقلُ"[1].

هذا النصُّ يكشف عن عمق الفهم للنظم، وأنّ الدلالات تتفاضل على أساس ما تحققه من تناسق. وبالتالي يكون أساس النظم العلاقات النحوية، واستخدام الكلمة في مكانها المناسب. وهذه الأبعاد النظرية والتطبيقية لنظرية النظم أبهرت الدارسين والباحثين في الدرس اللغوي الحديث يقول تمام حسان: " والنظمُ كما فهمه عبد القاهر هو نظمُ المعاني النحوية في نفس المتكلّم لبناء الكلمات في صورة جملة "[2].

وعليه، فقد عرف النظمُ مع عبد القاهر نقلةً نوعيةً، ليؤسس لنظرية قائمة بذاتها على أنها جمعت ما فات، نظرية مزجت النحو والبلاغة معا، " فلم يكن يكتفي بتلك الإشارات العابرة الدالّة على القصد،كما فعل السابقون، ولكنه خلق من هذه الإشارات نظرية بلاغية كبرى احتوت البلاغة كلّها حتى أصبحت تصبّ في النظم، ولا تخرج عنه...فلم يكن النظم قبله يرقى إلى مستوى النظرية، ولم يكن محيطا بألوان البلاغة كافة، ولم يشمل كلّ جميع التعابير..."[3].فكان عبد القاهر من كشف عن تفاصيل نظرية النظم.

أُسس نظرية النظم عند عبد القاهر:

1 ـ معاني النحو:

عني عبد القاهر بمعاني النحو التي تتعلق بتركيب الجمل لا بتتبع الحركات الإعرابية، فخلّص النحوَ من مفهومه الضيّق، وجعله جوهر النظم وأساس التفاضل بين الأنساق اللغوية وحسنها وبلاغتها، فيرى درويش الجندي أنه في" نظرية النظم لدى عبد القاهر دعوة صارخة إلى دراسة النحو على منهاج جديد يقوم على الحس والذوق وحسن التخير، بدلاً من المنهاج التقليدي الذي يوجّه

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز (م.س)، ص 81.

(2) حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 187.

(3) حسين عبد القادر، دراسة في بلاغة عبد القاهر الجرجاني (النظم)، ص 12.

العناية إلى الإعراب، وبيان الأوجه الممكنة من الناحية الإعرابية التي قد تكون على خلاف المعنى المقصود"[1]. فالنحو عند الجرجاني لا يقتصر على تتبع أواخر الكلم وما يطرأ عليها من تغيرات بل صار جوهر الكلام ومقياسا لصحته ومزيته.

بالإضافة إلى جعْل معاني النحو ركنا أساسيا في النظم، تحدث عبد القاهر عن أنّ النظم ترتيب المعاني في النفس لا في ترتيب الألفاظ، لأنّ الألفاظ تبع للمعاني الكامنة في النفس، فيقول: " فإذا وجب لمعنى أن يكون أوّلاً في النفس، وجب للفظ الدالّ عليه أن يكون مثله في النطق. فأمّا أن تتصوّر في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها فباطل من الظن..."[2].

فهو يرى أن الناظم إذا فرغ من ترتيب المعاني في نفسه أولا يأتي إلى ترتيب الألفاظ، فتتابع الألفاظ هو صورة لما هو في النفس. ويشرح محمد محمد أبو موسى مقولة الجرجاني أعلاه في مدخله لكتابيه، بأن النّسق اللفظي هو صورة لما هو كامن في النفس، وما بناه عقل، يقول: " أنّ ناطقية الإنسان هي عقله وليست لسانه، ومادام هذا هو جوهر الكلام، فيجب أن تقرأه من الجهة التي يقرأ منها، وأن تتحسّس فيه حركة العقل ونسق العقل، وأن ترى به وفيه صفحةَ النفس التي صاغته، لأن النسق اللفظي جسم صوت يجب أن تتجاوزه بعد إحكامه إلى ما وراءه من نسق فكري، و أن كل شيء في اللغة وراءه شيء في العقل والنفس، حتى النغمة، والتوقيعة الصوتية، هي جرسُ نفس ولحنُ عقل وفكر، لا يجوز أبدا أن نتعامل مع الكلام شعرا أو بيانا على أنه شقشقة لسان؛ لأنّ هذا إهدارٌ لحقيقته، ولابدّ أن نتعدّى اللّفظ والجرس إلى ما يناجي فيه العقلُ النفسَ"[3].

(1) علام عبد العاطي غريب، دراسات في البلاغة العربية، ص 09_10.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 52.

(3) أبو موسى محمد محمد، مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني، مكتبة وهبة، مصر، ط01، 1418هـ_1998م، ص 62.

يرى أبو موسى أنّ في كلام عبد القاهر دعوة واضحة لنا لننقل اهتمامنا من الألفاظ إلى جذورها وأصولها، وهي ترتيب المعاني في النفس وفق ما يقتضيه العقل.فالكلمُ تبعٌ للأفكار القائمة في نفس الإنسان.

2 ـ التعليق :

يرى عبد القاهر أنّه لا نظم ولا تأليف في الكلم حتى تتعلّق أجزاءُ الكلم بعضها ببعض، فحال الناظم في نظمه كحال البناء في بنائه، " فتتّحدَ أجزاءُ الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتدّ ارتباطُ ثانٍ منها بأوّل، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً..."[1]. فترجع المزية في كلام ما إلى حسن نظمه، باتحّاد أجزائه وترابطها على طرق مخصوصة، وتعلّق معانيها بعضها ببعض، فيدخل هذا الكلام إلى الأذن بدون إذن.

وقد قادته فكرة ترتيب الألفاظ على ترتّب المعاني في النفس إلى الأساس الثاني لنظرية النظم وهو: التعليق النحوي. يقول مؤكداً: "معلومٌ أنْ ليس النظمُ سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض. والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما"[2]. فالنظم يقتضي ائتلاف أجزاء الكلم من اسم وفعل وحرف فيما بينها لتتعلّق بعضها ببعض، وتبيّن معنى الكلام.

ومن ملامح تعلق الكلم بعضه ببعض ما يلي:

-تعلق اسم باسم: كأن يكون خبرا عنه، وحالا منه، تابعا له صفة أو تأكيدا، وقد يكون عطف بيان، أو مضافا إليه أو يعمل عمل فعله في مثل اسم الفاعل كقولك: (زيدٌ ضاربٌ أبوه).

-تعلّق اسم بفعل :فيكون فاعلا له أو مفعولا به، كقولك (ضربتُ زيدا) أو مفعولا مطلقا نحو: (ضربت ضربا).[3]

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 93.

(2) المصدر نفسه، ص 04.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص 04_05.

-تعلق الحرف بهما: وهو على ثلاثة أضرب:

يتوسط بين الاسم والفعل: ويكون ذلك مع حروف الجر "التي من شانها أن تعدي الأفعال إلى ما تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء، مثل أنك تقول(مررت)، فلا يصل إلى نحو (زيد، وعمرو) فإذا قلت(مررت بزيد، أو على زيد) وجدته قد وصل (بالباء) أو (على)"[1]؛ فهي لا تعمل في نفسها لكنها تساعد الفعل في القيام بعمله وربطه مع غيره.

تعلق الحرف بما يتعلق به (العطف) : فيأخذ الثاني حكم عمل العامل في الأول، مثل قولك:(رأيتُ زيدا وعمرو)[2].

تعلق الحرف بمجموع الجملة: مثل" تعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد، وبعد أن يسند إلى شيء...ولا يغرنّك قولنا في نحو(لا رجل في الدار) :إنها لنفي للجنس، فإنّ المعنى في ذلك أنها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس"[3]، فهي نافية للجنس، أي تنفي وجود جنس رجل في الدار.

ويورد محمد عبد المطلب في كتابه (الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني) عرضا تجريديا لمفهوم التعليق عند الجرجاني على النحو التالي:[4]

_التشكيل الاسمي:

_اسم + اسم العلاقة: خبرية = محمد مجتهد

_اسم + اسم العلاقة :حالية = جاء محمد راكبا

_اسم + اسم العلاقة: وصفية = محمد الكريم محبوب

(1)الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 05.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص 06.

(3) المصدر نفسه، ص 06_07.

(4) عبد المطلب محمد، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، مصر، ط 01، 1995م، ص 75_76.

_التشكيل الفعلي:

_فعل + اسم العلاقة: فاعلية = حضر محمد

_فعل + اسم العلاقة: مفعولية = كلمت محمدا

_فعل + اسم العلاقة: مصدرية= فهمت فهما

_التشكيل الحرفي:

_فعل + حرف + اسم العلاقة: النسبة = مررت بمحمد

_فعل +حرف + اسم العلاقة: المصاحبة= سرت و النيل

_فعل +حرف + اسم العلاقة: الاستثناء= ما حضر إلا محمد

هذه التمثيلات التي جاء بها الجرجاني في نظرية النظم تمثّلُ لتعلّق الأسماء بعضها ببعض، وتعلّق الأفعال بها، ثم لتعلّق الحروف بالأفعال والأسماء.

وللتعليق أهمية كبيرة عند الجرجاني، ويتضح ذلك جليا في قوله: "اعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"[1]. فالنظم يقوم على التعليق، والتعليق الذي يقصده الجرجاني هاهنا تعلق معاني الألفاظ فيما بينها لا فيما بين أنفسها، ذلك أن ترتيب الألفاظ واتساقها يرجع إلى ترتب معانيها في النفس متوخيا معاني النحو.

ويقدّم الجرجاني جانبا تطبيقيا استدلّ به ليُبرهنَ على صحّة فكرته في التعليق، ممثلا له بقوله تعالى:(وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين)[2].

ففي هذه الآيات الكريمة تظهر وجوه إعجاز القرآن الكريم، وفيها "تجلى لك الإعجازُ، وبهرك الذي ترى وتسمع. إنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة، والفضيلة القاهرة، إلا لأمر يرجع

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 55.

(2) سورة هود: 44.

إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرفُ إلّا من حيث لاقتْ الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وهكذا إلى أن نستقرّ بها إلى آخرها، وهكذا إلى أن تستقريها، وأنّ الفضل تناتج ما بينها، وحصل من مجموعها"[1]. فمزية الكلام وفضيلته ترجع إلى ضمّ أجزائه والتحامها، وحسن تأليفها وسبكها ودقة نسيجها وصوغها.

ويرى تمّام حسان أنّ "أخطر شيء تكلّم فيه عبد القاهر على الإطلاق لم يكن النظمُ ولا البناءُ ولا الترتيب وإنما كان (التعليق)، وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية..."[2].

فالألفاظ لا تُضم إلى بعضها لغرض الضمّ وفقط، بل بغرض ارتباطها مع بعضها في نسق تحكمه مجموعة من العلاقات النحوية (الفاعلية، المفعولية، الحالة،...)، وهي نقطة ستتضح معالمها في ثنايا الفصل الثالث في لقاء بين عبد القاهر وتشومسكي.

كذلك وجد تمام حسان في فكرة التعليق عند عبد القاهر الجرجاني البديل لقضية العامل النحوي، فيقول: " وفي رأيي _ كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال _ أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأنّ فهمَ التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويُفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي..."[3].

فقد أفاد تمام حسان من فكرة التعليق عند عبد القاهر في بناء نظرية تظافر القرائن التي عرف بها في الآونة الأخيرة، ووجد فيها الحلّ الأمثل للقضاء على مقولة العامل النحوي الذي هيمن على التفكير النحوي العربي لأمد طويل.

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 45.

(2) حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 188.

(3) المرجع نفسه، ص 189.

3 ـ الترتيب:

اهتدى عبدُ القاهر الجرجاني إلى أنّ المفاضلة بين كلم معيّن وكلم آخر تكمن في حُسْن ترتيب ألفاظه على حساب ترتّب معانيها في النفس، والترتيب حسب تمام حسان هو:" وضعُ العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير اللذين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر"[1]. ويؤكد الجرجاني على أهمية التقديم بأنه "باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"[2].

ويُمثّلُ الجرجاني لدقّة النظم وروعته بما يراعيه فيه المبدعُ أو الشاعرُ من ترتيب ألفاظه على حساب ترتب معانيها في نفسه بالمطلع المشهور لامرئ القيس، وهو:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل.

فيقول: "وتزداد تبيّناً لذلك بأن تنظر في القائل إذا أضفته إلى الشعر فقلت: (امرؤ القيس قائل هذا الشعر)، من أين جعلته قائلا له؟ أَمِنْ حيث نطقَ بالكلم وسمعت ألفاظه من فيه، أم من حيث صنع في معانيها ما صنع، وتوخى فيها ما توخى؟ فإن زعمت أنّك جعلته قائلاً له من حيث أنه نطق بالكلم وسمعت ألفاظها من فيه على النسق المخصوص، فاجعلْ راويَ الشعر قائلا له، فإنه ينطق بها ويخرجها من فيه...فإن قلت: إنّ الراوي وإن كان قد نطق بألفاظ الشعر على الهيئة والصورة التي نطق بها الشاعرُ، فإنه هو لم يبتدئ فيها النّسق والترتيب، وإنما ذلك شيءٌ ابتدأه الشاعرُ، فلذلك جعلته القائل له دون الراوي"[3].

(1)حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 188.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 106.

(3) المصدر نفسه، ص 363.

وعن جودة هذا الشطر وفصاحته، يقول إبراهيم مصطفى: أنه " لو خُولف فيه (النظم) وعدل به عن سننه وقواعده، فقيل:

نبك قفا حبيب من منزل وذكرى.

لكان لغوا من الكلام وعبثا. ثم بيّن أنّ هذا النظم يشمل ما في الكلام من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وفصل ووصل، وعدول عن اسم إلى فعل، أو عن صيغة إلى أخرى، وغير هذا من سائر أحوال الكلمة إذا ألّفت مع غيرها لتفهم"[1]، فللشاعر أسلوبه المميّز، ولا يظهر في نطق الكلم وترتيبها فقط، بل يتجاوزه إلى صياغة معانيه وترتيبها بعد ترتّبها في النفس.

4 ـ الموقع:

هذا العنصرُ وثيق الصلة بعنصر الترتيب، فلا نظم في الألفاظ إلّا بترتب معانيها في النفس وهذا يشترط العلم بمواقع هذه الأخيرة في النفس، وفي هذا الصدد يقول عبد القاهر: "وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علمٌ بمواقع الألفاظ الدالّة عليها في النطق"[2]، فالكلمة نفسها قد تروقك في موضع معيّن وتثقل عليك في موضع آخر، وقد تكون اللفظة "في غاية الفصاحة في موضع، ونراها فيما لا يحصى من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير"[3].

ويُصرّ عبدُ القاهر على أهمية الموقع الذي يحتله اللّفظُ وموضعه في الترتيب مع باقي عناصر الجملة لما له من أثر في المعنى، فيقول: " لو ذكرت اللفظة على الانفراد وأزيلت عن موقعها من نظم الشاعر ونسجه، وتأليفه وترصيفه، وحتى تكون في ذلك كالجوهرة التي هي ـ وإن ازدادت حسنا بمصاحبة أخواتها، واكتسبت بهاء بمصاحبة أترابها ـ فإنها إذا جلّيت للعين فردة، وتركت في الخيط فذة، لم تقدم الفضيلة الذاتية، والبهجة التي في ذاتها مطوية، والشذرة من الذهب تراها بصحبة الجواهر لها في القلادة، واكتنافها لها في عنق الغادة، وصلتها بريق حمرتها، والتهاب جوهرها. بأنوار تلك الدرر

(1) مصطفى إبراهيم، إحياء النحو(مر.س)، ص 17.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص54.

(3) المصدر نفسه، ص 401.

التي تجاورها، ولألاء اللآلئ التي تناظرها، تزداد جمالا في العين،..."[1]. فالكلمة تكتسب قيمتها بتعلقها مع جاراتها، لتتحد معانيها مع بعضها البعض مكونة ما سماه الجرجاني النظم.

ويستدلّ الجرجاني على ما ذهب إليه في مواضع كثيرة عن حُسن تخيّر مواقع الألفاظ، مُبيّناً أثرها في تغيّر المعنى، مثل قوله تعالى: (واشتعل الرأس شيبا)[2].

فهذه الآية تحمل معنيين، معنى يفهم من ظاهر اللفظ، وهو معنى أولي، ومعنى يعقل من هذا المعنى الأولي (معنى المعنى)؛ فالاشتعال للشيب معنى، لكنه أسند إلى الرأس لفظاً للدلالة على شمول الشيّب لكلّ الرأس، فيقول:" وأنّه قد شاع فيه، وأخذه من نواحيه، وأنّه قد استغرقه وعمّ جملته، حتى لم يبق من السواد شيء، أو لم يبق منه إلّا ما يعتدّ به. وهذا ما لا يكون إذا قيل:(اشتعل شيبُ الرّأس، أو الشيب في الرأس)...ووزان هذا أنّك تقول:(اشتعل البيتُ نارا)، فيكون المعنى :أنّ النار قد وقعت فيه وقوع الشمول، وأنها قد استولت عليه وأخذت في طرفيه ووسطه. وتقول: (اشتعلت النارُ في البيت)، فلا يفيد ذلك، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه، وإصابتها جانبا. فأمّا الشمول، وأن تكون قد استولت على البيت وابتزته، فلا يعقل من اللفظ البتة"[3].

ما أستشفّه من شرح الجرجاني لهذه الآية أنّ لموقع الكلمة أثرا بالغاً في تغيّر المعنى، بحيث لو قيل: (اشتعل شيبُ الرأس) لدلّ على أنّ هذا الشّيب طغى جانبا من جوانبه مع بقاء السواد فيه، بينما لما قيل: (اشتعل الرأسُ شيباً)، فدلّ على أنّ الشّيب شمل الرّأس كلّه، فأتى كلّ جوانبه، ولم يبق من سواده شيءٌ، فتغيّر معنى البنية بسبب تغيّر موقعية وترتيب أجزاء الكلم.

5 ـ الصياغة:

إنّ المزية في الكَلم حسب عبد القاهر الجرجاني لا تتوقف على اللفظ ولا تقتصر على المعنى، بل تكمن في حسن صياغته وتصويره، "فعبد القاهر في كل ما عرضه ليس من أنصار اللفظ من

(1) الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة في علم البيان، ص 24.

(2) سورة مريم: 04.

(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 101.

حيث هي كلم مفردة، وليس من أنصار المعاني التي هي أساس كل شيء بغض النظر عن تجانس الألفاظ وتلاحمها، وإنما هو من أنصار الصياغة من حيث دلالة هذه الصياغة على جلاء الصورة الأدبية"[1]، فاعتمد عبد القاهر في الحكم على جمال الكلام وحسنه على دقة صياغته، وبلاغة تصويره، لا على أساس اللفظ مجردا ولا على المعنى.

إنّ التصوير والصياغة هما أساس المفاضلة بين كلام وكلام، فالمعنى الذي يقع في التصوير كالفضة أو الذهب مادة الفن والمزية أو الفضيلة في الكلام، والتي لا تتحقّق بالنظر في معناه فقط، ولا إلى ألفاظه، بل يرجع إلى براعة صياغته وحسن تصويره، فقد تكون المعاني جيدة لكن تأليفها وصياغتها سيئة، وهذا ما لا يقبله الذوق الأدبي.

وللجرجاني نظرته الخاصة في فهمه للصورة، بحيث يشبّه العناصر اللّغوية، والتي هي مادّة صياغة الكلام بالفضّة والذهب، التي هي المادة التي يصاغ منها الحلي بما يحدثه الصائغ فيهما من الصورة[2]، ويتجسد هذا في قوله: " وجملة الأمر أنه كما لا تكون الفضة أو الذهب خاتما أو سوارا أو غيرهما من أصناف الحلي بأنفسهما، ولكن بما يحدث فيهما من الصورة، كذلك لا تكون الكلم المفردة التي هي أسماء وأفعال وحروف، كلاما وشعرا، من غير أن يحدث فيها النظم الذي حقيقته توخي معاني النحو وأحكامه."[3]، فمثلما الذهب والفضة مادة لا يكونان خاتما ولا سوارا إلا بالصورة التي يصنعها الصائغ ،كذلك الكلم المفردة لا تكون كلاما ولا شعرا إلا بالصورة التي يبتغيها الناظمُ.

وعليه، فإنّ مفهوم الجرجاني للصورة يختلف عن مفهوما عمّن سبقوه، فهو "يخالف به مصطلح الصورة بالمعنى الفني الضيق الشائع في مؤلفات نقد الأدب، والذي تتدرج فيه وجوه المجاز كالاستعارة والكناية والتمثيل. وإنما يستعمله في معنى أعم قريب من استعمال المناطقة وقت يقابلون بينها وبين المادة. وهي عنده درجة من التجريد العقلي يستخلصها الناظرُ من الأشكال اللغوية الماثلة

(1) مطلوب أحمد، عبد القاهر بلاغته ونقده، ص 115.

(2) صمود حمادي، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، ط01، 1981م، ص 520.

(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 488.

في النص بعد سبرها النظر والفكر. هي صورة العقل في الكلام، إن صحت العبارة، بمعنى أنها غير موجودة في ظاهر النص وإنما يتوصل إليها بالتفكير في العلاقات الخفية التي تشد بناءه"[1].

والحق أن الجرجاني يعطينا مفاهيم مهمة للعلاقات النحوية ومعانيها التجريدية، وذلك بتقديمه لمجموعة من الأعمال التطبيقية. ولنتوقف عند بيت بشار الذي وضّح من خلاله عبر أهمية الانسجام في عناصر الصورة الأدبية، ودورها في استحسان أو استقباح الكلام حين يقول:[2]

كأَنَّ مثَارَ النَّقعِ فَوْقَ رؤُوسِهم وأسيافنا لَيل تَهَاوَى كَوَاكبه

فيجد القارئُ لهذا البيت أنه " كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم، ورأيته قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنعه الصانعُ حين يأخذ كسرا من الذهب فيذيبها ثم يصبّها في قالب، ويخرجها لك سوارا أو خلخالا. وإن حاولت قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض، كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار"[3].

فيكمن سرّ الحُسن والجمال في هذا البيت إلى جودة ترتيب الألفاظ المعبّرة عن جودة ترتّب معانيها في نفس الشاعر، فأحسنَ نظمَها وتأليفها، وبرعَ في تصويرها وصياغتها لتخرج في أبهى صورة.

وخلاصة القول أنّ عبد القاهر قد أفاد ممن سبقوه، فانماز عنهم بإعادة النظر في الكثير من القضايا، وأصبح رائدا لنظرية النظم بفضل فكره اللّامع وذوقه المرهف، موضّحاً ما جاء به بشواهد عديدة، ومبينا من خلالها أنّ الفضيلة والمزية في الكلام لا ترجع إلى الألفاظ مجردة في ذواتها، ولا إلى المعاني، وإنما ترجع إلى النظم الذي يقوم على ترتيب أجزاء الكلام لا لغرض الضمّ، وأنه بقدر ما يحسن ترتيب الألفاظ وفق ترتيب المعاني في النفس، تكون البراعة والحسن والجمال.

(1) صمود حمادي، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، ص 520_521.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 411.

(3) المصدر نفسه، ص 414.

مقتضيات النظم:

يأتي عبد القاهر في دلائله بأهم ما يجب مراعاته من قبل الناظم لكلامه، نذكره فيما يلي:

1 ـ أن "ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في (الخبر) إلى الوجوه التي تراها في قولك (زيد منطلق) و(زيد ينطلق)، و(ينطلق زيد) و(منطلق زيد)، و(زيد المنطلق) و(المنطلق زيد) و(زيد هو المنطلق)، و(زيد هو منطلق)"[1].

فلكلّ حالة خبر تدلّ عليه.كذلك في الشرط والجزاء والحال، فيرى الجرجاني أنه يجب على الناظم :

2 ـ أن يتنبّه في الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تجدها في قولك: (إن تخرج أخرج) و(إن خرجتَ خرجتُ) ، و(إن تخرجْ فأنا خارجٌ)، و(أنا خارج إن خرجْتَ)، و(أنا إن خرجت خارج).وفي (الحال) إلى الوجوه التي تراها في قولك (جاءني زيدٌ مسرعا)، و(جاءني يُسرع) و(و جاءني هو مسرع أو وهو يسرع) و(جاءني قد أسرع) و(جاءني وقد أسرع)[2].

3 ـ ويضيف أيضا أنه يجب على الناظم أن يعلم خصوصية الحروف ومعانيها، ومواضع وصل وفصل الكلام فيقول أن عليه أن "ينظر في (الحروف) التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال، بـ(لا) إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ (إذا) فيما علم أنه كائن. وينظر في (الجمل) التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الواو) من موضع (الفاء)، وموضع (الفاء) من موضع (ثم)، وموضع (أو) من موضع (أم)، وموضع(لكن)من موضع (بل)"[3].

(1)الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 81.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص 81_82.

(3) المصدر نفسه، ص 82.

4 ـ وفي ذات السياق يردف قائلا أنه على الناظم أن "يتصرف في التعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير، في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له."[1]، فلا يحكم لكلام ما بمزية ولا فضل إلا إذا راعى فيه صاحبه ترتيب الكلم، ووضعها في مكانها المناسب من ذكر وحذف، وتقديم وتأخير وغيرها، وهذه هي الأسس التي بنى عليها الجرجاني نظريته"النظم".

أنماط النظم:

وجد عبد القاهر أن النظم يتفاوت بتفاوت الصنعة، فالنظم إذا أنماط نوجزها فيما يلي:

1 ـ النمط العالي من النظم:

يصل الناظم في هذا النمط إلى أعلى درجات الفصاحة وقمة الإبداع والتميز، و"هو ذلك النظم الذي تتحد فيه أجزاء الكلام، وتتماسك ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول ويحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، وأن يكون حالك فيها حال الباني، يضع بيمينه ههنا في الوقت الذي يضع بيساره هناك وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين"[2]، فحال الناظم لكلامه كحال البناء في بنائه، يبحث في دقائق الأمور ويركز على ربطها ببعضها البعض ليشيّد بناءه في أبهى صورة.

وفي جمال التقسيم مثلا قول أحدهم:[3]

لَوْ أَنَّ ما أنْتُم فِيهِ يَدُومُ لكُم، ظَنَنْتُ مَا أَنَا فيهِ دَائِمًا أَبَدَا

لكِن رَأَيْتُ اللَّيَالِي غَيْرَ تَارِكَة ما سَرَّ من حَادِثٍ، أو سَاءَ مُطَّرِدَا

فَقَدْ سَكَنْتُ إلى أنِّي وأَنَّكُمُ سَنَسْتَجِدُّ خِلَافَ الحَالَتَينِ غَدَا

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 82.

(2) عبد الرازق حسن إسماعيل، من قضايا البلاغة والنقد عند عبد القاهر الجرجاني، (د.ت.ط)، ص 71.

(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 94.

2 ـ النمط الأوسط من النظم :

لا يصل صاحبُ هذا النمط إلى مستوى النمط العالي رغم "أنه قد حسن لفظه ونظمه، فبدت روعته من ناحيتي اللفظ والنظم معا."[1]، فهذا النوع من النظم استقام لفظا ومعنى، مثل قول سبيع بن التيمي:[2]

سَالَتْ عَلَيهِ شِعَابُ الحَيِّ حين دعَا أَنْصَارَهُ، بِوجُوهٍ كالدَّنَانِيرِ

فيرى الجرجاني أنه من الأبيات التي بلغت حسن ولطف الاستعارة فيشرحه بقوله: "أراد أنه مطاع في الحي، وأنهم يسرعون إلى نصرته، وأنه لا يدعوهم لحرب أو نازل خطب، إلا أتوه وكثروا عليه، وازدحموا حواليه، حتى تجدهم كالسيول تجيء من ههنا وههنا، وتنصب من هذا المسيل..."[3]، فتم له من الحسن واللطافة لما توخّاه فيه قائلُه من تقديم وتأخير وحسن تصوير.

3 ـ النمط الأدنى من النظم:

يختلف هذا النمط عمّا سبق ذكره، فهو نظمٌ لا يحتاج ناظمه إلى تفكير أو إعمال عقل، بل يقتصر على رصف الكلمات بعضها إلى بعض، " فترى سبيله سبيل من يعمد إلى لآلئ فينظمها في سلك حتى يمنعها من التفرق و التبدد، وذلك إن كان المعنى لا يحتاج في نظمه إلى أكثر من تعطف لفظا على مثله"[4]، مثل قولهم في وصف اللسان" اللسان أداة يظهر بها حسن البيان، وظاهر يخبر عن الضمير، وشاهد ينبئك عن غائب، وحاكم يفصل به الخطاب،..."[5]، فتقتصر فصاحة النظم ههنا على رصف الألفاظ لا على تعليق معانيها، فيعظمون فيه شأن اللفظ ويفخموه دون مراعاة للمعنى.

(1) عبد الرازق حسن إسماعيل، من قضايا البلاغة والنقد عند عبد القاهر الجرجاني، ص 73.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 74.

(3) المصدر نفسه، ص 75.

(4) عبد الرازق حسن إسماعيل، من قضايا البلاغة والنقد عند عبد القاهر الجرجاني، ص 74.

(5) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 97.

من هنا تأتي أهمية ما جاء به عبد القاهر في تطوير نظرية النظم التي وضعت نهاية للفصل في قضية اللفظ والمعنى الذي رسّخه من سبقوه، وهو التوحيد الذي أكده علماء اللغة المحدثون كما سنراه لاحقا.

رابعا: الفكر اللغوي لعبد القاهر الجرجاني في البحث اللغوي العربي الحديث:

ظهر عبد القاهر الجرجاني في الكثير من دراسات وبحوث الدارسين المحدثين العرب، الذين اتفقوا على تفرّد وتميّز عبد القاهر الجرجاني في مذهبه الفكري عن غيره من علماء العربية، فبحثوا عن سرّ التميز في أفكار عبد القاهر، وأفادوا منها في دراسة اللغة العربية، وحاولوا استثمارها في صياغة آرائهم وتوجهاتهم اللسانية الحديثة، وفيما يلي نوجز أهم آراء هؤلاء.

يرى إبراهيمُ أنيس أنّ الجرجاني انماز عن غيره من علماء العربية في بحوثه البلاغية والنحوية في كتابيه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة)، فيقول: "حين نحاول البحث عن نظام الجملة العربية في كتب القدماء من اللغويين نراهم يشيرون إليه في ثنايا كتبهم إشارة سريعة تكاد تنتظم في معظم أبواب النحو، والبعض من فصول البلاغيين. ويندر أن نرى من بينهم من قصر على مثل هذا البحث كتاباً مستقلّاً أو فصلا من كتاب، حتى جاء عبدُ القاهر الجرجاني، فعني بهذا الأمر كل العناية"[1].

ويُصرّ إبراهيم مصطفى على أن يكون تفكير عبد القاهر هو منبع المناهج التعليمية الحديثة، بحيث يقول:" لقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي، فإنّ من العقول ما أفاق لِحَظِّه من التفكير والتحرر، وإنّ الحسّ اللّغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب، ويزنها بقدرتها على رسم المعاني، والتأثير بها، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية، وسئم زخارفها"[2]. فهاجس صعوبة تعلم النحو وطرق تعليمه قد أرق الباحثين قديما وحديثا، ولهذا يؤكد إبراهيم مصطفى على أن منهج الجرجاني هو الأمثل لتسهيل عملية تعلمه وتعليمه.

(1) مراد وليد محمد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص 178.

(2) مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص 20.

أمّا شوقي ضيف فيرى أنّ الجرجاني واضع نظرية البيان العربي وقوانين علم المعاني العربي فيقول: " كان له حسٌّ مرهفٌ وبصيرةٌ نافذةٌ استطاع بهما ـ على الرغم من محاولته وضع القوانين لنظريتي المعاني والبيان ـ أن يجعل منهما بنيتين حيتين، تخلوان خلوا تاماً من جفاف النظريات وقواعد العلوم، بل لكأنهما روضان مونقان يرفان بالنضرة والعطر والضياء"[1]. فرغم المحاولات العظيمة التي سبقت الجرجاني في ميدان البلاغة إلا أنه هو من أقام قواعدها وأسس لعلومها.

هذا، ويقرُّ عبدُ السلام المسدي بتميّز الجرجاني وتفرّد مذهبه الفكري ليس كبلاغي فقط بل عبد القاهر النحوي، ومهما " أفضنا في وصف نبوغ عبد القاهر الجرجاني وتفرده الفكري الوقّاد ـ ولاسيما بالاحتكام إلى نظريته في النظم ـ فإنّ تميّزه الفكري الخالص لن تجلوه لنا عدساتُ الكشف البلاغي بقدر ما تجلوه لنا مرآةُ الفحص النحوي. فلقد أحسّ بما أحسّ به علماءُ الإعجاز من قبله ولم يتوصّلُوا إلى القبض عليه بأداة معرفية واصفة، وكان من فضله عليهم أنّه ابتكر الآلية اللغوية والمفهومية التي مكنته من تشخيص ظاهرة الدلالة"[2].

فقد جمع عبد القاهر بين البلاغة والنحو، ونسج منهما ما سماه نظرية النظم التي أوجد من خلالها الأدوات والمفاهيم التي فصلت في قضية شغلت علماء العربية قبله، فأجاب عن سر إعجاز آيات الذكر الحكيم.

ويُبدي تمّام حسان إعجابا كبيرا بالأفكار التي جاء بها الجرجاني في قوله :" أجدني مدفوعا إلى المبادرة بتأكيد أنّ دراسة عبد القاهر النظم وما يتّصل بها، يقف بكبرياء كتفاً إلى كتف مع أحدث النظريات اللّغوية في الغرب، وتفوقُ معظمُها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي"[3].

ختاما، يجد المتتبعُ لقراءات المحدثين للفكر اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني عبد القاهر آراء كثيرة، واعترافات مختلفة تقرّ بتميّز هذا العلمُ الشامخُ، ومن الدارسين من يؤمن بأنّ فكر عبد القاهر

(1) ضيف شوقي، البلاغة تطور وتاريخ، ص 218.

(2) المسدي عبد السلام، العربية والإعراب، ص 48.

(3) حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

يخفي الكثير، فيحتاج إلى دراسة وتعمّق مثلما يرى أحمد مطلوب الذي مازال يستشرف أمرا غامضا في فكر الجرجاني، باعتباره علَماً من أهمّ علماء الفكر الإسلامي، فأثرى ببحوثه اللغوية وفصله في قضية الإعجاز الدرس العربي الإسلامي[1].

وهكذا فقد شكّلت النظريةُ اللغويةُ لدى عبد القاهر الجرجاني حقلا لغوياً خصباً ومعيناً لا ينضب، إذ يرجع إليه كلُّ باحث في التراث العربي، وقد استمدّ الباحثون العرب المحدثون منه الأفكار والمفاهيم التي وجدوا فيها ما يتماشى مع الفكر اللّساني الغربي الحديث، فاتخذوه منطلقاً لبناء درس لساني عربي معاصر.

(1) ينظر: أبو علي محمد بركات حمدي، معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، ص 94.

الفصل الثالث

معالم التلاقي بين عبد القاهر الجرجاني

والنظريات اللسانية الحديثة

أولا: بين عبد القاهر الجرجاني والنظرية البنيوية عند دي سوسير

ثانيا: بين عبد القاهر الجرجاني ورومان جاكبسون

ثالثا: بين عبد القاهر الجرجاني والنظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي

رابعا: بيم عبد القاهر ونحو والنص

خامسا: بين عبد القاهر الجرجاني والتداولية

عمد الكثير من الباحثين في حقل علم اللغة إلى ربط التراث اللغوي العربي بالنظرية اللسانية الحديثة من خلال البحث عن مناحي اللقاء والتقارب، ومواطن التداخل والتواشج بينهما. فباشروا بعقد مقاربات لسانية بين هذا التراث والفكر الغربي لخلق نظرية لسانية عربية تكتسي صفة المعاصرة وتحافظ على عنصر الأصالة.

وفيما يلي ستكون لي وقفة مع عَلَم بارز من أعلام العربية يقف تفكيره اللّغوي جنبا إلى جنب مع ما استجد في الدرس اللساني الحديث، وهو عبد القاهر الجرجاني.

أولا: بين عبد القاهر الجرجاني والنظرية البنيوية عند دي سوسير:

دي سوسيرDe Saussure من أشهر علماء اللسانيات الحديثة ومؤسسها، وقد أحدث بنظريته المعروفة (البنيوية) ثورة على المعارف التقليدية السائدة آنذاك، ودعا إلى دراسة اللغة دراسة علمية في ذاتها ومن أجل ذاتها مؤسسا لنظرية علمية لها مبادئ وأسس ثابتة، فعرف الدرس اللساني معه نقلة نوعية أقصى عبرها الكثير من المفاهيم التقليدية، وأعطى له متنفسا جديدا في نظرية متكاملة الجوانب محكمة المنهج.

وقد التفّ حول دي سوسير الكثير من العلماء يتدارسون فكره ويوسعون نظريته، فكان له دورٌ كبيرٌ في إثراء الدرس اللغوي العالمي، حيث أصبحت كتاباته محطّ اهتمام الباحثين في كلّ بقاع العالم، والعرب كغيرهم من الأمم الأخرى حاولوا معالجة الفكر السوسيري وإيجاد نقاط التميّز فيه، فوجدوا ما يقاربه في تراثنا اللغوي العربي عامة، وفكر الجرجاني خاصة، فحاولوا ربطه بالنظرية البنيوية عند دي سوسير.

لم يتردد الباحثون العرب في القول بوجود تماثل وتلاق بين أفكار عبد القاهر الجرجاني ودي سوسير،"ذلك أن فكرة النظم هذه تعتمد في أساسها على اتباع قواعد النحو من حيث وضع الكلام في مواقعه، ومن حيث النظر في العلاقات بين وحدات التركيب، ومدى موافقة ذلك لقواعد النحو، وهنا يبرز الشبه بين ما قرّره عبد القاهر وما ارتآه دي سوسير من النظر الأفقي للتراكيب، أو النظر السانتاجماتيكي... والنظر الرأسي أو الباراديجماتيكي عند سوسير، يناظر فكرة الاختيار عند

عبد القاهر، التي هي جزءٌ مكملٌ لفكرة النظم، حيث إنّ النظم الصحيح إنما يكون باختيار العنصر اللغوي (الكلمة، جزء الكلمة) المناسب لموقعه في التركيب"[1].

لقد أدرك عبد القاهر أن النظر في تأليف الكلام، وتحليله، واختيار مكوناته، وربط بعضها ببعض، ومراعاة أحكام النحو فيها أساس لصحة النظم واستقامته.

لم يحصر بعض الباحثين اهتمامهم على إيجاد نقاط اللقاء والمماثلة بين هذين العلَمَين فقط، فهناك منهم من ذهب إلى أنّ عبد القاهر تفوّق على سوسير في مقولته بمبدأ الاختيار لأنها أوسع عنده[2].

ويذهب رشيد عبد الرحمن العبيدي إلى أنّ عبد القاهر هو المنظّر الأول للبنيوية فيقول: "بل لعلنا نستطيع أن نقرّر أنّ عبد القاهر كان الألسني الأول في تاريخ الدراسة اللغوية والبنيوي الأول، قبل أن تعرف أوروبا المنهج البنيوي في دراسة اللغة بعد سوسير"[3].

وهذا التقاربُ بين الفكرين اللغويين لا يعني البتّة أنّ جميع منجزات اللسانيات الغربية قد سبقهم فيها الفكر اللغوي العربي القديم، وإنما للمقارنة والمقاربة حدود لا ينبغي تجاوزها.

جوانب التماثل والتشابه بين عبد القاهر الجرجاني وسوسير:

يتقاطع فكر عبد القاهر بفكر دي سوسير في نقاط كثيرة نوجزها فيما يلي:

---

(1) علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص 178.

*النظر السانتاجماتيكي:Syntagmatique :وهي العلاقات الأفقية التي تكون بين الوحدات اللغوية ضمن السلسلة الكلامية الواحدة، فالعلامة اللغوية تكتسب قيمتها بانضمامها إلى مثيلاتها أي بما سبقها وما يلحقها، وهو ما أطلق عليه سوسير الخطية.

*النظر الباراديجماتيكي :Paradigmatique:وهي العلاقات الاستبدالية بين العناصر اللغوية التي يمكن أن تحل مكان بعضها البعض في سياق واحد، لأنها تعكس علاقة ما بين علامة موجودة في الجملة وعلامة أخرى موجودة في ذهن المتكلم، ينظر:سعيد شنوفة،مدخل إلى المدارس اللسانية، ص 56_57.

(2) ينظر: علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته،ص 172.

(3) العبيدي رشيد عبد الرحمن، الألسنية بين عبد القاهر الجرجاني والمحدثين، مجلة المورد، مجلد:18، خريف 1989،ع:3، العراق، ص 23.

أ ـ اللغة ظاهرة اجتماعية تواصلية:

أشار عبد القاهر منذ زمن بعيد إلى أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعية، ووسيلة تواصل، ليس الهدف منها إبلاغ السامع بمعاني الكلمات مفردة،[1] فيقول:"ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس، لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه ..."[2].

فالألفاظ لا تحمل دلالة في ذواتها بل بضم معانيها إلى بعضها البعض لتحقيق التواصل بين مخاطِب ومخاطَب، وهو المفهوم نفسه عند سوسير، الذي يرى أن اللغة "نتاج اجتماعي لملكة اللسان ومجموعة من التقاليد الضرورية التي تبناها مجتمع ما ليساعد أفراده على ممارسة هذه الملكة."[3]، فاللغة ظاهرة اجتماعية يتفق أفراد الجماعة على انتاجها، والفرد لوحده لا يستطيع خلقها ولا تحويرها بمفرده[4].

إنّ اللّغة حسب سوسير ظاهرة اجتماعية تواصلية تتكون من نظام من العلامات ونسق محكم، وهذا ما عرض له عبد القاهر في نظرية النظم، "فاللغة تعمل كمجموعة ذات روابط وعلائق معينة وحين تراعي تلك الروابط والعلاقات بين عناصرها في السياقات المفترضة بين المتكلم والمخاطب تؤدي اللغة وظيفتها في التبليغ والتواصل"[5].

إذاً فاللغة نظام علائقي وطيد الروابط وثيق الصلات تسعف المتكلم _ المستمع على إنتاج كلمات لا حصر لها لتحقيق عملية التواصل.

(1) ينظر: شنوفة السعيد، مدخل إلى المدارس اللسانية، المكتبة الأزهرية للتراث _الجزيرة للنشر و التوزيع، مصر، ط01، 2008، ص 20.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 527.

(3) دي سوسور فردينان، علم اللغة العام، ص 27.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 33.

(5) شنوفة السعيد، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص 21.

ب ـ اللغة نظام من العلاقات:

يرى كل من عبد القاهر الجرجاني ودي سوسير أن اللغة نظام من العلاقات،فقد بيَّن الجرجاني الصلات والروابط التي تكون بين الكلم من خلال تعلق معاني بعضها ببعض، وهو ما اصطلح عليه الجرجاني بالنظم الذي يستدعي منك أن" تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس. فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو(النظم) الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق. ولذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك..."[1]، فيلتقي ها هنا مع دي سوسير في تعريفه للغة على "أنها منظومة من العلامات التي لا أهمية فيها لغير الوحدة بين المعنى والصورة السمعية ويكون فيه جزءا العلامة نفسيين أيضا"[2].

إن اللغة حسب سوسير نظام من العلامات المتكونة من دال ومدلول تطبعهما الصبغة النفسية، وهو المنطلق نفسه الذي ترتكز عليه تحليلات الجرجاني اللغوية الذي أفاد من مذهبه الأشعري في البحث عن العلاقة بين الدال والمدلول، فربط بين اللغة وعلم النفس[3].

وفي هذا الصدد يقول شكري عياد:" أما الجرجاني فقد كانت نظرية(الكلام النفسي) هي عمدته للفصل في قضية اللفظ والمعنى،...، وبفضل هذه النظرية تقدم الجرجاني خطوة أخرى نحو(السيميولوجة) التي رسم سوسير خطوطها الأولى في مطلع هذا القرن"[4].

نبه الجرجاني أثناء مناقشته لقضية اللفظ والمعنى إلى مفاهيم أساسية لعلم العلامات(السيميولوجيا)، وكان كتابه أسرار البلاغة إتماما لأهمّ قضايا التفكير اللغوي العربي التي

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 49.

(2) شنوفة السعيد، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص 21.

(3) ينظر: الزيادي تراث حاكم، الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، ص 114.

(4) المرجع نفسه، ص 114.

أثارها في (دلائل الإعجاز)، كما ربط مضامين (أسرار البلاغة) في بيان قيمته البلاغية من الوجهة النفسية، وذلك بمراعاة وقع الكلام في النفس[1].

والملاحظ أنّ عبد القاهر الجرجاني كثيرا ما يقارن بين الأثر النفسي الذي تحدثه الصورة الشعرية والأثر الذي تحدثه الصورة التي أنجزها الرسامُ في نفسية المتلقي. يقول عبد القاهر مبينا الأثر النفسي الذي يحدثه التقديم النفسي عن طريق الشعر والرسم : " فالاحتفال والصنعة في التصويرات التي تروق السامعين وتروعهم...كذلك حكمُ الشعر فيما يصنعه من الصور، ويشكله من البدع، ويوقعه في النفوس من المعاني ..."[2]

ويعتبر عبد القاهر التشبيه، والتمثيل والاستعارة، والكناية، من أهم الأصول التعبيرية التي تتفرع عنها جماليات الكلام ومحاسنه، وبسبب هذه التعابير يُفسحُ المجالُ لظهور الأثر النفسي.

لم يكن عبد القاهر بدعاً في اعتنائه بالأثر النفسي، ولكن تميّزه يأتي في أنه أولاه عناية كبيرة، حتى أنه أوشك أن يؤسس نظرية في أحوال النفسية الإنسانية في تلقيها للبيان.

لعبد القاهر ودي سوسير النظرة نفسها للنظام اللغوي، "فكلاهما ينظر إلى اللغة على أنها نظام منطوق يرتكز في الأساس إلى كل القوانين اللغوية التي تحدد استعمال الأصوات والصيغ ووسائل التعبير النحوية والمعجمية في البيئة اللغوية المعينة، وتؤكد هذا نظرة دي سوسير إلى النظام اللغوي، بأنه نظام بنيوي تركيبي، مكون من وحدات ذات قيم خلافية لا يمكن تعرفها أو الكشف عنها إلا بتحديد مواقعها وعلاقاتها بجاراتها في التركيب"[3].

فاللغة عند دي سوسير نظام تحكمه مجموعة من العلاقات وهي نظرة الجرجاني للغة، بحيث يرى أن الكلمات مفردة لا مزية لها في ذواتها ما لم تتعلق ببعضها وبمثيلاتها لتتركب فيما بينها وتؤدي معنى وتواصلا.

(1) ينظر: الحمصي نعيم، فكرة إعجاز القرآن من البعثة النبوية إلى عصرنا الحاضر، ص 86.

(2) الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغةفي علم البيان، ص 342.

(3) الزيادي تراث حاكم، الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، ص 113.

أومأ عبد القاهر في مناقشته لقضية اللفظ والمعنى إلى مفهوم المواضعة، وقد" أفلح الجرجاني في تشبيه المواضعة في النظام اللساني بالإشارة، كما أنه يعسر علينا أن نشير إلى مجهول، كذلك المواضعة لا تتحقق إلا بوجود عيني أو ذهني. "فلا يمكن أن تحصل المواضعة على شيء منعدم أو مجهول" لأن المواضعة كالإشارة، فكأنما إذا قلت: خذ ذاك لم تكن هذه الإشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه، ولكن ليعلم أنه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها، كذلك حكم اللفظ مع وضع له"[1].

لا يمكن للألفاظ بمفردها أن تؤدي معنى، ولا المعاني بمعزل عن الألفاظ أن تنبئ عما في النفس ذلك أن الدلالة لا تقوم إلا باقترانهما وارتباطهما وملاءمتهما للموقف الكلامي الذي قيلت فيها، فحسب الجرجاني أن الألفاظ بدون معان أجساد عارية، والمعاني أرواحها التي تحييها، وبهذا يكون عبد القاهر قد فصل في قضية الفصل بين اللفظ والمعنى من خلال طرحه لفكرة الصياغة[2].

وقد أشار محمد مندور إلى التشابه الكبير بين عبد القاهر ودي سوسير، فيقول:" لقد فطن عبد القاهر إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات Système de rapports."[3]، ويرى محمد عباس أن"مصطلح التأليف عند الجرجاني يقابله مصطلح التركيب عند دي سوسير"[4].

ما أفهمه مما سبق ذكره أن الاختلاف هو اختلاف في التسميات والمصطلحات لكن المفهوم واحد، فالتأليف عند الجرجاني هو التركيب عند سوسير.

(1) حساني أحمد، العلامة في التراث اللساني العربي _قراءة لسانية وسيميائية، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة السعودية، ط01، 1436هـ_2015م، ص 199.

(2) ينظر: الزيادي تراث حاكم، الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني ، ص 114.

(3) مندور محمد، النقد المنهجي عند العرب منهج البحث في الأدب واللغة، مترجم: لانسون و مايبه، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، إبريل 1996، ص 334.

(4) محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني دراسة مقارنة، دار الفكر، دمشق، سورية، 1999م، ص 27.

ج ـ اعتباطية العلامة اللغوية:

من الصلات التي تجمع بين عبد القاهر ودي سوسير اعتباطية اللغة. فقد لاقت آراء دي سوسير حول العلاقة بين الدال والمدلول عنده قبولا كبيرا عند علماء اللغة المحدثين، بحيث يرى أن العلاقة القائمة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية لا يمكن الفصل بين عنصريها في أي حال من الأحوال؛ فهما وجهان لعملة واحدة، و"الإشارة اللغوية تربط بين الفكرة والصورة الصوتية، وليس بين الشيء والتسمية"[1].

تتكون العلامة من صورة سمعية تعبر عن صورة ذهنية ومضمون، والدلالة هي التي تفسر العلاقة القائمة بينهما.

يقترب هذا المفهوم _اعتباطية العلامة_ في تراثنا اللغوي العربي بما تحدث عنه الكثير من علماء العربية وما ذكره الجرجاني في نظرية النظم، فقد أصر عبد القاهر على اعتباطية عنصري الدلالة، "فلا يقوم بين الدال والمدلول من الاقتضاء ما يمنع تصور أي دال آخر لنفس المدلول كان يمكن أن يقوم مقام الدال الأول، وبنفس الانتهاج الاستدلالي لا يمتنع تصور أي مدلول آخر لأي دال من دوال اللغة كان يمكن أن يكون كامنا وراءه بدلا عنه."[2]، فالعلاقة بين الدال والمدلول كوجهين لعملة واحدة، يستحيل الفصل بينهما مهما حاولنا ذلك.

يبدو أن الجرجاني كان على وعي بما سماه دي سوسير بالاعتباطية، فقد أشار إلى اعتباطية العلاقة القائمة بين عنصري العلامة حين قال:" فهل يتصور أن يكون بين اللفظين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به،حتى يقال إن رجلا أدّل على معناه من فرس على ما سمي به، وحتى يتصور في الاسمين يوضعان لشيء واحد أن يكون هذا أحسن نبأ عنه وأبين كشفا عن صورته من الآخر، فيكون الليث مثلا

(1) دي سوسور فردينان، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف، ص 84_85.

(2) المسدي عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 113.

أدل على السبع المعلوم من الأسد، وحتى أنّا لو أردنا الموازنة بين لغتين كالعربية والفارسية، ساغ لنا أن نجعل لفظة رجل أدّل على الآدميّ الذّكر من نظيره في الفارسية؟"[1]

ما أستخلصه من هذا القول أن العلاقة القائمة بين عنصري الدليل اللغوي هي علاقة اعتباطية، ولذلك كيف تكون كلمة رجل أدل على معنى من فرس على ما سمي به.

ويذهب الجرجاني إلى إن العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية تخضع للعرف الاجتماعي، ويشرح هذا بقوله: "مما يجب إحكامه بعقب هذا الفصل، الفرق بين قولنا(حروف منظومة)، و(كلم منظومة). وذلك أن (نظم الحروف) هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه. فلو أن واضع اللغة كان قد قال(ربض)مكان (ضرب)، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[2].

والمقصود بنظم الحروف تنظيم أصوات الكلمة وهو الشق الأول من النظم، أما نظم الكلم فيتحقق في بناء الجمل والتراكيب، والذي تراعى فيها المعاني وترتبها في النفس.

قبل سنين خلت أشار عبد القاهر الجرجاني أن اللغة مواضعة اتفقت عليها الجماعة البشرية لتحقيق العملية التواصلية، وهي العلامات الشائعة والمتداولة بين أفراد هذه المجموعة، "وهذا ما يؤكد لنا أسبقية النظرة اللسانية الدقيقة في نظرية النظم عند عبد القاهر، ووضعه لأسس البنائية الحديثة في دراسات اللغة. ولم تكن هذه المقولات قد وردت عرضا من غير قصد في كلامه، بل تراه يؤكدها بين الفينة والأخرى، بما يدل على عمق إيمانه بها، وشقه الطريق إلى تحقيق هدفه بهدي منها"[3].

عبد القاهر الجرجاني كان يعي جيدا ما يرمي إليه من خلال مناقشته الجادة لقضايا اللغة، وكأنه كان يخطط لبناء نظرية لسانية متكاملة.

وانطلاقا من نظرة دي سوسير للعلاقة القائمة بين الدال والمدلول حاول الدارسون المحدثون "التفريق بين معنى عرفي للدال ومعنى استعمالي. فمدلول الكلمة ينظر إليه من جهتين: طبيعية كما

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 44.

(2) المصدر نفسه، ص 49.

(3) العبيدي رشيد عبد الرحمن، الألسنية بين عبد القاهر الجرجاني والمحدثين، ص 10.

في الاستعمالات الأدبية والفنية للكلمة، وعرفية كما ترد في معناها المعجمي، وهذا التفريق _كما نرى_ ليس جديدا، بل لقد سبق إليه عبد القاهر _كذلك"[1].

فللكلمة مفردة في المعجم معنى وبإقحامها في التركيب تكتسب معاني أخرى تخضع لمنطق المتكلم ومقصديته من توظيفها، ذلك أن للفظ معنى معجمي وآخر استعمالي يتغير بحسب توظيف هذا الأخير واستعمالاته، ومن خلال هذا " فلابد لنا من أن نترسم هذه الصورة في مذهب الجرجاني (البنائي)...ونحن واجدون ذلك في قوله صراحة:[2]" إن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك، مما لا تعلق له بصريح اللفظ"[3].

فمزية الألفاظ لا تتأتى منفردة ولا بضمها إلى بعضها البعض لغرض الضم بل تتأتى بملاءمة معنى اللفظة لمعنى اللفظة التي تليها، وهو المعنى الذي يحدده الاستعمال لا المعنى الصريح المتواضع عليه، فدلالة اللفظ تتحدد بتموقعه في السياق الذي يكسبه دلالات أخرى جديدة يريدها المتكلم[4].

وانطلاقا من هذا فقد قسم الجرجاني المعنى إلى قسمين هما:[5]

1_"المعاني الحقيقية أو المعاني المعجمية.

2_المعاني المجازية أو معاني العلاقات.

أطلق على الفرع الأول: المعنى.

وأطلق على الفرع الثاني: معنى المعنى."

(1) العبيدي رشيد عبد الرحمن، الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، ص 08.

(2) المرجع نفسه، ص09.

(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 46.

(4) العبيدي رشيد الرحمن، الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، ص 09.

(5) دي سوسور فردينان، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، ص 11.

ويشرح الجرجاني هذا بقوله: "وإذ قد عرفت هذه الجملة، فها هنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول: (المعنى)، و(معنى المعنى)، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ الذي تصل إليه بغير واسطة و(بمعنى المعنى)، أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[1].

أما المعنى: فهو المعنى المعجمي المتواضع عليه، وهو ما نصل إليه من خلال ظاهر اللفظ.

معنى المعنى: وهو المعنى الذي يفهم من المعنى الذي يفهم من ظاهر اللفظ، والذي يفضي بدوره إلى معنى آخر، ولا تصل إليه بدلالة اللفظ منفردا، ويتحقق عن طريق المجاز مثل قولهم: كثير الرماد للدلالة على الكرم والسخاء[2].

هذه المبادئ التي أشار إليها الجرجاني هي نفسها ما ينادي بها المحدثون على اختلاف آرائهم، وتوجهاتهم، ونظرتهم للدال والمدلول وإدراجهم لمفهوم المرجع، وعلاقة الألفاظ بالأشياء الخارجية من دي سوسير الذي اهتم بالدال والمدلول فأقصى المرجع من اهتمامه، ويلمسلف Yelmself الذي استبدل الدال والمدلول بمستوى التعبير ومستوى المحتوى وغيرهما الكثير.

د ـ اللغة والكلام (Language_Parole):

يرى العديد من الباحثين المعاصرين أن الجرجاني قد تطرق إلى ثنائية اللغة والكلام التي تحدث عنها دي سوسير ولو ضمنيا، ففرق بين اللغة واللسان والكلام كما هو معروف عند تشومسكي بالكفاءة والإنجاز، "فعبد القاهر كان على وعي تام بالفارق بين(اللغة) و(الكلام)، ذلك الفارق الذي أرسى دعائمه العالم السويسري فرديناند دي سوسير، وطوره تشومسكي في تفرقته بين (الكفاية) و(الأداء)"[3].

ويجد المتتبع لنظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني"أنها مبنية على أسس لغوية متطورة قوامها التمييز بين اللغة والكلام تمييزا يضاهي في دقته واستحكام نتائجه ما وصل إليه علم اللسانيات

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 263.

(2) ينظر: العبيدي رشيد عبد الرحمن، الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، ص 09.

(3) أبو زيد نصر، مفهوم النظم عند الجرجاني قراءة في ضوء الأسلوبية، مجلة النقد الأدبي فصول، المجلد 05، العدد 01_02، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، أكتوبر_ديسمبر 1984، ص 14.

الحديثة من آراء في هذه المسألة التي تعتبر من المشاغل المنهجية الكبرى التي حظيت بنصيب وافر من مجهودات اللسانيين الغربيين"[1].

للجرجاني وقفات متميزة في معالجته للقضايا اللغوية قارب فيها براعة علماء اللسانيات الحديثة الذين وقفوا عند هذه القضايا مطولا فحازت على اهتمامهم واستولت على مجهوداتهم العلمية.

والجرجاني في تحليلاته اللغوية وجه اهتمامه إلى الكلام" لأن البلاغة تعتني بما ينجزه المتكلم بصفة فردية بالتصرف في استعمال عناصر النظام اللغوي والتأليف بينها بكيفية تحقق أغراضه ومقاصده فإن مقتضيات الاحتجاج والتعليل حتمت بدورها الحديث عن (اللغة) واتخاذها أساسا منهجيا وفردا من زوج _اللغة / الكلام_"[2].

ناقش الجرجاني العلاقة بين اللغة والكلام في صور تفضيل كلام على آخر، ذلك أن المزية تعطى للمتكلم الذي يتخير الألفاظ كما يتخير المعاني، ويحسن تأليفها وصياغتها، وليس إلى واضع اللغة.

ومما لاشك فيه أنه لا يوجد كلام بغير لغة، فلا يمكن التفاهم بين شخصين لا تجمع بينهما لغة مشتركة متواضع عليها، فالمتكلم لا يكون" متكلما حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت عليه."[3]، فيستحيل أن يفهم مقصودك شخص يجهل لغتك ونواميسها.وإذا كانت اللغة مادة خاما وجملة من القوانين المجردة فإنها تنتقل إلى الوجود فعليا بالكلام[4].

(1) صمود حمادي، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1981، ص 500.

(2) المرجع نفسه، ص 501.

(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 402.

(4) ينظر: صمود حمادي، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، ص 503.

ثانيا: بين عبد القاهر الجرجاني ورومان جاكبسون Roman Jakobson :

ورد في كتب عبد القاهر قضايا كثيرة هي مفاهيم أساسية للدرس اللساني عند رومان جاكبسون، فحرص الكثير من الباحثين على إيجاد نقاط اللقاء والتقاطع بينهما وتوضيحها.

جوانب التماثل والتشابه بين عبد القاهر الجرجاني ورومان جاكبسون: Roman Jakobson

أ ـ أهمية النحو:

يتفق عبد القاهر ورومان جاكبسون على أهمية النحو، فأولى عبد القاهر الجرجاني النحو عناية كبيرة، بحيث نجده في كل مرة يؤكد على دور النحو في تفسير معاني النص وإيضاحها، فيقول: "ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى (فِعل) من غير أن يريد إعماله في(اسم)، ولا أن يتفكر في معنى (اسم) من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو حالا أو ما شاكل ذلك. وإن أردت أن ترى ذلك عيانا فاعمد إلى أي كلام شئت، وأزل أجزاءه عن مواضعها، وضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو... واعلم أني لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلا، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها"[1].

فانتظام هذه الكلمات وتركيبها هو الأساس الذي يقوم عليه الكلام لغرض حصول الدلالة المتوخاة، والتي لا تقوم إلا على توخي معاني النحو، ووضع الكلام الموضع الذي يقتضيه هذا العلم.

وإلى المذهب نفسه يذهب رومان جاكبسون الذي يرى أن" النحو هو الركيزة التي يرتكز عليها المعنى."[2]، فالعلاقة بين النحو والمعنى جد وطيدة، ويمثل جاكبسون لذلك بعبارة تشومسكي الشهيرة كدليل على درجة النحوية(أفكار عديمة اللون خضراء تنام في غضب).

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 410.

(2) عبد اللطيف محمد حماسة، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي_الدلالي، ص 11.

ويعلق عبد اللطيف محمد حماسة على اختيار جاكبسون لهذه الجملة كما يلي:" إذا فككنا العبارة نجد لدينا (مسندا إليه) في صيغة الجملة (أفكار) يسند له حدث (تنام). وكل من المسند إليه والمسند له وصف، فالأفكار عديمة اللون وخضراء، والنوم الهادئ في غضب. وأي كانت درجة (نحوية)هذه الجملة أو درجة قبولها، فإنها تبقى في نظر جاكبسون جملة، وتحتفظ في وضعها هذا بطبقة أولى من طبقات المعنى، لأنها مع هذا تحترم العرف النحوي هنا من حيث العلاقات. أما إذا انتهكت النحو بأن تكتب هكذا (غضب في هادئة خضراء لها تنام اللون عديمة أفكار) فلن تكون _ والحال هكذا_ جملة ولن يكون لها معنى، ولكنها مجرد كلمات متجاورة"[1].

إذا فالنحو هو المقياس الذي تستقيم به المعاني، والكلمات خارج السياق منفردة لا حياة لها، فهي تستمد قيمتها بتآلفها وتعلقها بجاراتها.

وقد تنبه عبد القاهر منذ زمن بعيد إلى مفهوم شعرية النحو، كونه مستوى من مستويات اللغة، وتظهر شعرية النحو فيما يتوخاه المبدع من قواعد وقوانين التي يتوخاها هذا الأخير أو الانزياح عنها للخروج عن المألوف وإضفاء لمسة جمالية لنصه من تقديم وتأخير وفصل ووصل وتعريف وتنكير، فقد فرق عبد القاهر بين المعنى المعجمي الذي يفهم من ظاهر الكلام والمعنى الاستعمالي الذي يفهم من المعنى الأول الذي يحدث عن طريق قوانين النحو.

كما نوّه جاكبسون إلى الثنائية القائمة بين المستوى المعجمي والمستوى النحوي، فقال: "إن في اللغة تميزا بالغ التحديد والوضوح بين هذين الصنفين من المفاهيم _المفاهيم المادية والمفاهيم العلائقية_أو بعبارة أشد تقنية، بين المستوى المعجمي والمستوى النحوي للغة. وينبغي أن يكون اللساني حريصا على أن يخضع للثنائية التي هي واقعة بنيوية موضوعية، ويجب عليه أن ينقل نقلا كليا المفاهيم النحوية الحاضرة..."[2]، فلا فصل بين المستوى النحوي والمستوى المعجمي.

(1)عبد اللطيف محمد حماسة، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي_الدلالي، ص 11_12.

(2) ياكبسون رومان، قضايا الشعرية، تر: محمد الولي ومبارك حنوز، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1988م، ص 64.

ب ـ التعليق:

يتقاطع عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز مع جاكبسون في حديثه عن تعلق الكلام بعضه ببعض، بحيث يشير حماسة إلى ذلك في قوله :"ولعلنا لا نضيف إليه فضلا إذا قلنا إن طريقته في المحاجة تكاد تتفق معها طريقة رومان جاكبسون، فإن السابق لا يشبه باللاحق."[1]، أي أن الجرجاني قد سبق جاكبسون فيما ذهب إليه.

وتميز الجرجاني عن بني جلدته في تحليله لقضية الإعجاز فجاء ما لم يأت به سابقوه، وقارب جاكبسون في تفكيره حين تحدث عن المجاز، "فكان فضله عليهم أنه ابتكر الآلية اللغوية والمفهومية التي مكنته من تشخيص ظاهرة الدلالة، وتصوير انبثاقها في الكلام بصرامة لم يسبق إليها سابق بل ولم يأت لاحق بما يتجاوز دقتها العلمية، ناهيك أن بعض رواد المعرفة اللغوية الحديثة لما أرادوا تشخيص الموضوع لاذوا بالمجاز فقالوا هو إسقاط محور الاختيار على محور التوزيع، قاصدين بذلك إلى تصوير التناسق بين جدول الألفاظ وجدول التركيب على حد ما فعل رومان جاكبسون"[2].كما ألّم الجرجاني بما صنفه السابقون، وأضفى عليه لمسته الخاصة بما امتلكه من خبرة لغوية ونحوية قائمة على رؤية صائبة لقضايا لا تزال موضع بحث ونقاش، فكانت خبرته هذه أساسا لمنهج سليم مكنه من التوصل لنتائج مبهرة.

(1) عبد اللطيف محمد حماسة، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي_الدلالي، ص 13.

(2) المسدي عبد السلام، العربية والإعراب، ص 48.

ثالثا: بين عبد القاهر الجرجاني والنظرية التوليدية التحويلية لنوام تشومسكي Noam Chomsky:

النظرية التوليدية التحويلية من النظريات اللسانية الحديثة التي فرضت نفسها بقوة على الدرس اللساني المعاصر فأحدثت انقلابا معرفيا حقيقيا.وقد سعى صاحبها "نوام تشومسكي" إلى إيجاد تفسير علمي جديد للظواهر اللغوية فصاغ لها مفاهيم وتصورات ومصطلحات خاصة منها مفهوم الكفاية والأداء اللغوي، كما أشار أيضا إلى ثنائية أخرى سماها البنية السطحية والبنية العميقة، وغيرها من المفاهيم الأخرى[1].

من خلال هذه الأفكار وأخرى يقف الكثير من الباحثين العرب على سر التشابه الكبير بين ما جاء به تشومسكي اليوم، وما جاء به عبد القاهر قبل زمن بعيد، ويرى محمد حماسة أن "هذا النوع من المعالجة النحوية القديمة يفرض على الدارسين أن يقارنوا بينه وبين نظرية تشومسكي في النحو التوليدي التي فرضت نفسها بقوة على ساحة الدرس اللغوي الحديث، إذ تتفق هاتان النظريتان في جوانب كثيرة تفرض نفسها بقوة كذلك لا يستطاع تجنبها أو تجاهلها"[2].

ولهذا وجب على الباحثين العرب الكشف عن ملامح هذا اللقاء الذي سيضيف الكثير إلى اللسانيات العربية الحديثة.إذ يصرّ البهنساوي على عقد"مقارنة دقيقة بين الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التوليدية التحويلية، وبين القواعد النحوية التي أرساها العلماء العرب، لتؤكد لنا أن النحو العربي لم يكن بعيدا عن هذه الأسس والأفكار. فإن علما شامخا من أعلام تراثنا العربي ألا وهو العلامة عبد القاهر الجرجاني ،نجده وقد سبق _ التشديد منا _ تشومسكي إلى تحديد هذه الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة، حين فرق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق ، فجعل النظم للمعاني في النفس، وهو تماما، البنية العميقة عند تشومسكي. أما البناء،

(1) ينظر: القيسي عودة الله منيع، العربية الفصحى مرونتها، وعقلانيتها، وأسباب خلودها، دار البداية، عمان، ط01، 1428هـ_2008م، ص 47_48.

(2) عبد اللطيف محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط01، 1990م، ص 05.

فهو البنية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات كما أن التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي هي في السياق"[1].

ما أستشفه من هذين القولين أن هناك تقاربا كبيرا في الكثير من القضايا التي عالجها النحو العربي وما أسس له تشومسكي في نحوه التوليدي.

ويقف تمام حسان حائرا عن سر التلاقي والتشابه بين تشومسكي والجرجاني، فيقول: "ما سر هذا التلاقي شبه التام بين رأي عبد القاهر في النظم ثم ما يترتب عليه من بناء وترتيب وتعليق وبين رأي تشومسكي في البنية العميقة وما يتولد عنها من بنيات سطحية. هل كان ذلك منهما مجرد توارد خواطر، أو كان تأثرا من ناحية تشومسكي بفكر عبد القاهر، وكان ذلك تأثرا فكيف وصل الأثر إلى تشومسكي مع اختلاف الدار والعصر واللغة والثقافة، ثم مع ما يصادفه التراث العربي والإسلامي في الغرب من تجاهل متعمد حينا ومن انتقاص وتهجم حينا آخر..."[2]

ربما تأثر وربما لا، لكن الأكيد في الأمر أن هناك تشابه كبير بين أفكار الجرجاني ومقولات تشومسكي رغم اختلاف الجغرافيا والتاريخ.

_جوانب التماثل والتشابه بين عبد القاهر الجرجاني ونوام تشومسكي:

رصد الباحثون الكثير من التقاطعات ونقاط اللقاء بين فكر الجرجاني ونوام تشومسكي، ووقفوا عند الكثير من الجوانب التي يلتقي فيها هذان الرجلان نذكر منها:

أ ـ ظروف وملابسات تأسيس نظريتيهما:

من الأشياء المشتركة بين عبد القاهر وتشومسكي، الظروف التي دفعت بهما إلى تأسيس نظريتهما النحوية، فكلا من " عبد القاهر وتشومسكي _ في اتجاههما إلى النحو _ كانت لهما منطلقات فكرية مسبقة، وأن كلا منهما حاول خدمة هذه المنطلقات بالنظر في النحو من زاويته

(1) البهنساوي حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي ونظريات البحث اللساني الحديث، ص 31.

(2) حسان تمام، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، مصر، ط01، 1427هـ_2006م، 02/ 343.

التي يراها تساعده في مهمته، فكلاهما كان نتاج لمناخ فكري وعقلي معقد، مع الفارق بينهما، حيث ارتبط الأول بمهمة دينية ذات أصول كلامية، وارتبط الثاني بمنهج عقلي إنساني محدد"[1].

فحاجة الناس إلى معرفة سر الإعجاز دعت الجرجاني لوضع نظرية النظم، وكذلك الظروف السياسية والدراسة التوزيعية للغة، التي دعا إليه بلومفيلد وهاريس في اهتمامهما بالجانب الشكلي والسطحي للغة دفع تشومسكي إلى إيجاد منهج جديد رأى أنه الأجدر بتحليل اللغة[2].

ب ـ مفهوم التوليد والتحويل عند الجرجاني:

اهتمّ عبد القاهر بالبنية السطحية والبنية العميقة، فاهتدى إلى مفهوم التوليد والتحويل، وقامت دراسته اللغوية على افتراض بنية سطحية وأخرى عميقة لم يسميهما بهذين الاسمين، لكنه عبر عنهما باصطلاحات وتسميات أخرى.

- التوليد:

عرف الجرجاني مفهوم التوليد منذ قرون،" ليأتي تشومسكي بعد ما يقرب من ألف سنة مضت على هذا المذهب، فيرى الرأي نفسه، ويقرر في كتابه (البنى التركيبية)أن :"كل جملة فيها طولها المحدود، ومكونة من مجموعة متناهية من العناصر_ الألفاظ_ وكل اللغات الطبيعية في كليها (المكتوب والمنطوق) تتوافق مع هذا التعريف؛ وذلك لأن كل لغة طبيعية تحتوي على عدد متناه من الفونيمات _ الحروف الأبجدية_ وكل جملة، بالإمكان أن نتصورها تتابعا من الفونيمات، علما بأن عدد الجمل غير متناه."[3]،وبالتالي فيمكن توليد جمل لا حصر لها باعتبار أن المعاني لا متناهية.

إنّ عبد القاهر في حديثه عن تناهي الألفاظ ومحدوديتها وعدم تناهي الأفكار والمعاني يعبر عما يسميه تشومسكي اليوم (التوليد)، وهي مسألة عالجها الجاحظ قبل الجرجاني كون المعاني مطروحة في الطريق تمر بها كل فئات وطبقات المجتمع لكن السر يكمن في تخير الألفاظ المعبرة عنها،

(1) عبد المطلب محمد، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص 58_59.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 55، 57.

(3) العبيدي رشيد عبد الرحمن، الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، ص 21.

وهذا يرجع أساسا إلى محدودية الألفاظ وعجزها في الكثير من الأحيان عن ترجمة ما يدور في النفس عن طريق الجمل[1].

والجرجاني في تعريفه للنظم على أنه ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض لتتحد أجزاؤه، وتترابط فيما بينها مولدة مجموعة من المعاني والدلالات، "وذلك بحضور الارتباط الضروري للمسند والمسند إليه الذي يتحكم فيه التركيب اللغوي العام. والمسند والمسند إليه إما أن يتعلقا بجملة فعلية أو بجملة اسمية على قدر ما يريد المتكلم في نظرية عبد القاهر، وقد فسر عبد القاهر في هذا الصدد أن العلة الوظيفية والدلالية للتركيب اللغوي هما اللتان تحددان هذا الترتيب في نفس المتكلم. وليس الوظيفة القاعدية."[2]، فسلامة التركيب اللغوي تخضع لترتيب المتكلم معانيه في نفسه ثم في ألفاظه، لا بتتبع قواعد النحو والجري خلفها.

ويؤكد محمد عباس رأيه هذا بمقولة للجرجاني في دلائله حين يقول: "وههنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا، وهي المبتدأ لم يكن مبتدأ، لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت به المعنى."[3]، فليس إتباع القاعدة هو الذي يحقق الغرض المقصود، بل الوظيفة الدلالية هي المعنية بذلك. وهو بهذا المفهوم يقوم "بتحويل القاعدة النحوية التي تحافظ على قانون النحو من أن المبتدأ هو ما يبتدأ به الكلام، ولذلك سمي بهذا الاسم، يحول هذا الاعتقاد السائد عند النحاة واللغويين إلى أن المعنى الدلالي هو الذي أخضعها لأن تكون على تلك الصورة، وتولد عنها هذا الترتيب في بنية العلاقات التي تكون الجملة"[4].

فعن طريق التحويل الذي يتحقق بفضل النحو يستطيع الانسان توليد جمل لا حصر لها لتحمل معاني ودلالات مختلفة.

(1) ينظر: العبيدي رشيد عبد الرحمن، الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين ، ص 20_21.

(2) عباس محمد، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص 29.

(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 189.

(4) عباس محمد، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص 29.

-التحويل:

إنّ الجرجاني في حديثه عن المعنى ومعنى المعنى كان على وعي بمفهوم التحويل، ويرى حسام البهنساوي أن عبد القاهر كان يعي تماما مفهوم التحويل وكيفية حدوثه بفضل"القواعد التحويلية، ودورها الهام في إلقاء الضوء على الأبنية السطحية النحوية المنطوقة، تلك القواعد الفاعلة، والتي تستعين في عملية التحويل للأبنية العميقة بالمكونات التركيبية، والدلالية، والفونولوجية، لم تكن هذه القواعد بعيدة عن إدراك عبد القاهر حيث عرضها في كتابه القيم دلائل الإعجاز وبيّن دورها الفعال في إلقاء الضوء على التراكيب النحوية"[1].

كما نحا عبد القار الجرجاني بالنحو منحى خرج به عن المألوف، ليجعله أساس فهم الكلام، وتحوله من معنى إلى معنى لتنبثق من خلاله دلالات جديدة إلى الوجود، وبهذا نجد التغير الذي يطرأ على دلالة التركيب وتحول معناه يرجع للكناية والاستعارة والمجاز، إذ " نجده مشتملا على فوائد كثيرة ترتد في مجملها إلى وعي الجرجاني العميق بالعملية التلفظية، بوصفها نسقا تسلسليا من الدلالات القائمة على التوليد والتحول، أي أن كل مدلول يمكن له أن يتحول إلى علامة لسانية لها دلالة أخرى في ذهن المتلقي عن طريق التأويل"[2].

وهي إشارة واضحة لإلمامه الواسع بما يخص العلامات اللغوية وقابليتها للتوليد والتحويل.

وأشار عبد القاهر إلى إمكانية تحول العلامات اللسانية من حقل لآخر لأغراض بلاغية وفق ما يقتضيه السياق ممثلا لها بالكناية والمجاز، فيقول:" اعلم أن لهذا الضرب اتساعا و تفننا لا إلى غاية، إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين(الكناية) و(المجاز). والمراد بالكناية ها هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه، مثال ذلك قولهم:(هو طويل النجاد)، يريدون به طويل القامة، و(كثير رماد القدر)، يعنون كثير القرى...فقد أرادوا في هذا كله، كما ترى،

(1) علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص 182.

(2) حساني أحمد، العلامة في التراث اللساني العربي _قراءة لسانية وسيميائية، ص 216.

معنى، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود..."[1]

فالمقصود بالكناية أن تطلق اللفظ مريدا به معنى آخر غير ظاهره، فتنتقل بالجملة من معنى سطحي إلى معنى عميق.

في العبارة الأولى (طويل النجاد) معنى سطحي يفهم من ظاهر الكلام أي طويل القامة بينما لها معنى آخر يفهم من المعنى الأول، وهو الشجاعة.

أما العبارة الثانية(كثير الرماد) فكذلك تحمل معنى عميق غير المعنى السطحي(كثرة الطعام)، ولها معنى آخر وهو الكرم والسخاء.

أما المجاز فيرى الجرجاني أنه ما "عول الناس في حده على حديث النقل، وأن كل لفظ نقل عن موضوعه فهو (مجاز)،...، وأنا أقتصر ها هنا على ذكر ما هو أشهر من وأظهر. والاسم والشهرة فيه لشيئين: (الاستعارة) و(التمثيل). وإنما يكون (التمثيل)مجازا إذا جاء على حد الاستعارة. فالاستعارة: أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه. تريد أن تقول: رأيت رجلا هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء، فتدع ذلك وتقول: (رأيت أسدا)"[2].

ففي هذه الاستعارة (رأيت أسدا) معنى سطحي هو: أن الأسد حيوان مفترس ولا يمكن للإنسان أن يكون أسدا، ومعنى عميق متحول عن المعنى السطحي يفهم من خلال الكلام وهو أن هذا الانسان شجاع وقوي يشبه الأسد في قوته وشجاعته.

وعن التمثيل يقول الجرجاني: "وأما (التمثيل) الذي يكون مجازا لمجيئك به على حد الاستعارة، فمثاله قولك للرجل يتردد في الشيء بين فعله وتركه (أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى). فالأصل في هذا: أراك في ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى، ثم اختصر الكلام، وجعل كأنه

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 66.

(2) المصدر نفسه، ص 66_67.

يقدم الرجل ويؤخرها على الحقيقة، كما كان الأصل في قولك: (رأيت أسدا)، رأيت رجلا كالأسد، ثم جعل كأنه الأسد على الحقيقة"[1].

فكذلك في هذا المثال عن التمثيل هناك معنى سطحي عن تقديم الرجل وتأخيرها، ومعنى عميق عن التردد في فعل الشيء أو تركه، والغاية ها هنا أننا لا نصل إلى الغرض من الكلام بالمعنى الأولي أو الظاهري من اللفظ عينه، بل بمعنى المعنى.

ج ـ البنية العميقة والبنية السطحية:

تفطّن عبد القاهر الجرجاني إلى مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية في كلامه عن النظم، وأشار إلى إمكانية تحويل البنية السطحية إلى بنية عميقة فأجاد أيما إجادة، فقد أدرك عبد القاهر الجرجاني "حقيقة المستوى العميق للبنية اللغوية التي أول ما تقوم عليه هو مبدأ التعلق بين أجزاء الكلمة، يقابل ذلك ما قال به تشومسكي بالبنية العميقة ليؤكد كل منهما على وجوب امتلاك المتكلم قدرة لغوية، يكتسبها عن طريق النحو تسمح له بإنشاء عبارات لا منتهى لها عند تشومسكي، أما عند عبد القاهر فمقيدة بمعاني النحو القائمة على فروق ووجوه كثيرة للكلام يتحكم بصورها، مقدرة المتكلم وكفايته اللغوية"[2].

إنّ الجرجاني في حديثه عن المعاني، يرى بأن هناك كلاما تصل به إلى معنى أوّلي يفهم من ظاهر التركيب، وكلام تصل إلى معناه بمعنى المعنى،وكأنه يتحدث عن البنية السطحية وتحولها إلى بنية عميقة.

ويقترب الجرجاني أكثر في حديثه عن الجملة من مفهوم البنية العميقة والسطحية عند المدرسة التوليدية التحويلية لما يفصل في قضية تناسق دلالات الكلام وائتلافها بترتب معانيه في النفس لتخرج سلسة وعذبة، ذلك أن هذه الألفاظ انعكاس لهذه المعاني، فشرف اللفظ من شرف المعنى المختار له، و"العلاقة بين المعنى الوجداني في النفس، وما يعبر عنه بالأصوات علاقة ترجمة أو

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 68_69.

(2) علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص 182.

تحويل لما وقر في الذهن من معاني مترتبة على نظام معين، أو نسق ما، وحين نريد فهم العلاقة بين البنى السطحية والبنى العميقة عند التحويليين نجد هذه الصورة نفسها هي المقصودة عندهم، فالتحويليون؛ يرون أن البنى السطحية مستمدة من البنى العميقة_ من طريق التحويل... وتشومسكي يريد بالبنى العميقة هنا قواعد اللغة. وهي التي سماها الجرجاني بـ(معاني النحو)التي يراعيها المتكلم"[1].

فما هو كائن في النفس وثابت في العقل يتحول إلى منطوق من خلال توخي قواعد اللغة ومراعاتها.

كان عبد القاهر يعي تماما مفهومي البنية السطحية والبنية العميقة، ونجد ذلك جليا في مناقشته لهما في العديد من المواضع التي شرحها في دلائله، مثل قوله تعالى: "وفجرنا الأرض عيونا"[2]، فيرى عبد القاهر أن هذه الآية تحمل معنى يفهم من ظاهر اللفظ ومعنى يعقل من هذا المعنى فيقول:"(التفجير للعيون في المعنى، وأوقع على الأرض في اللفظ...وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيونا كلها، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها. ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل:(وفجرنا عيون الأرض، أو العيون في الأرض)، لم يفد ذلك ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة من الأرض، وتبجس من أماكن منها"[3].

إنّ تغيّر الترتيب من تقديم وتأخير يؤدي إلى تغير المعنى، فيعلل الجرجاني تغير معنى البنية إلى تغير ترتيب أجزاء الكلم وتعلقها ببعضها البعض.

ويلخّص الجرجاني العلاقة القائمة بين البنية العميقة والبنية السطحية في قوله:" إنك، إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق."[4]، وهذه العلاقة لا تختلف عما ذهب إليه تشومسكي في

(1) العبيدي رشيد عبد الرحمن، الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، ص 14.
(2) سورة القمر: 12.
(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 102.
(4) المصدر نفسه، ص 54.

ربطه بين البنية العميقة (Deep Structure) والبنية السطحية(Surface Structure)، فهي عنده"علاقة جذرية بترتيب المعنى في الذهن، وهذا هو الذي عبر عنه قبل ما يقرب من ألف عام عبد القاهر بقوله:"يرتب المعاني في نفسه، وينزلها، ويبني بعضها على بعض، كما يقولون: يرتب الفروع على الأصول، ويتبع المعنى المعنى، ويلحق النظير بالنظير"[1].

فإذا رتبت المعاني في النفس فلا حاجة إلى ترتيب الألفاظ التي تعبر عنها بالنطق، ذلك أن الألفاظ خدم المعاني وأوعية لها. فلا يمكن أن تأتي بالألفاظ قبل ترتيب معانيها في النفس وهو بهذا يريد التحويل ما هو كامن في النفس أو الذهن إلى ما هو منطوق بمراعاة معاني النحو.

وقد أشار الجرجاني في سياق حديثه عن النظم إلى أسبقية البنية العميقة للبنية السطحية حين قال: "وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته. بان لك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم يترتب في النطق حسب ترتيب معانيه في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف...لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أنه يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأنه يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"[2].

ما يفهم من هذا القول أن البنية العميقة أسبق من البنية السطحية، ذلك أنه لا قيمة للفظ منعزلا عن المعنى، وأن حسن نظم ما هو كائن في النفوس ينعكس على حسن نظم الألفاظ، فاللفظ تبع للمعنى، "إذن _عبد القاهر الجرجاني_ سابق لتشوم بقرون في معرفة هذه النظرية اللغوية. ونضيف هنا أن المعاني _البسيطة منها و المركبة_ لا تسبق الألفاظ، وإنما تتولدان وتتشكلان في وقت واحد معا."[3]، فعبد القاهر علما على نظرية لسانية عربية تلتقي في أسسها ومفاهيمها مع أبرز النظريات اللسانية الحديثة.

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 53.

(2) المصدر نفسه، ص 55_56.

(3) القيسي عودة الله، العربية الفصحى مرونتها، وعقلانيتها، وأسباب خلودها، ص 52.

د ـ نماذج تحويلية عند عبد القاهر:

قبل التطرق إلى أمثلة تطبيقية لمظاهر التحويل عند عبد القاهر تجدر الإشارة إلى أنه لكل لغة من لغات العالم خصوصيتها، فتختلف اللغات بما مدى تمكين المتكلم صوغ كلامه بترتيبه لعناصر الكلام أو وحذف أحدها وإضافة آخر، فاللغة العربية تتيح للمتكلم إمكانات مختلفة لوجود قرينة الاعراب فيها، بينما نجد الانجليزية مثلا أكثر تقييد، فتعتمد على التنغيم وتلجأ في الكثير من الأحيان إلى استخدام صيغة المجهول في ترتيب الكلام.

وفي هذا الموضع ها هنا سأعرض لنماذج تحويلية عند عبد القاهر من خلال استقراء علماء العربية لقواعد التحويل عند نوام تشومسكي، فوجدوا تشابها كبيرا بينه وبين عبد القاهر، ذلك أن عناصر التحويل من ترتيب وحذف وحتى زيادة وغيرها عند تشومسكي هي نفسها عند الجرجاني رغم اختلاف اللغة والتطبيق.

ينطلق صاحب النظرية التوليدية التحويلية من الجملة في تحليلاته اللغوية، وكل جملة محدودة في طولها فتتكون كل جملة من مجموعة من العناصر اللغوية.[1]، ويعرفها خليل أحمد عمايرة" أنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهذه تعد عنده الجملة التوليدية أو النواة"[2].

وهي نوعان :توليدية وتحويلية.

-التوليدية قسمان: إما اسمية أو فعلية غرضها الإخبار.

-أما الجملة التحويلية فهي جملة تحمل معنى جديدا تحول عن المعنى الذي كان للجملة التوليدية[3].

وحسب عمايرة فالجملة التوليدية تتعلق بالبنية السطحية أما التحويلية فهي تخص البنية العميقة بعد أن يطرأ عليها أحد عناصر التحويل التي استقاها من خلال قراءته لفكر نوام تشومسكي، وهي:

(1) ينظر: جومسكي نوم، البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، ص 17.

(2) عمايرة خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر _ 5 _، ص 85.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 85.

***الترتيب:**

الترتيب فن من فنون القول أتقنه الفصحاء والبلغاء، فأجادوا التصرف في الأقوال ووضعه الوضع المناسب للمعاني، وهو عنصر مهم من عناصر التحويل وإبراز المعنى عند رواد المدرسة التوليدية التحويلية، وقد أخذ عمايرة رأي الجرجاني في دلائله، وأهل الكوفة فيها، وسيبويه وغيرهم الذي يرى أن التقديم يكون للأهم على المهم ذلك أن العرب لا تقدم الشيء إلا لأهميته والعناية به.[1]، بينما تخطى مفهوم التقديم والتأخير عند الجرجاني سابقيه الذين قصروا أهميته على العناية والاهتمام بالشيء، وعده سرا من أسرار التراكيب وسبيلا للوصول إلى المعنى العميق له.

وقد عالج تشومسكي هذا العنصر في كتابه البنى التركيبية في حديثه عن تقديم المفعول به على الفاعل في حالة المبني للمجهول والمبني للمعلوم مع بقاء الجملة سليمة نحويا، مثل:[2]

John plays golf_ golf is played by John

والترجمة تكون: جون يلعب الغولف_ الغولف لُعب من طرف جون.

فالجملة الأولى جملة توليدية مبنية للمعلوم الهدف منها الإخبار، بينما الجملة الثانية جملة تحويلية مبنية للمجهول قدم فيها المسند على المسند إليه للتركيز على المفعول به.

وقبل الولوج إلى أنماط التقديم والتحويل عند الجرجاني نأخذ مثالا جاء به لعمايرة قصد التوضيح والفهم.

1-أكرم خالد عليا=جملة توليدية فعلية الهدف منها نقل الخبر دون التركيز على جزء من أجزائها.

إذا أراد المتكلم التركيز على جزء معين من أجزائها يقدمه على سبيل العناية والاهتمام، فيقول:

2-خالد أكرم عليا=جملة تحويلية باستخدام عنصر الترتيب للتركيز على محدث الحدث أي الفاعل.

3-عليا أكرم خالد=جملة تحويلية باستخدام عنصر الترتيب للتركيز على من وقع عليه الحدث أي المفعول به[3].

(1) ينظر: عمايرة خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ص 89.

(2) جومسكي نوم، البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، مر: مجيد الماشطة، ص 102.

(3) ينظر: ،: عمايرة خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ص 94.

فالمقصود من الجملة 2 (تحويلية) و3 (تحويلية) ليس هو المقصود عينه من الجملة 1، أي من الجملة التوليدية، فالمعنى يختلف من الجملة التوليدية إلى الجملة التحويلية.

ولنأتي الآن إلى التقديم عند الجرجاني، وهو على وجهين:

-تقديم على نية التأخير:

يتعلق هذا العنصر بترتيب الكلام ونظمه، وهو في "كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك (منطلق زيد) و(ضرب عمرا زيد)، معلوم أن (منطلق) و(عمرا) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله، كما يكون إذا أخرت"[1].

ما يفهم من خلال هذا الكلام أن هذا النوع من التقديم أنه حتى لو قدم الخبر أو المفعول، فلا تتغير وظيفتهما ولا حركتهما وسيبقى كلاهما كما لو أخرا.

-تقديم لا على نية التأخير:

في هذا النوع يقع التغيير، فيتغير الشيء موقعا وحكما وإعرابا، بحيث" تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: (زيد المنطلق)، وأخرى، (المنطلق زيد)، فأنت في هذا لم تقدم (المنطلق) على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر لمبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر (زيدا) على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا"[2].

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 106.

(2) المصدر نفسه، ص 106_107.

فالتقديم هنا يوجب التغيير موقعا وحكما وإعرابا، وهو ما يتفق فيه الجرجاني مع تشومسكي باعتبار أن التقديم على نية التأخير لا يحقق أي تغيير في المعنى على عكس التقديم الذي ليس على نية التأخير، الذي يؤدي إلى توليد معاني جديدة، فعبد القاهر "يميز بين ظاهرة التقديم على نية التأخير، لأنه لا يؤدي إلى تحولات قواعدية وبين التقديم الذي هو ليس على نية التأخير، لأنه يؤدي إلى تحولات قواعدية وهو مذهب تشومسكي نفسه"[1].

وقبل أن أشرح النمط التحويلي في الأمثلة التي جاء بها الجرجاني في حديثه عن التقديم والتأخير نذهب إلى مثال أورده عمايرة في كتابه :محمد بلغ الرسالة.

هذه الجملة تحمل معنى سطحي ومعنى عميق، وحسب هذا الأخير فإن هذه الجملة جملة تحويلية تم التحويل فيها عن طريق تقديم الفاعل للعناية به وتأكيدا لأهميته[2].

فكذلك في قول الجرجاني: قتل الخارجيَّ زيدٌ.

فهذه الجملة تحويلية بتقديم المفعول عن الفاعل متحولة عن جملة توليدية فعلية مكونة من (فعل +فاعل +مفعول به) أي: قتل زيدٌ الخارجيَّ.

وقد قدّم المفعول به لأهميته (الخارجي) الذي عاث فسادا، ذلك أن الناس لا يعنيهم مَنْ قتله بل التخلص من هذا الفاسد، وإذا أريد الإخبار عن موته يقال بتقديم المفعول به: قتل الخارجيَّ زيدٌ وليس قتل زيدٌ الخارجيَّ[3]، "لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له ((زيد)) جدوى وفائدة، فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون ومتطلعون إليه متى يكون، وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه."[4]، فقدموا المفعول على الفاعل لأنه تقديمه أهم لبيان المعنى.

(1) عباس محمد، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص 30.

(2) ينظر: عمايرة خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص 86.

(3) ينظر: الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 108.

(4) المصدر نفسه، ص 108.

ولنأخذ مثالا آخر عن تقديم الاسم أو الفعل في باب الاستفهام بالهمزة، فأنت إذا قدمت الفعل كان الشك في الفعل نفسه مثل قولك: أفعلت؟وإذا قدمت الاسم فيكون الشك في الاسم أي الفاعل نفسه مثل قولك: أ أنت فعلت؟

وللتدليل على هذا يعرض الجرجاني مجموعة من الأمثلة، فيقول:

*في حال تقديم الفعل:

-أ بنيت الدار التي كنت تريد أن تبنيها؟

-أ قلت الشعر الذي أردت أن تقوله؟

فالشك ها هنا يكون في وجود الفعل نفسه أو انتفائه.

وهما جملتان تحويليتان فعليتان تحولتا عن جملتين توليديتين فعليتين، وهما:

-بنيت الدار التي كنت تريد أن تبنيها.

_قلت الشعر الذي أردت أن تقوله.

*في حال تقديم الاسم:

-أ أنت بنيت هذه الدار؟

-أ أنت قلت هذا الشعر؟

هنا يكون الشك في الفاعل لا في الفعل ذلك أن الدار مبنية والشعر مقولا لكن الفاعل مجهول[1].

فالجملتان المذكورة جملتان اسميتان تحويليتان نتجتا عن جملتين توليديتين اسميتين هما:

-أنت بنيت هذه الدار.

_أنت قلت هذا الشعر.

***الحذف:**

الحذف عنصر من عناصر التحويل عند تشومسكي، وهو" إسقاط لصيغ داخل التركيبي في بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحويا، لسلامة التركيب وتطبيقا للقواعد، ثم هي

(1) ينظر: الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 111.

موجودة أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية مختلفة."[1]، فالعناصر المحذوفة حتى وإن حذفت ظاهريا فإنها موجودة ضمنيا لسلامة المعنى.

نوه النحاة العرب إلى أهمية هذا العنصر في كتاباتهم وتحليلاتهم اللغوية، وتفرد الجرجاني في إظهار أهميته ودوره في بلاغة وفصاحة الكلام، وأومأ إلى أنك "ستجد الجملة وقد خلت من الفعل، ومع ذلك يعدونها جملة فعلية، ومن ذلك المنصوب على الاختصاص مثل (إياك والكسل)، والمنصوب على الإغراء مثل(أخاك أخاك)، والمصدر المنصوب النائب عن اللفظ بالفعل مثل (اجتهادا لا كسلا)،...، وقد تجد الجملة وقد خلت من أحد الركنين المكونين للجملة الاسمية، ومع ذلك يعدونها جملة اسمية مثل المصدر المرفوع مثل: (فصبر جميل)ومثل المرفوع بعد لولا الامتناعية مثل: (لولا الماء لهلك الزرع)،...، ومن ذلك أيضا التراكيب التي يرون أن المبتدأ فيها محذوف وجوبا، والتراكيب التي يرون أن الفعل فيها محذوف وجوبا ويعدونها من الجملة الفعلية"[2].

كان للجرجاني على وعي بمفهوم البنية العميقة والسطحية، وماهية التحويل، وكيفية حدوثه عن طريق الحذف، فأجاد في إيجاد التفسيرات الخاصة بالتراكيب اللغوية.

وقد بنى عمايرة رؤيته لهذا العنصر على ما جاء به هذا الأخير وابن جني قبله، بحيث يرى أن "الحذف يكون في ركن رئيس من الجملة التوليدية فتتحول إلى تحويلية ولكنها تبقى على ما هي عليه من حيث الفعلية والاسمية. ويكون تقدير الركن المحذوف لتكتمل الجملة التوليدية...ويكون الحذف للبلاغة في القول والإيجاز فيه، أو للتعظيم أو التحقير...ويرمز للركن المحذوف بالإشارة التي ترمز إلى ركن محذوف، وهو عنصر تحويل"[3].

الحذف والإضمار أبلغ من التصريح، وهو عنصر من عناصر التحويل التي تحدث عنها صاحب النظرية التوليدية التحويلية.

(1) أبو المكارم علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، مصر، ط01، 2008م، ص 200.

(2) عبد اللطيف محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص 78_79.

(3) عمايرة خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص 91.

يرى عبد القاهر الجرجاني أن الحذف والإضمار أبلغ من الكلام،وفي الإيجاز سر الكلام، فعرض في دلائله لهذا العنصر والتحويلات الناتجة عنه في مواضع عدة مدللا على أهميته، وهذه جملة من المواضع التي عرض فيها الجرجاني للحذف والتي تتماثل مع مفهوم التحويل عند تشومسكي:

_يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون، كبيت الكتاب أيضا:

ديارَ ميّة إذ ميٌّ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

أنشده بنصب ((ديارَ)) على إضمار فعل، كأنه قال: اذكر ديارَ ميّة[1].

فجملة :ديار ميّة هي جملة فعلية توليدية تتكون من: Ø +ديارَ +ميّة لتتحول إلى جملة تحويلية بحذف الفعل(اذكر).

وفي الحالة الثانية يمكن القول بتقدير الكلام :هذه ديارُ ميّة برفع كلمة ديارُ على أنها خبر لمبتدأ محذوف، فتنتج لنا جملة اسمية توليدية تتكون من: Ø+ ديارُ +ميّة لتتحول إلى جملة تحويلية بالحذف، فترى البيت أفصح وأبلغ بالحذف دون الذكر.

_حذف المفعولات لإثبات معنى الفعل، لا غير :وقد يحذف المفعول به لأجل تأكيد معنى الفعل في نفسه، مثل قولهم:"(فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهي، ويضر وينفع)، وكقولهم: (هو يعطي ويجزل،ويقري ويضيف)، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة، من غير أن يتعرض لحديث المفعول..."[2]

ذكرت الأفعال في هذا الموضع دون مفاعيلها للدلالة على إثبات معانيها رغم أنها أفعالا متعدية. ويمكن تحليل الجمل التي وردت فيها على الشكل التالي:

يحل ويعقد: فعل+فاعل(مستتر)+Ø فهذه جملة فعلية توليدية حذف مفعولها، والبقية مثلها تحولت إلى جمل تحويلية بسبب عنصر التحويل الذي هو حذف المفعول.

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 147.

(2) المصدر نفسه، ص 154.

ومن ذلك قوله تعالى:" قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون"[1]،والمعنى المراد ها هنا هل يستوي الذي له علم والذي ليس له علم دون أن يقصد النص على معلوم.[2]

هذه الآية (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) هي عبارة عن جملة توليدية فعلية تتكون من: فعل+ فاعل (ضمير مستتر)+Ø.

تحولت هذه الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية بحذف مفعولها، فأدى هذا الفعل دون ذكر مفعوله معنى أفصح وأبلغ.

وكذلك في قوله عز وجل: "هو الذي يحي ويميت"[3]، وفي قوله: "وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا"[4]، وقوله:" وأنه هو أغنى وأقنى"[5].

والمقصود في هذه الآيات الكريمة، أن "هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء.

وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء ،...، فإن الفعل لا يعدى هناك، لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى .ألا ترى أنك إذا قلت: (هو يعطي الدنانير)، كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاء، إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير. فاعرف ذلك فإنه أصل كبير عظيم النفع"[6].

فالأفعال يحي ويميت وأضحك وأبكى وأمات وأحيا وأغنى وأقنى أفعال متعدية تحتاج إلى مفاعيل لكنها في هذه المواضع جاءت دون مفاعيلها لتأكيد الفعل في نفسه فجاء المعنى بليغا.

وهي جمل فعلية توليدية تحولت إلى جمل تحويلية عن طريق حذف المفعول.

---

(1) سورة الزمر:09.

(2) ينظر: الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 154.

(3) سورة غافر: 68.

(4) سورة القمر:43_44.

(5) سورة القمر: 48.

(6) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 155.

***الزيادة:**

وهي كذلك عنصر من عناصر التحويل، والمقصود بها زيادة مورفيمات جديدة إلى الجملة التوليدية بغية تحويلها إلى جملة تحويلية، وتكون هذه الزيادة في صدر الجملة التي تؤدي غالبا إلى تغير العلامات الإعرابية في المفردات التي تأتي بعدها، وهذا التغير لا يحدث بسبب زيادة هذه المورفيمات بل هو اقتضاء سليقي في أوله ثم قياسي فيما بعد[1].

والغرض من زيادة هذه المورفيمات إلى الجملة زيادة في المعنى، فقولك مثلا: حضر محمد هي جملة توليدية غرضها الإخبار بينما إذا أضفنا كلمة باسما فهي تضيف معنى جديد للجملة، وهو معرفة حال محمد عند حضوره[2].

ينبغي على العنصر المضاف إلى الجملة أن يوافقها مبنى ومعنى، ويوافق قياس العربية الذي وضعه النحاة واللغويين، فلا يخرج ولا يزيغ عن القواعد النحوية التي رسمها علماء العربية لضمان سلامة التراكيب والجمل، فجملة كتب محمد الكتاب مثلا: يمكن تحويلها قياسا على ما جاء به النحاة لتتحول:

-محمد كتب الكتاب.

_الكتاب كتب محمد.

لكنها لا تتحول إلى محمد الكتاب كتب رغم أن كل الكلمات أخذت حركتها المناسبة[3].

ويجدر بالمورفيمات المزادة " أن ترتبط ببؤرتها. فأن كانت تحويلية فعلية فبؤرتها الفعل، أما إن كانت تحويلية اسمية فبؤرتها المبتدأ، ويكون ارتباط الكلمات بالبؤرة ارتباطا يحقق المعنى ويشير إلى الباب النحوي الذي جاء المبنى الصرفي الذي زيد ممثلا له وآخذا حركته"[4].

(1) ينظر: عمايرة خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، 87.

(2) عمايرة خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ص 96.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 97.

(4) عمايرة خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل النحوي، ص 87.

يجب أن ترتبط الكلمات المضافة بالبؤرة التي أضيفت إليها فإن كانت الجملة تحويلية فعلية وجب أن ترتبط هذه الكلمة بالفعل وإن كانت اسمية ترتبط بالمبتدأ.

ويمثل عمايرة لهذا التركيب والارتباط بمخطط في كتابه نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق كما يلي:[1]

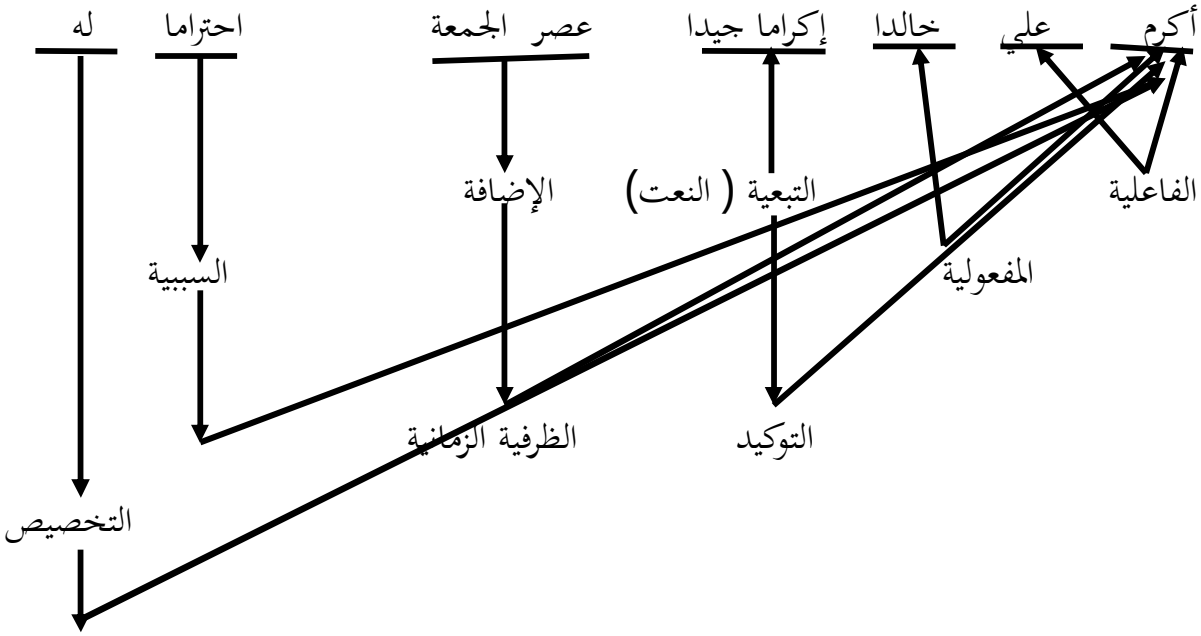

من خلال هذا التركيب الذي يجسد لنمط تركيب الجمل وترابط أجزائها وملاءمة مورفيماتها لبعضها البعض، يظهر لنا تعلق العناصر اللغوية المزادة ببؤرة الجملة الفعلية ألا وهي الفعل أكرم.

يماثل هذا ما ذهب إليه الجرجاني في وضع الكلام وتلاؤم أجزائه وحسن سبكه ونظمه حين يقول:"واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعة من الذهب أو الفضة، فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت: (ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له)، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم، هو معنى واحد لا عدة معان، كما يتوهمه الناس. وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيد وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو (ضرب)، وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلق. وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من (عمرو) وكون (يوم الجمعة) زمانا

(1) عمايرة خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ص 99.

للضرب،وكون (الضرب)ضربا شديدا، وكون (التأديب) علة الضرب، ..، بان وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معانولهذا المعنى تقول إنه كلام واحد"[1].

فإذا كان عمرو(مفعولا به)، ويوم الجمعة (مفعولا فيه) وضربا (مفعولا مطلقا)، وشديدا (صفة)، والتأديب(مفعولا له)، وزيد(فاعلا)، فإن هذه الكلمات لم توضع لتعطي معاني في أنفسها بل لتتعلق ببعضها البعض وتتركب فيما بينها لتعطي معنى واحد، فالنظم ليس سوى تعليق الكلم ببعضه البعض.

ومن عناصر الزيادة التي تنقل الجملة من توليدية إلى تحويلية لتحقيق غرض ما:التوكيد والترجي والاستمرار والشروع أو الحروف المشبهة بالفعل والأفعال الماضية والنواسخ وأفعال الرجاء والمقاربة والشروع وأفعال المدح والذم، والحركة التي تظهر على أواخر الكلم التي تأتي بعدها ليست بأثر منها، بل نتيجة لتتبع القياس الذي وضعته العرب فيأخذ المبنى الصرفي حركة الباب النحوي لتحقيق سلامة المعنى[2].

_التوكيد بزيادة مؤكد أو مؤكدين:

مثال: إن الطالب مجتهد=جملة تحويلية اسمية متحولة عن جملة توليدية اسمية _الطالب مجتهد _ (مسند إليه+ مسند) بسبب عنصر الزيادة، وهو إضافة مؤكد(إنّ) أصبحت هذه الجملة تحويلية _إنّ الطالب مجتهد_ (مؤكد+ مسند إليه +مسند)[3].

هذه نظرة عمايرة للتوكيد كعنصر زيادة له أثر في التحويل، وفيما يلي سنمثل للتوكيد ودوره في التحويل عند الجرجاني:

في التوكيد بأنّ: يروى عن ابن الأنباري قوله عن أن الكندي وجد في كلام العرب حشوا ، فسأله ابن العباس عن الموضع الذي وجد فيه هذا الحشو، فقال:" أجد العرب يقولون: (عبد الله قائم)، ثم يقولون: (إنّ عبد الله قائم)، ثم يقولون: (إنّ عبد الله لقائم)، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 412، 414.

(2) عمايرة خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص 87.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 89_90.

أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم:(عبد الله قائم)، إخبار عن قيامه، وقولهم: (إنّ عبد الله قائم)، جواب عن سؤال سائل، و قوله: (إنّ عبد الله لقائم)، جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني"[1].

كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، وكل عنصر يضاف إلى الجملة التوليدية يضيف لها معنى جديد لتتحول إلى جملة تحويلية عبر مراحل تمر بها وهي:

_عبد الله قائم= (مسند إليه+ مسند):جملة توليدية اسمية غرضها الإخبار.

هذه الجملة جرى فيها تحويل بعد الزيادة، فيكون تحليل معناها كما يلي:

_إنّ عبد الله قائم=(مؤكد+ مسند إليه+ مسند): جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد غرضها إثبات القيام وتأكيده لعبد الله.

_إنّ عبد الله لقائم=(مؤكد+ مسند إليه +مؤكد+ مسند): جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكدين غرضها الإجابة عن سؤال لمنكر قيام عبد الله.

_زيادة همزة الاستفهام:

ولنأخذ على سبيل المثال مسألة اختلف فيها النحاة في قولهم: أقائم الزيدان إن كانت جملة إسمية أو فعلية فقد ذهب بعضهم إلى أنها جملة اسمية في الظاهر (مبتدأ+ ساد مسد الخبر)، بينما هي فعلية في معناها العميق مكونة من:(فعل +فاعل).

أما الجرجاني في تحليله لهذا التركيب قد أغنى في بيان وجهة نظر نحاتنا إلى البنية السطحية (الظاهرة) والبنية العميقة (المقدرة) فيقول: " اعلم أنّ (قائم) في قولك: (أ قائم أخواك)اسم فاعل، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا اعتمد على شيء، وقد اعتمد (قائم) على همزة الاستفهام، فعمل الرفع في (أخواك) كما يعمل (يقوم) إذا قلت: (أ يقوم أخواك) وهذا حكم قولك: (أ ذاهب الزيدان)، لأن (ذاهب) قد جرى مجرى (يذهب)في رفع (الزيدان) وهذا تفسير المعنى. وأما رفع (قائم)

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 315.

و(ذاهب) فبالابتداء، لأنهما وإن تنزلا منزلة الفعل فلا يمكن تعريتهما من الإعراب الذي يكون للأسماء"[1].

فالجملة إذن في ظاهرها اسمية على أنها مبتدأ وساد مسد الخبر لكن في عمقها جملة فعلية على أنها فعل وفاعل وهو خبر من الناحية الظاهرية لكنه مخبر عنه في الحقيقة[2].

فجملة قائم الزيدان جملة توليدية اسمية غرضها الإخبار، وتتكون من (مسند+مسند إليه) لتتحول إلى جملة تحويلية بإضافة همزة استفهام، ويكون تحليل الجملة كما يلي:

أ قائم الزيدان=(همزة استفهام+ مسند+ مسند إليه): جملة تحويلية اسمية استفهامية.

ومن الظواهر التحويلية التي يشترك فيها النحو العربي عامة، وعند الجرجاني على وجه الخصوص، الحركة الإعرابية، لما لها من دور كبير في إيضاح المعاني الكامنة في النفس شأنها شأن أي فونيم، وكذلك" التنغيم "الذي تنتقل فيه الجملة من كونها توليدية إلى أخرى تحويلية، فتتحول من معنى الإخبار إلى جملة أخرى تحمل معنى الاستفهام أو التعجب أو التقرير، وحتى السخرية[3].

***مفهوم الكفاية والأداء اللغوي:**

تنبه الجرجاني بحديثه عن مزية النظم و فساده وارتباطه بالنحو قبل زمن بعيد إلى مفهوم الكفاية (القدرة) Competence عند تشومسكي الذي يعرفها على إنها "مجموعة قواعد (عقلية) يستطيع المرء بها أن ينتج عددا غير محدود من الجمل."[4]، وكذلك مفهوم الأداء اللغوي Performanceالذي هو"الوجه الظاهر المنطوق للمعرفة الضمنية الكامنة باللغة."[5]، والإنجاز الفعلي للغة في الواقع.

(1) عبد اللطيف محمد حماسة، من الأنماط التحوبلية في النحو العربي، ص 83.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 84_85.

(3) ينظر: عمايرة خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص 93.

(4) جومسكي نوم، البنى النحوية، تر:يؤيل يوسف عزيز، مر: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط01، 1987، ص 05.

(5) القيسي عودة الله منيع، العربية الفصحى مرونتها، وعقلانيتها، وأسباب خلودها، دار البداية، عمان، ط01، 1428هـ_200_م، ص 55.

وقد فصل الجرجاني في هذا الأمر بقوله: "فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ، إلى(النظم)، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"[1].

من خلال هذا القول نتوصل إلى مصطلحات متماثلة استخدمها كل من الجرجاني وتشومسكي للدلالة على معنى واحد، وهي:

الأداء اللغوي/ النظم

الكفاية/ النحو وقوانينه

فالجرجاني في رده لصحة النظم وفساده (الأداء اللغوي عند تشومسكي) إلى النحو الذي يعني مجموع القوالب والقواعد النحوية التي يبنى عليها الكلام والكامنة في ذهن مستعمل ومتكلم اللغة يماثل مفهوم الكفاية عند تشومسكي.[2]، وقد لا يتوافق هذا الأداء مع الكفاية اللغوية فينشأ فيه فساد وانحراف ينتج عن عوامل مختلفة تتعلق بالمقام والسياق وكذلك الحالة النفسية والذهنية وحتى الاجتماعية للمتكلم[3].

ويرى زكي حسام الدين أن نظرية تشومسكي والنظم عند الجرجاني تقومان على الأساس نفسه، "بحيث تعتمد نظرية النظم عند عبد القاهر على نفس الأساس الذي اعتمدت عليه نظرية

(1) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 82_83.

(2) ينظر: القيسي عودة الله منيع، العربية الفصحى مرونتها، وعقلانيتها، وأسباب خلودها، ص 55.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 55.

تشومسكي في التحويل والتوليد، ونعني بهذا الأساس النحو بالمفهوم الذي حددناه..."[1]،فبفضل النحو يمكن توليد عدد لا متناه من التراكيب و الأبنية، فهو وسيلة من وسائل بناء وإنتاج الجمل[2].

وإذا كان النحو بهذا المفهوم، "فيكاد عبد القاهر و تشومسكي يتفقان على أن المتكلم يمتلك قدرة لغوية _ أتيحت له عن طريق النحو _ تسمح له بتوليد عبارات لا نهائية، ذلك أن معاني النحو _ عند عبد القاهر _ تقوم على فروق ووجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، وكلها إبداع صاحب اللغة، الذي يتوخى معاني النحو في كل ما ينظمه أو ينثره"[3].

فعبد القاهر قد بنى نظريته (النظم) على النحو، ويرى أنه ليس النظم سوى أن تضع كلامك الذي يقتضيه علم النحو، فبه تتحدد جودة الكلم وفساده،وهو بمفهومه هذا للنظم و جعل النحو أساسا له يقترب من مفهوم النحو عند تشومسكي الذي يريد به العلاقة بين العوامل اللغوية التي تتحكم في أداء الكلام، فكلاهما يبحث في حقيقة الظاهرة اللغوية وعلاقة الكلمة مع أخواتها والبدائل الممكنة لها وفقا لمتطلبات السياق، فوصل عبد القاهر الجرجاني في بحوثه النحوية قبل زمن بعيد إلى ما وصل إليه تشومسكي اليوم فأبدع وتميز.

***النحو:**

هذا العنصر وثيق الصلة بما سبق ذكره، فقد عرض الجرجاني في نظريته لمفهوم مختلف للنحو ليخلصه من النظرة التقليدية، فأخذ النحو مفهوما جديدا مع عبد القاهر يماثل مفهومه عند تشومسكي،" فمفهوم النحو الجرجاني يأخذ شكلا عقليا _ كما هو عند تشومسكي _ وليس مجرد وسيلة اتصال تستعين بها اللغة في أداء وظيفتها الأساسية. وهذا الشكل العقلي هو الذي أتاح إمكان رصد الطاقات النحوية الفعالة، ولوجا إلى القيمة الحقيقية لعملية التوالد الجملي عند الرجلين،

(1) علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص 165.

(2) ينظر: جومسكي نوم، البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، ص 13.

(3) عبد المطلب محمد، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص 82.

وإن كان تشومسكي قد بدأ بالجملة وصولا إلى المفرد، في حين بدأ عبد القاهر بالمفرد وصولا إلى الجملة"[1].

كلا الرجلين اعتمد على الجانب العقلي في صياغة نظره، ونظرا إلى النحو على أنه علم المعاني لا صناعة لفظية تلحق أواخر الكلم.

أوضح عبد القاهر أن دلالة الكلام ومقصديته لا تتحقق بالقاعدة النحوية، بل بالأمر يتعلق بالوظيفة الدلالية للتركيب نفسه، وهو" بهذا التعليل النحوي العلمي لفن القول قد سبق الكثير من الدارسين في هذا المجال، في الجانب المحدد، ولامس اتجاه مدرسة النحو التحويلي والتوليدي التي يمثلها تشومسكي والتي تعتمد على:

-اعتبار الجملة هي الوحدة اللغوية الأساسية، ويميز فيها البنية الظاهرية(السطحية) والبنية العميقة، وتنظم القواعد التحويلية العلاقة بين البنية العميقة والبنية الظاهرية(السطحية) للجملة"[2].

_مراعاة التغيرات التي تطرأ على الجملة من تقديم وتأخير وأثرها في تغير المعنى، مثلما جاء في مواضع كثيرة عند الجرجاني[3].

وقد أشار النحاة، ومنهم الجرجاني، إلى وجود جمل فعلية رغم خلوها من الفعل، وأخرى اسمية رغم خلوها من أحد ركني الجملة الاسمية، وجمل أخرى يشير ظاهرها إلى معنى تركيب آخر مثل قولك: (أما زيد فذاهب فهو يفيد الشرط ويفيد التوكيد)[4].

إن منهج عبد القاهر في دراسته للمعنى وتحليله له يقابل مفهوم البنية العميقة عند تشومسكي، فهو يثبت فيه أن للجملة بنيتين: الأولى: ظاهرية سطحية، والأخرى: باطنية عميقة تتحقق عن طريق النحو.

(1) علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص 181.

(2) عباس محمد، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص 30.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 30.

(4) ينظر: عبد اللطيف محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص 79.

رابعا: بين عبد القاهر الجرجاني ونحو النص:

ناقش عبد القاهر قضية تماسك وإعجاز النص القرآني الكريم بإسهاب وتميز واضح يلتقي فيه بما ذهب إليه رواد نظرية لسانيات النص، فيتقاطع في نظريته" النظم" بالكثير من مفاهيم لسانيات النص في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز الذي فيه" تمهيد مبكر، وتوطئة متقدمة في الزمن، لما أصبح معروفا اليوم باسم قواعد التماسك النحوي، الذي هو باب من أبواب النظر يعنى به علم قواعد النص Text Grammar أو ما يعرف بعلم النص، أو علم اللغة النصي Text Linguistics وقد بدا لنا ونحن نعيد النظر في قراءة كتابه المذكور، في ضوء ما يجد في هذا العصر من أفكار حول البيان، والنصوص، ومناهج تحليل الخطاب، أن الجرجاني، عن قصد أو غير قصد، تطرق إلى كثير مما يعرف بقواعد التماسك النحوي، الأمر الذي يشجعنا على التدقيق في هذه الفرضية، وإقامة الحجة على تقدمه، وريادته، في هذا النظر"[1].

فإذا كان علم النص يهتم بالتماسك النحوي بين الجمل، وربطها فيما بينها لتشكل نصا متماسكا شكلا ومعنى. فهو بهذا المفهوم يتخطى الجملة إلى النص كنسيج متكامل، وهذا ما ذهب إليه الجرجاني في حديثه عن النظم وتعليق معاني الكلم بعضها ببعض.

وتتجلى ملامح النصية في الرسالة الشافية لعبد القاهر الجرجاني وتكتمل في كتابه دلائل الإعجاز،"ويمكن أن نوجزها في: السجع/ المقابلة/ التجريد، الجناس (التجنيس)، المزاوجة، النظم، تعلق الاسم، الكلم، تعلق الحرف، تعلق بمجموع الجملة، تعلق حرف النهي والاستفهام والشرط والجزاء، وما يدخل عليه التقديم والتأخير، الحذف، الفصل والوصل، اللفظ والنظم، القصر والاختصاص، الموازنة"[2].

فهذه جملة الملامح النصية الموجودة في دلائل الإعجاز والتي تماثل وتشابه أو يمكن أن نجد لها نظير في مفاهيم لسانيات النص .

(1) خليل إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان، ط01، 1427 هـ_2007م، ص 213.

(2) عبد الكريم أشرف عبد البديع، الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم، مكتبة الآداب، مصر، 2008، ص42.

بينما في الأسرار، فيلحظ الدارس لهذا الكتاب أن له صلة وثيقة بمفاهيم لسانيات النص ذلك أن:[1]

1_عبد القاهر لم يكن يفصل بين ما عرف بعد بعلم البديع، ومن ثم اشتمل أسرار البلاغة على عناصر نصية، أراها في غاية الأهمية، يمكن أن توظف التوظيف الأمثل في التحليل النصي والإفادة منها.

2_أن دراسات عبد القاهر لا يمكن أن تنفصل إحداها عن الأخرى، وبالتالي جاءت دراساته، لتكون نظرية في البلاغة العربية، فيما عرف ب"نظرية النظم"، ومن هنا فإن إدراج "الأسرار" ضمن هذا المجال ليس فيه كبير إجحاف على الاتجاه في الإعجاز القرآني، ويؤدي هذا التصور إلى محاولة حصر المعايير التي تفيد الجانب النصي: الجناس، السجع، الحسن والقبيح، حسن التأليف، حسن الكلام بالمعاني لا بالألفاظ"[2].

فيجد المتأمل والباحث المتمحص في هذه المفاهيم التي وردت في كتب الجرجاني تقارب كبير بينها وبين معايير النصية أو ما يسمى بنحو النص.

قبل زمن بعيد نوه عبد القاهر إلى مفاهيم تحدث عنها علماء محدثون "فتطرق إلى قواعد التماسك النحوي، ومنها العطف، والإحالة، والتقديم، والربط بلام التعريف، والاسم الموصول، والتكرار، والحذف، والاستئناف، وهي قواعد أشار إليها، ونبه عليها محدثون، منهم: رقية حسن، وهاليداي (Halliday)، وفان دايك (Dijk) ولغويون آخرون. مما يؤكد صحة الفرضية انطلقت منها هذه الدراسة ، وهي أن عبد القاهر، الذي كان رائدا في الكشف عن تعلق معاني الكلم بمعاني النحو، رائدا أيضا في الكشف عن القواعد التي تؤدي إلى تماسك النصوص، وتعلق الجمل بعضها ببعض"[3].

أشار الجرجاني في كتابيه دلائل الإعجاز والأسرار إلى القواعد أو القوانين التي يبنى عليها النص، والتي يجب على الناظم أن يلم بها.

(1) عبد الكريم أشرف عبد البديع، الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم، ص 42_43.
(2) المرجع نفسه، ص 43.
(3) خليل إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ص 236.

_جوانب التماثل والتشابه بين عبد القاهر الجرجاني ولسانيات النص:

إن الجرجاني في سياق حديثه عن الألفاظ والمعاني، يتحدث عن التراكيب لا الألفاظ مفردة، ليعلم مواقع الفصل والوصل، والتنكير والتعريف، وما حقه التقديم أو التأخير، فيجيد التصرف في الذكر والحذف، وغيرها، فيضع كل في موضعه المناسب. فالفضيلة والمزية في الكلام حسب الجرجاني لا تتعلق بالألفاظ مفردة بل بتعليق معانيها والتحام أجزائها مع بعضها البعض، وما ذكره هذا الأخير من عوامل لبناء النص فهي كذلك من عوامل علم النص الحديث[1].

وفيما يلي سأتطرق إلى بعض النقاط التي يلتقي فيها عبد القاهر بلسانيات النص:

أ ـ النظم:

دأب عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز على إيجاد مواضع إعجاز النص القرآني الكريم ومواضعه، موضحا ملامح تلاحم أجزائه، وتماسك تراكيبه، وانسجام آياته معبرا عن هذا كله بمفهومه للنظم، الذي يتحقق باتحاد عناصره الستة التي ذكرها في قوله: "وليس هو (النظم) الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق. وكذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كل حيث وضع، علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"[2].

للنسج والتأليف، والصياغة والبناء، والوشي والتحبير دور كبير في اتساق وانسجام النصوص، وها هنا يلتقي فكر عبد القاهر الجرجاني بمفاهيم لسانيات النص.

وهذا ما أستشفه من قوله المذكور أعلاه، ويتجسد هذا اللقاء فيما يلي:[3]

-حالة المنظوم بعضه مع بعض: إن حقق المعنى مع بعضه، هذا المعنى يتفق إلى حد بعيد جدا مع المفهوم الغربي الحديث Cohérence أو الاتساق.

(1) ينظر: ديبوغراند روبرت وآخرون، مدخل إلى علم لغة النص، مطبعة دار الكتاب، ط01، 1413هـ_1992م، ص 18.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 49.

(3) أبرير سمية، مفاهيم لسانيات النص في دلائل الإعجاز، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2011، 171.

-كيف ما جاء واتفق: أي بطريقة منطقية تربط معنى كل لفظة بمعنى اللفظة التي تليها والتي تسبقها، ولا يكون بطريقة عشوائية، وهذا يقابل المصطلح الأجنبي Aléatoire.

-عندما شبه الجرجاني النظم بـ: النسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير، من خلالها أن يقرب مفهوم النظم الذي يقترب كثيرا من مفهوم الانسجام Cohésion عند الغربيين.

ب ـ التوافق في بعض التسميات:

يلاحظ المطلع على كتاب دلائل الاعجاز للجرجاني اتفاقا واضحا في بعض التسميات بينه وبين لسانيات النص، ولنأخذ على سبيل المثال مصطلح" الاتساق" الذي يعني ترابط أجزاء النص فيما بينها باستعمال وحدات لغوية معينة.

ونجد أن عبد القاهر قد وظف هذا المصطلح في كلامه عن وجه الإعجاز في قوله تعالى: "وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للظالمين."[1]، فيقول:"...أ فترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة، وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقا باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق؟ أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب؟"[2]

وفي قوله كذلك:"بل وجدوا اتساقا بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظاما والتئاما، وإتقانا وإحكاما..."[3]

السبك: لقد تحدث عنه الجرجاني في دلائله في مواضع عديدة، نورد منها قوله في فصاحة الكلام، وجودة نظمه،" ويقرؤون في كتب البلغاء ضروب كلام قد وصفوا (اللفظ) فيها بأوصاف يعلم ضرورة أنها لا ترجع إليه من حيث هو لفظ ونطق لسان و صدى حرف، كقولهم: ((لفظ متمكن غير قلق ولا نابٍ به موضعه، وإنه جيد السبك صحيح الطابع..."[4]، ويقول في موضع آخر:" قد علم أن

(1) سورة هود، الآية44.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 46.

(3) المصدر نفسه، ص 39.

(4) المصدر نفسه، ص 456.

المعارض للكلام معارض له من الجهة التي منها يوصف بأنه فصيح وبليغ، ومتخير اللفظ، جيد السبك."[1]

فالجرجاني ها هنا يؤكد على أن الفضيلة أو المزية لا تنسب إلى اللفظ في ذاته بل في حسن تخير الألفاظ، وجودة سبك أجزاء الكلام وانتظامها فيما بينها.

ج ـ الفصل والوصل:

يرى عبد القاهر أن هذا الباب من أدق وأصعب الأبواب وإذا تمكن منه صاحبه سهل عيه التمكن من باقي الأبواب، و"قد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: (معرفة الفصل من الوصل)، ذاك لغموضه ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد، إلا كمل لسائر معاني البلاغة"[2].

فلهذا الباب فائدة عظيمة سواء في وصل التراكيب بعضها ببعض أو فصلها عن بعضها البعض بما يؤديه من معاني ودلالات حسب السياق.

إن ترابط الجمل مع بعضها البعض لتشكيل بنية النص يجعلها "مسئولة عن تكوين سياق نصي معين يساعد على تفسير التراكيب داخل النص، وكل جملة في النص لا يمكن فهمها إلا من خلال ترابطها بأخواتها في النص. وتلك مسؤولية نحو النص من خلال دراسة وسائل الترابط للكشف عن النظام الكلي الحاكم للنص."[3]،سواء كانت هذه الروابط لفظية أو معنوية.

د-الربط اللفظي:

يستوجب الترابط النصي وجود علاقات بين أجزاء النص وعناصره، أي بين الألفاظ والجمل، ويتم هذا الترابط عن طريق الأدوات كما جاء في رأي هاليداي ورقية حسن، حيث " تظهر الروابط عن طريق الأدوات بين الجمل أكثر وضوحا، لأنها المصدر الوحيد لخاصية النص"[4].

(1)الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 259.

(2) المصدر نفسه، ص 222.

(3) عفيفي أحمد، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط01، 2001م، ص 97.

(4) المرجع نفسه، ص 99.

تتحقق نصية النص بالتحام أجزائه و ترابطها باستعمال الأدوات المناسبة لذلك.

ويمثل الجرجاني لترابط النصوص وتماسكها باستخدام أدوات العطف، لما له من دور كبير في ترابط الجمل وتعالقها لتشكل النص، وتحقق الدلالة.

*عطف مفرد على مفرد: يرى الجرجاني أن الفائدة من عطف المفرد على المفرد إشراك الثاني في إعراب الأول وشاركه حكم إعرابها، فإذا كان الأول فاعلا مرفوعا كان الثاني كذلك وإذا كان مفعولا به منصوبا كان الثاني كذلك[1].

*عطف جملة على جملة:ويرى الجرجاني أنه على ضربين:

1-أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب: وهي في هذا تأخذ حكم المفرد،" فلا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد، كان عطف الثانية عليها جاريا مجرى عطف المفرد على المفرد، وكان وجه الحاجة (الواو) ظاهرا، والإشراك بها في الحكم موجودا. فإذا قلت: (مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح)كنت قد أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى، وذلك الحكم كونها في موضع جر بأنها صفة للنكرة"[2].

2-عطف جملة على جملة لا محل لها من إعراب:مثل قولك: زيد قائم، وعمرو قاعد، وكذلك العلم حسن، والجهل قبيح، فالواو هنا لا تشرك الجملة الثانية في إعراب الجملة الأولى[3].

_الربط المعنوي:

ويتعلق بالحالات التي لا تحتاج إلى رابط يربطها كما يرى خليل ابراهيم محمود، فالربط بين الجمل لا ينبني على النسيج اللفظي لأن هذا النسيج يحيل إلى نوع معنوي من الربط يستخرج من السياق، وهو الذي يذكره بآراء اللغويين التي تؤكد على استخلاص قواعد الربط من بنية الخطاب الذي هو تفاعل النص مع السياق الخارجي[4].

(1) ينظر: الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 222_223.

(2) المصدر نفسه، ص 223.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص 223.

(4) ينظر: خليل إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ص 226.

_فالأسماء الواصفة أو المؤكدة مثلا لا تحتاج إلى ما يربطها بموصوفها أو مؤكدها مثل قولك: جاءني زيد الظريف فالظريف ليس إلا زيد، وهي صفة له، وكذلك قولك: جاءني القوم كلهم فكذلك كلهم ليس غير القوم، وهي أيضا تأكيدا له ولهذا فلا حاجة لرابط بينها[1].

-ما ينطبق على المفرد يسري على الجمل، فإذا جاءت الجملة مؤكدة مبينة لما سبقها، فها هنا يترك الوصل مثل قوله تعالى:" ألم ذلك كتاب لا ريب فيه"[2]، فقوله:"(لا ريب فيه)، بيان وتوكيد وتحقيق لقوله(ذلك الكتاب)، وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول:(هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب)، فتعيده مرة ثانية لتثبته، وليس يثبت الخبر غير الخبر، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضام يضمه إليه، وعاطف يعطفه عليه"[3].

وفي الكثير من الحالات يكون في ترك الوصل يبدو الكلام أكثر التحاما وترابطا وفصاحة.

***الإحالة:**

تعد الإحالة من أهم مظاهر اتساق النصوص وترابطها، وقد أشار اللغويون إلى أهمية هذا العنصر ودوره في ربط الجمل وتحسين الكلام، وقد عرض لها الجرجاني في دلائله، فيقول:" وأن يكون غاية ما لصاحبك منك أن تحيله على نفسه."[4]، وكذلك قوله: "إذا كان المعنى والعلة في كونه معجزا خفة اللفظ وسهولته، فينبغي أن يكون مع إحالة المعنى معجزا."[5]، ورغم أنه لم يخصها بفصل مستقل إلا أنه عرض لها ولو ضمنيا.

ويتضح لي ذلك جليا في قوله:"جاءني زيد وهو مسرع فهي من حيث الدلالة واللفظ نظير قولهم جاءني زيد وزيد مسرع. وعقب على ذلك مؤكدا أن الضمير هو أغنى عن تكرير زيد، يقول: وذلك أنك إذا أعدت ذكر زيد، فجئت بضميره المنفصل المرفوع، كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحا،

(1) ينظر: خطابي محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 101.
(2) سورة البقرة، الآية01_02.
(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 227.
(4) المصدر نفسه، ص 42.
(5) المصدر نفسه، ص 520.

كأنك تقول جاءني زيد و زيد مسرع. وهذا المثال شبيه جدا بالمثال الذي وقفت عليه لديه رقية حسن:

-اغسل، وانتزع نوى ست تفاحات، ضعها في طبق مقاوم للنار.

وعلقت على هذا المثال بقولها:" فالضمير في ضعها هو الرابط الذي يضم الجملة الثانية إلى الأولى في وحدة تفيد العلم بطلب معين. وإذا وضع المتكلم كلمة تفاحات بدلا من الضمير، فإن الرابط هنا هو تكرار كلمة (تفاحات) عوضا عنه"[1].

فبالإضافة إلى استخدام الضمير كرابط بين أجزاء الكلام فإنه أضفى عليه نوعا من الحسن والجمال.

وهوما ذهب إليه الجرجاني حينما يتحدث عن قول البحتري:

بلونا ضرائب من قد نرى فما إن رأينا لفتح ضريبا

هو المرء أبدت له الحادثات عزما وشيكا، ورأيا صليبا

فاستعمال الضمير المنفصل ربط البيت الثاني بالأول وأضفى القوة على معناه، فزاد من تماسك الكلام واتساقه وتجنب التكرار[2].

***الربط بالتعريف:**

يذهب الجرجاني إلى أن لام التعريف بالإضافة إلى أنها تحول النكرة إلى معرفة فهي أداة ربط بين الجمل تماثل الإحالة بالضمير، مثل قولهم:

وإن قتل الهوى رجلا فإني ذلك الرجل

ففي هذا المثال اجتمعت لام التعريف مع اسم الإشارة وهو من مظاهر الحسن والجودة في الكلام.

ويماثل ما ذهب إليه عبد القاهر ما تدعو إليه رقية حسن في استعمال أداة التعريف (the)في اللغة الانجليزية، ذلك أن التماسك النحوي يتجاوز الإحالة باستعمال الضمير بل يتعداها إلى

(1) خليل إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ص 228.

(2) ينظر: خليل إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ص 228..

استخدام أدوات أخرى منها أداة التعريف. ولننظر إلى هذا المثال: Don't go now, the train is coming.

المتكلم في هذا الموضع استخدم the للإحالة إلى قطار معين معروف عند المتحدث والمتلقي[1].

و ـ التضام النفسي والتضام العقلي:

التضام من أهم مبادئ لسانيات النص ومعايير النصية، والألفاظ لا فائدة منها إلا أذا ضمت إلى بعضها البعض، " ولعل أهم الدراسات المنهجية المتصلة بعلم لغة النص عند القدماء، هي التي نجدها لدى عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، ونقصد بها نظرية النظم التي تدور في أكثرها حول معيار التضام"[2].

فليس النظم إلا تعليق الكلمات ببعضها البعض، وملاءمتها الكلمة لما يسبقها ويلحقها لما لذلك من تأثير في المعنى والدلالة.

وهذا ما أسس له الجرجاني في نظمه سر إعجاز النص الكريم وميزة كل نص عربي بليغ، فيقول: "وهل يقع في وهم وإن جَهَدَ، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخف، وامتزاجها أحسن، ومما يكد، اللسان بعد؟

وهل تجد أحدا يقول:(هذه اللفظة فصيحة)، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعنى جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟ وهل قالوا: (لفظة متمكنة، ومقبولة)، وفي خلافه: (قلقة، ونابية، ومستكرهة)، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم. وأن الأولى لم تَلِقْ بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لِفْقًا للتالية في مؤداها"[3].

(1) ينظر: خليل إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ص 229_230.
(2) ديبوغراند روبرت وآخرون، مدخل إلى علم لغة النص، دار الكتاب، ط01، 1413هـ_1992م، ص 17.
(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 44_45.

يعي عبد القاهر سر نظم الكلم بحديثه عن أهمية موقع الوحدات المعجمية وانتظامها مع مثيلاتها وأن الحكم على حسن أو استقباح كلمة ما يرجع أساسا الى عدم التئامها مع جاراتها.

يوجه الجرجاني اهتمامه في هذا الموضع إلى المتلقي للخطاب وعلاقته به، وهذا المبدأ يفسر العطف تفسيرا تداوليا."ويضرب الجرجاني لتوضيح هذا المبدأ المثال التالي: (عمرو قائم وزيد قاعد) فالشخصان في ذهن المتلقي لا يفترقان حتى أنه إذا عرف حال أحدهما تاق إلى معرفة حال الثاني، مثل أنهما إذا كانا (أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة كانت التي يكون عليها أحدهما من قيام وقعود، أو ما شاكل ذلك مضمونه في النفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شك.) ولأن اقتران الأشخاص، في ذهن المتلقي، بعضها ببعض مختلف من متلق إلى آخر، فإن مبدأ التضام النفسي نسبي (خاص)، وذلك لأن شخصين أو مجموعة أشخاص تعتبر متضامة بالنسبة لمن يعرفهما ويعنيه حالهما فحسب، ولا يمكن أن تعتبر كذلك بالنسبة لجميع الناس، في حين أن مبدأ التضام العقلي عام، لأنه مرتبط بالوقائع (المعاني في اصطلاح الجرجاني). مثال ذلك قولنا:

العلم حسن و الجهل قبيح.

العدل محمود والظلم مذموم.

الاجتهاد حسن والكسل قبيح"[1].

إذن المبرر الدلالي للعطف هو التضاد بين الخبرين، أما التداولي فهو تضام الواقعتين عقليا بالنسبة لجميع الأمم لمؤسسة من القيم ترى في الخبر الأول الايجابية وضرورة التشبث بها، وفي الثاني صفة السلبية وضرورة الابتعاد عنها[2].

كثيرة هي العناصر التي يلتقي الجرجاني في إيرادها واهتمامه بها بلسانيات النص منها الربط بالتكرار، والربط بالموصول، التقديم والتأخير، فالعرب لا تقدم شيئا إلا لعنايتها به ودوره في اتساق

(1) خطابي محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط01، 1991م، ص 103_104.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 104.

وانسجام النصوص، وكذلك الحذف لما فيه من فصاحة وبلاغة وميل العرب إلى الإيجاز في القول وأهميته في ربط الجمل وانسجام النص[1].

خامسا: بين عبد القاهر الجرجاني والتداولية:

التداولية توجّه لساني حديث يهتم بدراسة نشاط الانسان اللغوي بمستعمليه، وطرقه، وكيفية استخدام العلاقات اللغوية في سياقات مختلفة، فهو"مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها "الخطاب"، والبحث عن العوامل التي تجعل من "الخطاب" رسالة تواصلية "واضحة" و"ناجحة"، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية...الخ"[2]

فالكلام أو عملية التخاطب لا تكتمل إلا في ظل تفاعل عناصرها الثلاثة وهي: المرسل والمرسل إليه والكلام والسياق أو المقام الذي قيل فيه.

والتداولية في أبسط تعريفاتها هي " دراسة اللغة في الاستعمال in use أو في التواصل in interaction لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول negotiation اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما."[3]، ومن أهم رواد التداولية ومؤسسيها الذين ساهموا في تطويرها بشكل مباشر أو غير مباشر، والمباشرون منهم بيرس وموريس، أم الذين أسسوا لها بشكل غير مباشر فريج وفتجنشتاين، ومؤسسون متعاقبون وهم: كارناب وبارهييل[4].

(1) ينظر: خليل إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ص 229_233.

(2) صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، لبنان، ط01، 2005م، ص 05.

(3) نحلة محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص14.

(4) ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، مصر، ص 171.

تقوم التداولية على دراسة اللغة في مختلف استعمالاتها انطلاقا من اهتمامها بالمتكلم والسامع والسياق أو المقام الذي قيل فيه الكلام، وللتداولية منظومة مصطلحات خاصة بها، ويعد مفهوم الأفعال الكلامية من العناصر الأساسية للتداولية Pragmaticsبشهادة روادها سواء في المرحلة التأسيسية مع أوستين J.L.Austin أو في مرحلة النضج والتطور مع تلميذه سيرل J.R.Searle[1]، لذلك يجب الإفادة منه في قراءة اللغة العربية لأنه "سيسهم في وصفها ورصد خصائصها وتفسير ظواهرها الخطابية التواصلية، كما نعتقد أن استثماره في قراءة الانتاج العلمي لعلمائنا القدامى، سيسهم، أيضا، في اكتشاف وتثمين جوانب من الجهود الجبارة التي بذلها أولئك العلماء"[2].

يذهب الكثير من الباحثين إلى أن علماء العربية على اختلاف توجهاتهم لامسوا مفهوم أوستين وسورل فيما يتعلق بمفهوم الخبر والإنشاء، فقد اشتغل الكثير من علماء التراث العربي بمفهوم الأفعال الكلامية ضمن نظرية الخبر والإنشاء ومنهم سيبويه والسكاكي والجرجاني، وغيرهم، وفيما يأتي سنعرض لأهم ملامح الفكر التداولي عند عبد القاهر الجرجاني الذي يقترب كثيرا من المفاهيم التداولية "فما جاء به الجرجاني يطابق إلى حد بعيد أهم العناصر المقامية التي جاءت في نظرية أفعال الكلام الحديثة عند سورل J.Searle: وجون أوستين (1911_1960) J.Austin وديكرو O.Ducrotمثل العلاقة بين المتخاطبين في موقف تواصلي معين أو الغرض المتوخى من الكلام مع ما خلفه الكلام من تأثير لدى المخاطب."[3]، أي بين ما يحدث أثناء العملية التواصلية ليأتي المتوكل اليوم ويؤكد على أن نظرية النظم ذات بعد تداولي.

(1) ينظر: نحلة محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص59.

(2) صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللساني العربي، ص06.

(3) غلفان مصطفى، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2013،ص 240.

_جوانب التماثل والتشابه بين فكر عبد القاهر الجرجاني والتداولية:

عرض عبد القاهر الجرجاني للعديد من القضايا التداولية في كتابه دلائل الإعجاز نوجزها فيما يلي:

***مبدأ الإفادة:** يعنى بحصول الفائدة من الخطاب ووصول الرسالة المراد إبلاغها وإيصالها من قبل المتكلم، وقد ناقش علماء العربية هذه المسألة في كتاباتهم في ظواهر عديدة من تقديم وتأخير، وحذف وذكر، ونفي وإثبات، وتعيين[1].

والتعيين من شروط إفادة الكلام، وهو يتعلق بالتعريف والتنكير، فالنكرة ما هو مشاع معروف، فقولك: تكلم طالب، فطالب: اسم يدل على فرد لكنه مشترك بين أشباه كثيرة، فمعناه مبهم. أما قولك: تكلم محمود، فسيزول الاشتراك وكذلك الإبهام لأن الكلام خصص لشخص بعينه[2].

***التعيين في التراكيب الإسنادية:** الجرجاني من أبرز العلماء الذين عالجوا هذه الظاهرة في دلائله "بوصفه أبرز نحوي اهتم بهذا الجانب التداولي، أي بالفروق بين البنى التركيبية والسياقات الإبلاغية المنسوبة إليها، وأنجز بحثا معمقا، ضمن نظرية النظم، خصصه لهذه الظاهرة"[3].

أبان الجرجاني في تحليله لهذه الظاهرة عن المعاني والمقاصد المرجوة من الكلام في كل مرة.

ويقرر في أن أغراض التعيين وأحواله مختلفة فقولك: "(زيد منطلق) و(زيد المنطلق) و(المنطلق زيد)، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي...واعلم أنك إذا قلت: (زيد منطلق)، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء.

وإذا قلت: (زيد المنطلق)، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان، إما من زيد وإما من عمرو فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره".[4]فإذا قلت: زيد منطلق فأنت قد أثبت الانطلاق لزيد فهنا

(1) ينظر: صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللساني العربي، ص 186.

(2) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج01، دار المعارف، مصر،ط12، ص 208.

(3) صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللساني العربي، ص 191.

(4) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 177.

الخبر ابتدائي. أما قولك: زيد المنطلق فأنت قد أكدت أن الانطلاق لزيد لا لآخر غيره. وقولك: المنطلق زيد فكأن المخاطب يرى شخصا منطلقا لكنه لا يعلم من هو، فتخبره أنت بأنه زيد.

***الإفادة في ظواهر النفي والإثبات:** النفي والإثبات من الظواهر اللغوية الخبرية التي عني بها النحاة في التراث العربي خوفا من وقوع الالتباس لدى المخاطب مثل : الخبر والنعت، وفي هذا الصدد يقول الجرجاني:" وذلك إذا كان الغرض من ذكر الصفة إزالة اللبس، والتبيين"[1].

فقولك : جاءني زيد الظريف فيجب أن تصفه بالظريف حتى لا يلتبس الأمر على المخاطب إذا كان هناك شخص آخر اسمه زيد، أما في حال قلت: ما جاءني زيد الظريف فأنت تنفي حضور زيد الظريف، فالصفة ثابتة في الإثبات والنفي[2].

والجرجاني بحديثه على خوف وقوع اللبس لدى المخاطب يشير إلى قاعدة تداولية، " أعني: "قاعدة أمن اللبس"، حمل تفسير الآية بتحليل كلمة "ابن" في قوله تعالى [عزير ابن الله] (التوبة، 60) على أنها "خبر" (أي مسند) وليست "نعتا"[3].

يرد الجرجاني على من جعل اعراب ابن صفة لا خبرا أمر عظيم، "وهو إخراجه عن موضع النفي والإنكار، إلى موضع الثبوت والاستقرار، جل الله وتعالى عن شبه المخلوقين، وعن جميع ما يقول الظالمون، علوا كبيرا."[4]،فالنفي والإنكار يلحق الخبر لا الصفة.

***مبدأ الغرض أو القصدية:** المقصود بهذا المبدأ الغرض أو الغاية المنتظرة من الخطاب الموجه للمخاطب من قبل المتكلم، ويؤكد عبد القاهر على أنه من الضروري معرفة غرض المتكلم وقصده في تحديد الوظائف النحوية فيما يتعلق بالمسند والمسند إليه[5].

---

(1)الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 377.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص 377.

(3) صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللساني العربي، ص 194.

(4) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 378.

(5) ينظر: صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللساني العربي، ص 201.

ويرى أحمد محمود نحلة أن العرب و من بينهم الجرجاني قد أدركوا مفهوم الأفعال الكلامية ذات المعنى الحرفي أو الأصلي أو المباشر مثلما ما هو موجود عند سيرل[1]، ويتضح ذلك جليا في قول الجرجاني أن "الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قد قصدت أن تخبر عن (زيد) مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: (خرج زيد)، وبالانطلاق عن (عمرو) فقلت: (عمرو منطلق)..."[2]

فهي أفعال إخبارية تحمل معنى مباشر، وتنبئ عن حقيقة انطلاق زيد وخروج عمرو.

ومثلما أدرك الجرجاني الأفعال الكلامية المباشرة أو الحرفية كذلك نوه إلى الأفعال الكلامية غير المباشرة، وهي الأفعال التي تدل على معنى كلام مخالفا لتركيبه الظاهر فكأنك تقول شيئا وتريد شيئا آخر، فيخرج المعنى عن المعنى الحرفي والذي يتحقق الوصول إليه بالاعتماد على القرائن والمقام، وهو ما بينه الجرجاني في حديثه عن الكناية وبلاغة بيانها[3].

وفي هذا الصدد يقول عبد القاهر: ينبغي أن تنظر إلى هذه المعاني واحدا واحدا، وتعرف محصولها وحقائقها، وأن تنظر أولا إلى (الكناية)، وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثبات لمعنى، أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ.ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم: (هو كثير رماد القدر)، وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة..."[4]

فها هنا لا يظهر المعنى من ظاهر اللفظ، بل بما كني في النفس، فهو كلام جاء به صاحبه للمدح، وليس المقصود به المدح على كثرة الرماد وإقامة العديد من القدور ليطبخ فيها للقرى والضيافة، فكثرة الطبخ في القدور تستوجب كثرة احراق الحطب، وبالتالي كثرة الرماد للدلالة على كرم الضيافة[5].

ويورد عبد القاهر شواهد كثيرة حول هذه القضية (الغرض أو القصدية). مثل قول أبي تمام:

(1) ينظر: نحلة محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص111.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 262.

(3) ينظر: نحلة محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص113.

(4) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 431.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ص 431.

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأري الجنى اشتارته أيد عواسل[1]

يترك الأمر في فهم هذا البيت للقارئ نفسه بين جعل لعاب الأفاعي أو لعابه مبتدأ (مسند إليه) أو جعل أيهما شاء مسند إليه(خبرا)[2].

يذهب الجرجاني في شرح هذا البيت إلى أبعد من ذلك محللا إياه انطلاقا من غرض المتكلم وقصده، بحيث يقول:" أن(لعاب الأفاعي)مبتدأ و(لعابه)خبر، كما يوهمه الظاهر، أفسدت عليه كلامه، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه. وذلك أن الغرض أن يشبه مداد قلمه بلعاب الأفاعي، على معنى أنه إذا كتب في إقامة السياسات أتلف به النفوس، وكذلك الغرض أن يشبه مداده بأرى الجنى، على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور و اللذة عليها. وهذا إنما يكون إذا كان (لعابه) مبتدأ، و(لعاب الأفاعي)خبرا"[3].

فمعنى الكلام ودلالته يتوقف على مقصدية واضعه منه.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه كان على دراية بأنه يوجد في لغتهم "لفظ معين" يؤديه" متكلم معين" في "سياق معين" وموجه إلى" مخاطب معين" لأداء "غرض تواصلي معين"، وليست مجرد منظومة من القواعد الذهنية المجردة كما هو الشأن في التصور البنيوي الصوري."[4]، فمثلما اهتم عبد القاهر الجرجاني بالمتكلم كونه واضعا للغة ومتصرف فيها من خلال معرفة غرضه ومقصديته من الكلام الذي قيل في سياق معين ،كذلك فعل مع المخاطب من خلال اهتمامه بالفائدة التي يجنيها المخاطب من فهمه الخطاب الموجه إليه.

(1)الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 371.

*الأرى: العسل، اشتارته: جنته من الخلايا، العواسل: التي تطلب العسل، وهو في وصف القلم.

(2) ينظر: صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللساني العربي، ص 201.

(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 371.

(4) صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللساني العربي، ص03.

إن ما ذهب إليه الجرجاني في مذهبه الفكري "لم يكن عملا اعتباطيا أو قولا عابرا، وإنما هو منطلق عملي، ونظر دقيق، وسلوك علمي صحيح نهجه في كل ما كتب حول نظرية النظم، وأسسها ومبادئها، فكان بذلك السابق إلى النظر البنيوي في اللغة، قبل أن يوجد سوسير ومارتيني وبلومفيلد وتشومسكي، ومن الإنصاف أن يقال: إن ما جاءت به الدراسات اللسانية الحديثة لم يكن طفرة من لا شيء إلى إبداع، وإنما هي إضافة حلقة إلى حلقات متواصلة كان البحث اللغوي العربي قد وضع سلسلتها بشكل محكم وتام. ومن الحق القول_أيضا_ إن أدوات البحث اللغوي المعاصر ووسائله ومصطلحاته تختلف عن البحث اللغوي المتقدم، ومن هنا كان الاختلاف الجزئي في بعض النتائج، والاختلاف الشكلي في الأسماء، والمصطلحات والعناوين."[1]، فالدرس اللغوي الحديث نتيجة لتضام حلقات البحث اللغوي منذ القدم حتى العصر الحديث.

والجرجاني في معالجته لقضايا اللغة سابق لزمانه" بحكم سعيه الدؤوب إلى ربط حقائق اللغة بقوانين التركيب والأداء والإعجاز هو الذي أتقن كشف خفايا هذه الظاهرة إتقانا حاسما حتى ارتقى بالقضية إلى أبعادها الشاملة فصاغ لها قوانين على مضرب الكليات مما يصدق على الكلام البشري مطلقا"[2].

وصل الجرجاني في نظرية النظم إلى جملة من الحقائق والتحليلات اللغوية التي أصبحت عند المحدثين اكتشافا عظيما وتفسيرا جديدا للغة.

فيحسب له أن تميز عن غيره، وتفرد في منهجه، واتساع رؤيته وبحثه فشمل الدرس اللغوي والأدبي معا على عكس الباحثين الأروبيين الذي حصروا اهتماماتهم في الدرس اللغوي" يبحثون في فلسفته وفي ظاهرته وقوانينه وقواعده، وأخذوا ينظرون له، ويمثل هذا الجانب دي سوسير الذي درس اللغة ولسانها، واستفاد من منهجه تشومسكي وغيره، من هذه الناحية كان جانب التفوق حليف عبد القاهر الذي جعل من النص الأدبي ميدانه الفسيح في استدراج الفرضيات، واستنتاج القاعدة

(1) العبيدي رشيد عبد الرحمن، الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، ص 15.

(2) المسدي عبد السلام، حد اللغة في التراث اللساني العربي، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية الرباط 1987، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط01، 1991، ص 416.

أو النظرية، وخص بجهوده (نظرية النظم) التي تتوافق في اتساعها لتشمل الدراسة الحديثة في أدب (الأسلوبية) وتثبت علاقتها بالنظم"[1].

فكر عبد القاهر الجرجاني صالح لكل زمان ومكان، فمن ذا الذي يشكك في تميز أفكاره، وتفرد تحليلاته اللغوية والبلاغية.

(1) عباس محمد، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص 32.

خاتمة

حاولتُ في هذه الدراسة تقصّي ملامح الفكر اللساني العربي، ورصد معالم التلاقي والتقارب بين منجز الخطاب اللّغوي في التراث العربي والنظرية اللّسانية الغربية الحديثة، ممثّلة في الفكر اللّغوي عند عبد القاهر الجرجاني، لندرك أنّ كثيراً من مقولاته اللّسانية كادت أن تتطابق مع كثير من المقولات التي جاء بها دي سوسير ورومان جاكبسون وفيرث وتشومسكي وفان دايك.

وقد كشفت لي هذه الدراسةُ جملةً من النتائج أوجزها فيما يلي:

1_ لا يمكن إغفال أنّ النحاة واللّغويين العرب قد اهتدوا إلى أدقّ جزئيات البحث اللّساني، وقد دعوا إلى تفكّر اللغة في نظامها وقدسيتها ومراتب إعجازها، فأفضى بهم النظر إلى درس شمولي كوني للغة فحسب وقادهم النظرُ فيها إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية، مما لم تهتد إليه البشرية إلّا مؤخّرا بفضل ازدهار علوم اللّسان منذ مطلع القرن العشرين.

2_ إنّ جهودَ علماء العربية القدامى أمثال سيبويه والجاحظ وابن جني وعبد القاهر الجرجاني وغيرهم أثمرت في التأسيس لنظريات لغوية كشفوا فيها عن طاقات العربية، ووقفوا فيها على حقائق مهمّة أكّدتها اللّسانياتُ الحديثةُ، حيث بيّنت أنهم كانوا على وعي تامّ بما هو حديث الساعة اليوم.

3_ ناقش علماءُ اللّغة العربية العديد من القضايا البلاغية ببراعة وتميّز كبير، وقضية اللّفظ والمعنى من أهمّها، محاولين الكشف من خلالها عن مناحي الإعجاز القرآني، وانماز عبد القاهر عنهم بفصله في هذه القضية بمقولة "النظم"، التي بناها على أساس معاني النحو، فوصل في طرحه لمفهوم النظم إلى أساس معرفي نظري جسد له بما يراعيه الناظم لكلامه، وآخر تطبيقي من خلال الأمثلة التي عالجها في مصنفيه(دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة).

4 ـ إنّ منهج عبد القاهر الدي سار عليه في كتابه (دلائل الإعجاز) هو منهج النحو العربي، الذي تجاوز حدود الحكم بالصحة والفساد على التراكيب اللغوية إلى البحث عن أسرار وجماليات التراكيب.

5 ـ إنّ " النظم" عند عبد القاهر نظرية ومنهج متكامل كفيلٌ بتحقيق ما عجز عنه المنهج الإعرابي أو منهج العامل النحوي.

6_ أنّ الكثير من المفاهيم والمصطلحات التي حفل بها المنجز اللغوي في التراث العربي عند الجرجاني توشك أن تكون المصطلحات والمفاهيم نفسها في اللّسانيات الحديثة كما بيّنتُ ذلك في فصول هذا البحث.

7_أنّ أصالة الفكر اللساني عند عبد القاهر الجرجاني ليست رهينة بما قدّمته الدّراساتُ اللّسانيةُ اليوم أو بما ستقدمه مستقبلا من أفكار ومفاهيم.بل هي أصالة الفكر اللغوي العربي التي تحققه هويته وانتماءه وحضارته العربية الإسلامية.

8 ـ من الملامح اللسانية في الفكر اللغوي عند عبد القاهر، التي سبق بها الأنظار اللسانية الحديثة، والتي قد ترقى لأن تشكّل نظرية لسانية متكاملة :

ـ سياق الحال وربطه بالمتلقّي ـ الاهتمام بالظروف المحيطة بالحدث الكلامي في إظهار المعنى المراد ـ إدراك الوظيفة الشعرية والدلالية للنحو التي أثارها جاكبسون في كتابه(قضايا الشعرية) ـ مفهوم العدول ومسايرته لنظرية الانزياح التي صاغها جون كوهن في كتابه (بنية اللغة الشعرية) ـ التفريق بين الدال والمدلول، والتأكيد على العلاقة الاعتباطية بينهما، وهو المفهوم ذاته عند دي سوسير في كتابه (دروس في علم اللغة العام)ـ نظر إلى الجملة على أنها ميدان للتحليل اللغوي، وما يدخل عليها من قوانين التحويل؛ من حذف وزيادة أو تقديم وتأخير، وهو مل نلمسه في النظرية التوليدية عند تشومسكي ـ كشف الجرجاني عن نظرته العميقة للغة والقدرة على استعمالها ، وانتصر للتفاعل الحاصل داخل الخطاب من ناحية تفاعل المتكلّم مع نصه، والتفاعل التواصلي بين أقطاب العملية التواصلية(متكلّم، مخاطَب، سياق، خطاب ...).

وخلاصة القول، أنه يجب علينا العودة إلى التراث من أجل الوقوف على سرّ التميّز لما فيه من وقفات ونظرات وآراء لغوية تقف جنبا إلى جنب مع ما وصل إليه الدرسُ اللّسانيُ الحديث، فالعلم لا تحده جغرافيا ولا تاريخ، والفكر والمعرفة مشاعين بين الناس، والجرجاني فيما قدّمه في دلائله وأسراره بلغ ما بلغته اللسانيات الحديثة، فهو معنا في القرن الواحد والعشرين ليظهر في قراءات جديدة قدمت وستقدم إضافات متميزة للفكر اللساني العربي الحديث.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية:

السورة	الآية	الرقم
البقرة	الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (2)	02_01
التوبة	وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ (30)	30
هود	وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (44)	44
مريم	قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا (4)	04
ص	وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ (20)	20
ص	إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ (23)	23
القمر	وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ (12)	12
الواقعة	وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ (27) فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ (28) وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ (29) وَظِلٍّ مَمْدُودٍ (30) وَمَاءٍ مَسْكُوبٍ (31)	31-27

فهرس الأشعار

فهرس الأشعار

الرقم	الأبيات الشعرية	الشاعر	الصفحة
01	ولما قضينا من منى كلّ حاجة ومسح بالأركان من هو ماسحُ وشُدّت على دُهُم المهارى رحالُنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائحُ أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطيّ الأباطحُ	لا تنسب لقائل/ كثيرّ عزّة	83
02	فَما لِنَظم كلام أنت ناظمـــــه معنى سوى حُكْم إعْرَاب تُزْجيه وقد علِمْنا بأن النظم ليس سوى حُكم من النحو نَمْضِي في تَوَخِيه	الجرجاني عبد القاهر	91
03	فلَوْ إِذْ نَبَا دَهْرٌ، وأُنْكِرَ صَاحبٌ، وسُلِّط أعدَاءٌ، وغابَ نَصِيرُ تكُون عن الأَهْوازِ دَارِي بِنجْوَةٍ، ولكن مقَادِير جَرَت وأمورُ وإِنِّي لَأَرْجُو بعْد هذَا مُحَمّدًا لِأَفْضَلِ ما يُرْجَى أَخٌ وَوَزِيرُ	ابراهيم بن العباس	92
04	وَلِذَا اسْمُ أَغْطِيَةِ العُيونِ جُفُونُها مِنْ أَنَّها عَمَلُ السُّيُوفِ عَوَامِلُ	أبو الطيب المتنبي	92
05	كأَنَّ مثَارَ النَّقعِ فَوْقَ رؤُوسِهم وأسيافنا لَيل تَهَاوَى كَوَاكبه	بشار بن برد	110
06	لَوْ أَنَّ ما أنْتُم فِيهِ يَدُومُ لكُم، ظَنَنْتُ مَا أَنَا فيهِ دَائِمًا أَبَدَا لكِن رَأَيْتُ اللَّيَالِي غَيْرَ تَارِكَة ما سَرَّ من حَادِثٍ، أو سَاءَ مُطَّرِدَا فَقَدْ سَكَنْتُ إلى أنِّي وأَنَّكُمُ سَنَسْتَجِدُّ خِلَافَ الحَالَتَينِ غَدَا	يُجهل قائلهُ	112
07	سَالَتْ عَلَيهِ شِعَابُ الحَيِّ حين دعَا أَنْصَارَهُ، بِوجُوهٍ كالدَّنَانِيرِ	سبيع بن التميمي	113
08	ديارَ ميّة إذْ ميٌّ تساعفنا ولا يرى مثلها عُجْم ولا عَرَب	ذو الرمّة غيلان بن عقبة	147
09	بَلَوْنا ضَرَائِبَ من قد نرى فما إن رأَيْنا لِفَتحٍ ضَرِيبَا هو المرء أبدت له الحادثات عزما وشيكا، ورأيا صليبا	البحتري الوليد بن عبيد الطائي	165
10	لُعابُ الأفاعِي القَاتِلاتِ لعابه وأَرْيُ الجَنى اشتارته أَيْد عَوَاسِل	أبو تمام حبيب بن أوس الطائي	172

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

- المصادر والمراجع:

1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر،القاهرة، مصر 1959.
2) ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر(د.ط)، 1998م.
3) ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر النحوي، الشافية في علم التصريف، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة الملكية، مكة، السعودية، ط01، 1995م.
4) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، مصر،ط01،(د.ت).
5) ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف (شرح التصريف)، تح: إبراهيم مصطفى ومحمد أمين، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط01 ، 1954م.
6) ابن جني أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، القاهرة، مصر (د.ت.ط).
7) ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تح: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر،القاهرة.
8) ابن سينا الحسين بن عبد الله(ت428هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسّان الطيّان ويحي مير علم، مراجعة: شاكر الفحّام وأحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، (د.ط.ت).
9) ابن سينا الحسين بن عبد الله(ت428هـ)،كتاب الشفاء (الفن السادس من الطبيعيات)، مطبعة التراث العربي والإسلامي، باريس، فرنسا، 1988م.

10) ابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي، المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري،مطبعة العاني، بغداد، العراق(د.ط.ت).

11) ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، مصر، ط 02، 1393هـ_1973م.

12) ابن كمال باشا أحمد بن سليمان(ت 940هـ)، ثلاث رسائل في اللغة، تحقيق: محمد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1 ، 1993م.

13) أبو السعود صابر بكر، في نقد النحو العربي، دار الثقافة، 1988، (د.ط).

14) أبو المكارم علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، مصر، القاهرة،، ط01، 2008م.

15) أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت 231هـ)، الديوان ، شرح: الخطيب التبريزي (ت 502هـ) تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر، القاهرة ، ط2، 1969م.

16) أبو موسى محمد محمد، دراسة في البلاغة والشعر، مكتبة وهبة، مصر، القاهرة،، ط 01، 1411هـ_1991م.

17) أبو موسى محمد محمد، مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني، مكتبة وهبة، مصر، القاهرة،، ط01، 1418هـ_1998م.

18) إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلّان الوفا، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، جمادى الأولى 1405هـ.

19) الإستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن(ت688هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الدين الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان(د.ط.ت).

20) استيتية سمير شريف، منازل الرؤية ـ منهج تكاملي في قراءة النص، دار وائل، عمّان، الأردن، 2003م.

21) آل ياسين محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط01، 1400هـ_1980م.

22) الآمدي سيف الدين علي بن محمد، منتهى السول في علم الأصول، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط01، 1424هـ_2003م.

23) الأنصاري ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط01(د.ت).

24) أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ، ط05، 1975م.

25) أيوب عبد الرحمن، أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، القاهرة، مصر، ط02، 1968م.

26) الباتلي أحمد بن عبد الله، أهميّة اللغة العربية (مناقشة دعوى صعوبة النحو)، تقديم: عائض بن عبد الله القرني، دار الوطن، الرياض(السعودية)، ط01، جمادي الأول 1412هـ.

27) الباقلاني أبو بكر محمد بن الطيب(ت 403هـ)، إعجاز القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3 (د.ت).

28) بحيري حسن، علم لغة النص ـ المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، 2004م.

29) بشر كمال محمد، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، مصر، 2005م.

30) بشر كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط09، 1986م.

31) بشر كمال محمد، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2000م.

32) بغورة الزواوي، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشال فوكو، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ط01، 2000م.

33) بكار عبد الكريم، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، دار القلم، دمشق، سورية، ط01.

34) البكوش الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط03، 1992م.

35) البهنساوي حسام، التراث اللغوي وعلم اللغة الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، 1425 هـ - 2004م.

36) البهنساوي حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث (في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1414هـ_1994م.

37) التلب إبراهيم عبد الحميد السيد، البديع بين المتقدمين والمتأخرين، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط01، 1427هـ_2006م.

38) التوليد الدلالي دراسة للمادة اللغوية في كتاب شجر الدر لأبي الطيب اللغوي في ضوء نظرية العلاقات الدلالية، مكتبة زهراء الشرق، مصر،ط01، 2003م.

39) الجابري محمد عابد، نحن والتراث قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط04، 1985م.

40) الجاحظ أبو عمرو بن بحر، البيان والتيين، تحقيق: درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان(د.ط) 2004م.

41) الجاحظ أبو عمرو بن بحر، الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط02، 1385هـ_1965م.

42) الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة دار المدني، جدة(د.ت.ط)

43) الجرجاني عبد القاهر، المفتاح في الصرف، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1407،01هـ_ 1987م.

44) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تعليق وقراءة: محمود محمد شاكر،مطبعة دار المدني، جدة، ط3، 1992م.

45) جمعان بن عبد الكريم، التطور الابستمولوجي للخطاب اللساني (غموض الأوليات)، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط01، 2010م.

46) الحاج صالح عبد الرحمن، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، سلسلة علوم اللسان عند العرب، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.

47) حجازي محمود فهمي، علم اللغة العربية ـ مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، وكالة المطبوعات، الكويت، (د.ط)، 1973م.

48) الحديثي خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، العراق، ط01، 1385هـ_1965م.

49) حرب علي، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ط01، 1986م.

50) حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1979م.

51) حسان تمام، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، ط01، 1427هـ_2006م.

52) حسان تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1979م.

53) حساني أحمد، العلامة في التراث اللساني العربي _ قراءة لسانية سيميائية، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط01، 1436هـ_2015م.

54) حسين خمري، نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1 ، 2007م.

55) حسين طه، مستقبل الثقافة في مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، القاهرة، (د.ت.ط).

56) حسين عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب، مصر، 1998م.

57) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي ـ دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996م.

58) حماسة محمد عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، مصر، ط01، 1420هـ_2000م.

59) حماسة محمد عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1 ، 1990م.

60) حمدي محمد بركات حمدي، معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، عمان، الأردن، ط01، 1405هـ_1984م.

61) الحمصي نعيم، فكرة إعجاز القرآن من البعثة النبوية إلى عصرنا الحاضر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط02، 1400هـ_1980م.

62) حمودة عبد العزيز، المرايا المقعرة ـ نحو نظرية نقدية عربية، عالم المعرفة، سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت، أغسطس 2001م .

63) الحميري عبد الواسع، الخطاب والنص "المفهوم.العلاقة.السلطة "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط02، 1435هـ_2014م.

64) خرما نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1978م.

65) خطابي محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط01، 1991م.

66) خليل إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان، ط01، 1427 هـ_2007م.

67) الخولي محمد علي، دراسات لغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990م.

68) الداية فايز، علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق ـ دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، سورية، ط02، 1417هـ - 1996م.

69) الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد(ت 1374هـ)، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، سورية، ط01، 1405هـ_1984م.

70) الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1979م.

71) الرازي محمد فخر الدين، التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)،دار الفكر، لبنان،ط01، 1401هـ_1981م.

72) راضي عبد الحكيم، ظاهرة الخلط في التراث البلاغي والنقدي بين المعنى الأدبي والمعنى الاجتماعي، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط02، 2006م.

73) زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق ،القاهرة، مصر، ط1 ،1993.

74) الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، تح:محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط01، 1914هـ_1998م.

75) الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط01، 1418هـ_1998م.

76) زوين علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1 ، 1986م.

77) الزيادي تراث حكيم، الدرس الدلالي عند عبد القاهر، دار صفاء، عمان، ط01، 1432هـ_2011م.

78) السعران محمود، علم اللغة(مقدمة للقارئ العربي)،دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1999م، ص 244.

79) السكاكي أبو يعقوب محمد بن علي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 1407هـ_ 1987م.

80) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي_دار الرفاعي، مصر، ، القاهرة، ط02، 1402هـ_1982م.

81) السيد محمود أحمد، الموجز في طرائق تدريس اللغة العربية وآدابها، دار العودة، بيروت، لبنان، ط01، 1980م.

82) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن(ت 911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح: محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط03، 2008م.

83) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن(ت 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط.ت).

84) شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية ـ رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط01، 1980م.

85) الشايب فوزي حسن، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، 1409هـ_1989م.

86) شرشار عبد الله، تحليل الخطاب الأدبي وقضايا النص، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية(د.ط)، 2006م.

87) شندول محمد، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، مركز النشر الجامعي، تونس، 2015م.

88) شنوفة السعيد، مدخل إلى المدارس اللسانية، المكتبة الأزهرية للتراث _الجزيرة للنشر و التوزيع، مصر، ط01، 2008م.

89) الشهري عبد الهادي بن ظافر، استيراتيجيات الخطاب ـ مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة، بيروت، طرابلس، لبنان، ط01، 2004م.

90) شوقي ضيف، البلاغة تطوّرٌ وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6 ، (د.ت).

91) الصايغ عبد العزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، سورية، ط01، 1427هـ_2007م.

92) صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، لبنان، ط01، 2005م.

93) الصراف علي محمود حجي، في البراجماتية (الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة)ـ دراسة دلالية ومعجم سياقي، مكتبة الآداب، مصر، ط01، 1431هـ_2010م.

94) الصغير محمد حسين، تطوّر البحث الدلالي دراسة في النقد البلاغي واللغوي، دار الكتب العلمية، بغداد، 1988م.

95) صمود حمادي، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، ط01، 1981م.

96) الضامن حاتم، نظرية النظم تاريخ وتطور، دار الحرية، بغداد، 1399هـ_1979م.

97) عباس إحسان، تاريخ النقد الأدبي عند العرب نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري.

98) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر،ط12، (د.ت).

99) عباس محمد، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، سورية،1999م.

100) عبد الجليل عبد القادر، علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء، الأردن، ط01، 2002م.

101) عبد الكريم أشرف عبد البديع، الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم، مكتبة الآداب، مصر، 2008م.

102) عبد المطلب محمد، البلاغة والأسلوبية،مكتبة لبنان ناشرون، لبنان _ الشركة المصرية العالمية للنشر_لونجمان، مصر،ط01، 1994م.

103) عبد المطلب محمد، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، مصر، ط 01، 1995م.

104) عفيفي أحمد، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط01، 2001م.

105) علام عبد العاطي غريب، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، ط01، 1997م.

106) علوي حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ـ دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط01، 2009م.

107) العلوي يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم (ت 749هـ)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان(د.ط)، 1982م.

108) عمايرة خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، سلسلة(دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر) دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1 . 2004م .

109) عمايرة خليل أحمد، النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي،بحث من كتاب المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1 . 2004م، ص 255.

110) عمايرة خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، المملكة العربية السعودية، ط01، 1404هـ_1984م.

111) عمر أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1418هـ_1997م.

112) عمر أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، مصر، ط05، 1998م.

113) العموش خلود، الخطاب القرآني(دراسة في العلاقة بين النص والسياق)، جدارا للكتاب الإعلامي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1 ، 2008م.

114) غلفان مصطفى، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2013م.

115) الفاخري صالح سليم، الدلالة الصوتية في اللغة العربية، المكتب العربي الحديث، مصر(د.ط.ت).

116) الفارابي أبو نصر، الألفاظ المستعملة في المنطق، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط02، (د.ت).

117) فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس 1992م.

118) الفهري عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة والعربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الربط، 1982م.

119) القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: أمين الخولي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، مصر، ط1 ، 1960م، 197/16.

120) قدّور أحمد محمد، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر، دمشق، سورية، ط01، صفر 1422هـ_أيار2001م.

121) قدّور أحمد محمد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سورية، طبعة منقحة، 2008م.

122) القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب، التلخيص في علوم البلاغة، شر: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي(د.ط.ت).

123) القفطي الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف(ت 624هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1406هـ_1986م.

124) لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، السعودية(د.ط.ت).

125) اللغوي أبو الطيب عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، مصر، (د.ت.ط).

126) مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي، إنجليزي، عربي)، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط01، 1995م.

127) المتوكل أحمد، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، منشورات الاختلاف، الرباط، المغرب، ط01، 2010م.

128) محمد غنيمي هلال، النقد الأدبي الحديث، نهضة مصر، مصر، أكتوبر 1997م.

129) محمد كرد علي، رسائل البلغاء، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة،مصر،ط4، 1954م.

130) محمد محمد يونس، المعنى وظلال المغنى ـ أنظمة الدلالة في العربية ، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2007م.

131) المخزومي مهدي، النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2 ،1406 هـ 1986م.

132) المراغي أحمد مصطفى، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط03، 1414هـ_1993م.

133) المرزوقي أحمد بن محمد (ت 421هـ)، شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،، القاهرة، ط1 ، 1371هـ – 1951م.

134) المسدي عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، ط2، 1986م.

135) المسدي عبد السلام، العربية والإعراب، دار الكتاب الجديدة، بيروت، لبنان،ط1 ، 2010م.

136) المسدي عبد السلام، حد اللغة في التراث اللساني العربي، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية الرباط 1987، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط01، 1991م.

137) مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات دار الهجرة، طهران، إيران، ط02، 1405هـ.

138) مصلوح سعد، في النص الأدبي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2009م .

139) مطاع صفدي، نظرية الدلالة وتطبيقاتها، الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1982م.

140) مطلوب أحمد، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، ط01، 1393هـ_1973م.

141) مفتاح محمد، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء_ بيروت، ط03، يوليو 1992م.

142) مندور محمد، النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة،(مترجم عن الأستاذين لانسون ومايبه)، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، أفريل 1996م.

143) منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله و مباحثه في التراث اللغوي _دراسة_، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، 2001م.

144) الموسى نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء النظر اللساني الحديث، دار البشير، عمان، الأردن، ط02، 1987م.

145) نجاتي محمد عثمان، الإدراك الحسي عند ابن سينا- بحث في علم النفس عند العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط03، (د.ت).

146) النجار لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير للطباعة، عمان، الأردن، ط01، 1414هـ_1994م.

147) نحلة محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002م.

148) نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، مصر، القاهرة (د.ت.ط).

149) النعيمي حسام سعيد، ابن جني عالم العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1990م.

150) نور الدين عصام، علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط01، 1992م.

151) هلال عبد الغفار حامد، اللهجات العربية: نشأة وتطورا، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر(د.ت.ط).

152) وافي علي عبد الواحد، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة، القاهرة، مصر، ط09، 2004م.

153) الوعر مازن، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، سورية، ط1 ، 1989م.

154) وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، سورية، ط 01، 1403هـ_1983م.

155) ياقوت محمود سليمان، النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، مكتبة المنار الإسلاميّة للنشر والتوزيع، الكويت، ط01، 1417هـ_1996م.

156) يقطين سعيد، تحليل الخطاب الروائي (الزمن_السرد_التبئير)، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط03، 1997م.

ـ المعاجم والقواميس:

157) ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1 ، 1992.

158) ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان(د.ط.ت).

159) الجرجاني السيد محمد الشريف(ت816هـ)، كتاب التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر(د.ت).

160) الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مقدمة المحقق، (د.ت.ط).

161) الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب(ت817 هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة_ محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط08، 1436هـ_2005م.

ـ المراجع الأجنبية المترجمة إلى العربية:

162) أولمان ستيفن، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، (د.ت.ط).

163) باي ماريو، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط08، 1419هـ_1998م.

164) برجستراسر جوتهلف(ت1919م)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط02، 1414هـ_1994م.

165) بلانشيه فيليب، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سورية، ط01، 2007م.

166) بوردن.ج. جلوريا وهاريس.س. كاثرين، أساسيات علم الكلام، تر: محي الدين حميدي، دار الشرق العربي، لبنان-سوريا، 1990م.

167) بيير جيرو، علم الإشارة ـ السيميولوجيا، دار طلاس، دمشق، سورية، 1992م، ص 53.

168) بيير جيرو، علم الدلالة، ترجمة: منذر عياشي، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، سورية، 1992م.

169) تشومسكي نوام، البنى النحوية، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط01، 1987م.

170) تشومسكي نوام، المعرفة اللغوية وطبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط01، 1413هـ_1993م.

171) جاكبسون رومان، قضايا الشعرية، تر: محمد الولي ومبارك حنوز، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1988م.

172) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011م

173) دي بوغراند روبرت وآخرون، مدخل إلى علم لغة النص، دار الكتاب، ط01، 1413هـ_1992م.

174) دي سوسير فردينان، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، العراق، 1985م.

175) ريتشل مارك، اكتساب اللغة، تر:كمال بكداش، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط01، 1404هـ_1984م.

176) سلدان رامان، النظرية الأدبية المعاصرة، تر: جابر عصفور، دار قباء، مصر، 1998م.

177) فريدريك.ج. بوش، ودافيد.أ.جيرد، أساسيات الفيزياء، تر: سعيد الجزيري، مر: أحمد فؤاد باشا، الدار الدولية لاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة العربية الأولى المترجمة عن الطبعة الانجليزية.

178) فوكو ميشال، حفريات المعرفة، تر: سالم ياقوت، المركز الثقافي العربي، لبنان_ المغرب، ط02، 1987م.

179) فوكو ميشال، نظام الخطاب، تر: محمد سبيلا، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط01، 1984م.

180) كريستيفا جوليا، علم النص، تر: فريد الزاهي، مراجعة عبد الجليل ناظم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب،ط2، 1991م.

181) ميتز آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تر: محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،ط05، (د.ت).

182) هدسون، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عياد، مر: نصر حامد أبو زيد، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط02، 1990م.

- **الأطاريح والرسائل العلمية المخطوطة:**

183) أبرير سمية، مفاهيم لسانيات النص في دلائل الإعجاز(ماجستير ـ مخطوط)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2011م.

- **الدوريات والمجلات العلمية:**

184) بدوي أحمد أحمد، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، مجلة أعلام العرب07، مكتبة مصر، مصر.

185) جاسم علي جاسم وزيدان علي جاسم، نظرية التقدير عند النحاة العرب والمسلمين وأثرها في نحاة الغرب المعاصرين ـ تشومسكي مجدد النحو العربي، مجلة العلوم العربية والإسلامية ، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة القصيم، السعودية، 2010م .

186) حسان تمام، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول(النقد الأدبي)، المجلد الرابع، العدد: 03(إبريل، مايو)، 1984م، تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

187) حسان تمام، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، المناهل، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، المغرب، العدد: 07، ذو القعدة 1396 _ نوفمبر 1976م.

188) حمزة حسن، في الوضع والاشتقاق والدلالة، مجلة المعجمية، تونس، العدد: 18/ 19، 2003م.

189) عبد المطلب محمد، النحو بين عبد القاهر وتشومسكي، مجلة فصول، المجلد:05، العدد:01، أكتوبر ـ ديسمبر، 1984م.

190) العبيدي رشيد عبد الرحمن، الألسنية المعاصرة والعربية، الذخائر، العراق، العدد01، شتاء 1420هـ_2000م.

191) العبيدي رشيد عبد الرحمن، الألسنية بين عبد القاهر الجرجاني والمحدثين، مجلة المورد، مجلد:18، خريف 1989، العدد: 03، العراق.

192) علم اللغة النصي في التراث العربي ـ قراءة في الترابط النصي، مجلة جذور (مجلة فصلية علمية)، النادي الأدبي الثقافي ، جدة، السعودية، العدد: 49، أبريل 2018م.

193) الغامدي محمد سعيد صالح ربيع، اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، مجلّة عالم الفكر، المجلّد: 34(يناير ـ مارس)، العدد: 03، 2006م.

194) محمود رزايقية، أثر اللفظ والمعنى في مفهوم الفصاحة والبلاغة ـ قراءة في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، مجلة دراسات معاصرة، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، السنة الثالثة، المجلد:03، العدد: 02، جوان 2019م .

195) نصر حامد أبو زيد، مفهوم النظم عند الجرجاني قراءة في ضوء الأسلوبية، مجلة النقد الأدبي فصول، المجلد 05، العدد:01_02، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، أكتوبر_ ديسمبر 1984م.

196) الوعر مازن، صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات، مجلة التراث العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، سورية، العدد: 48، 01يوليو 1992م.

فهرس الموضوعات

المحتويات	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
مقدّمة	أ ـ و
المدخل : الخطاب اللغوي بين التراث العربي واللسانيات الحديثة : قراءة في المفاهيم	
أوّلاً: الخطاب اللغوي: من التراث العربي إلى اللّسانيات الحديثة	3
أ ـ مفهوم الخطاب في التراث اللغوي العربي:	3
ب_مفهوم الخطاب في الدرس اللساني الغربي:	7
ج ـ الخطاب اللغوي في الفكر اللغوي العربي الحديث :	10
ثانياً: موقع التراث اللغوي العربي في الخطاب اللساني المعاصر	12
ثالثاً: لماذا عبد القاهر الجرجاني وليس لغوياً آخر من اللّغويين في التراث العربي؟	16
قراءة في المدوّنتين:	17
الفصـل الأول: حضور التراث اللغوي العربي في اللسانيات الحديثة	
أوّلاً: مفهوم اللغة ووظيفتها بين التراث اللغوي العربي والنظريات اللسانية	22
اللغة ملكة لسانية	25
ثانياً: معالم التلاقي بين البحث الصوتي العربي وعلم الأصوات الحديث	27
أ) ـ جهود اللغويين العرب في الدراسات الصوتية:	28
ب) ـ نقاط الالتقاء بين الدرس الصوتي العربي وعلم الأصوات الحديث:	32
ج) ـ طبيعة الصوت: (الجانب الفيزيائي والجانب السمعي)	35
ثالثاً: معالم التلاقي بين البحث الصرفي العربي وعلم الصرف الحديث:	37
مصطلحا التصريف والصرف لغةً واصطلاحاً:	37
نقاط التلاقي ـ أ ـ في المفهوم :	40
ـ ب ـ التغيّر الطارئ على البنية:	42

ـ ج ـ الأصل والفرع في الصيغة الصرفية:	43
ـ د ـ ربط المستوى الصوتي بالمستوى الصرفي:	43
ـ هـ ـ تقاطع الجذور والأوزان:	47
رابعاً: معالم التلاقي بين النحو العربي والنظريات اللسانية:	48
-جهود اللغويين العرب في الدراسات النحوية:	50
-النحو العربي والمنهج البنيوي الوصفي:	53
-النحو العربي والنظرية التوليدية التحويلية:	54
مظاهر التقارب بين النحو العربي واللسانيات التوليدية التحويلية:	55
خامساً: البحث الدلالي العربي وعلم الدلالة الحديث:	59
ـ نقاط الالتقاء بين الدرس الدلالي العربي وعلم الدلالة الحديث:	61
ـ مفهوم علم الدلالة وعلاقته بالعلوم اللغوية:	61
العلامة اللغوية	66
اعتباطية العلامة	69
المعنى والسياق	71
الفصل الثاني: جهود عبد القاهر الجرجاني في البحث اللغوي.	
أولا: عبد القاهر الجرجاني البلاغي:	75
ـ قضية اللفظ والمعنى	78
ثانيا: عبد القاهر الجرجاني النحوي:	87
ثالثا: نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني:	93
نظرة تاريخية عن فكرة النظم:	94
أُسس نظرية النظم عند عبد القاهر:	99
رابعا: الفكر اللغوي لعبد القاهر الجرجاني في البحث اللغوي العربي الحديث	113
الفصل الثالث: معالم التلاقي بين عبد القاهر والنظريات اللسانية الحديثة	
أولا: بين عبد القاهر الجرجاني والنظرية البنيوية عند دي سوسير:	117

أ ـ اللغة ظاهرة اجتماعية تواصلية:	119
ب-اللغة نظام من العلاقات	120
ج ـ اعتباطية العلامة اللغوية:	123
د ـ اللغة والكلام (Languag_Parole):	126
ثانيا: بين عبد القاهر الجرجاني ورومان جاكبسون:	128
ثالثا: بين عبد القاهر الجرجاني والنظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي:	131
ـ علاقة "النظم" بالنحو التوليدي والنحو التحويلي:	134
رابعا: بيم عبد القاهر ونحو والنص:	156
د ـ الربط اللفظي:	160
وـ التضام النفسي والتضام العقلي:	164
خامسا: بين عبد القاهر الجرجاني والتداولية:	166
جوانب التماثل والتشابه بين فكر عبد القاهر الجرجاني والتداولية:	168
التعيين في التراكيب الإسنادية:	168
مبدأ الغرض أو القصدية:	169
الخاتمـة	175
فهرس الآيات القرآنية ________________________	178
فهرس الأشعار ________________________	180
قائمة المصادر والمراجع ________________________	182
فهرس الموضوعات ________________________	202
الملخّص (عربي، فرنسي، إنجليزي) ________________________	

الملخص:

يهدف هذا البحثُ إلى إعادة قراءة التراث اللغوي العربي قراءة معاصرة تجمع بين أصالة التفكير اللغوي العربي كما تمثّل عند عبد القاهر الجرجاني، وحداثة التفكير اللغوي كما هو في الدرس اللساني الغربي الحديث، وقد حاولتُ استجلاء الصورة العلمية الموضوعية للسبق اللغوي واللساني العربي للكثير من القضايا اللسانية، ومحاولة التأكيد على إسهام التراث اللغوي العربي في تطوير النظريات اللسانية الغربية الحديثة.

Résumé :

Cette recherche vise à relire l'héritage linguistique arabe avec une lecture contemporaine qui allie l'originalité de la pensée linguistique arabe représentée par Abd al_Quaher Al_Jorjani et la modernité de la pensée linguistique, telle qu'elle est dans la leçon linguistique occidentale moderne. Et j'ai essayé de clarifier l'image scientifique objective du précédent linguistique et linguistique de la langue arabe pour de nombreuses questions linguistiques. Et j'ai essayé de le souligner La contribution de l'héritage linguistique arabe au développement des théories linguistique occidentales moderne.

Summary :

This research aims to re-read the Arab linguistic heritage with a contemporary reading that combines the originality of Arab linguistic thinking, as represented by Abd al_Quaher Al_Jorjani, and the modernity of linguistic thinking as it is in the Western linguistic lesson. It has tried to show the objective scientific picture of the linguistic precedent of Arab world for many linguistic issues, and try to emphasize the contribution of the Arab linguistic heritage in the developement of modern Western linguistic theories.

مشرف الأطروحة عميد كلية الآداب واللغات نائب العميد المكلف لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات